مؤقت



# مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٤٠٣٧ (مستأنفة ١)
الأربعاء، ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٩، الساعة ١٥/٣٥
نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد غوريراب | (ناميبيا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد غاتيلوف |
| | الأرجنتين | السيد بتريا |
| | البحرين | السيد بو علاي |
| | البرازيل | السيد فونسيكا |
| | سلوفينيا | السيد تورك |
| | الصين | السيد شن غوفانغ |
| | غابون | السيد دانغي ريواكا |
| | غامبيا | السيد جاغني |
| | فرنسا | السيد دوتريو |
| | كندا | السيد فاولر |
| | ماليزيا | السيد محمد كمال |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد إلدون |
| | هولندا | السيد فان والصم |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة سودربرغ |

## جدول الأعمال

### الأطفال والصراعات المسلحة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, room C-178.

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

**السيد فان والصم** (هولندا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أضم صوتي إلى زملائي الذين تكلموا صباح اليوم في الإعراب عن سعادتي لرؤيتكم تترأسون هذا الاجتماع الهام. إن الأمم المتحدة وهيئاتها الرئيسية ستحظى في النصف الثاني من هذا العام بجرعة سخية من مناصب الرئاسة التي تتقلدها ناميبيا. ونود أيضا أن نثني على بلدكم لاتخاذه زمام المبادرة بتكريس جلسة عامة للمجلس لمسألة الأطفال والصراع المسلح.

أود أيضا أن أعرب عن امتناني للسيد أوتونو، الممثل الخاص، لبيانه بشأن هذا الموضوع. فقد أظهر مرة أخرى أن الدفاع عن قضايا الأطفال والصراع المسلح في أيد أمينة.

يبدو أن حماية الأطفال إحدى المسائل التي توحِّد جميع الدول. وعلى سبيل المثال، يدل على ذلك التصديق العالمي تقريبا على اتفاقية حقوق الطفل. ومن المقبول أيضا في جميع أنحاء العالم أن الأطفال يتطلبون حماية خاصة في حالات الصراع المسلح. واليوم، يتخذ مجلس الأمن خطوة تقربنا من هذا الهدف.

ومن المهم أن ندرك أن هذا البند لن يختفي من جدول أعمالنا بعد مناقشة اليوم. فأثناء الإعداد لهذه الجلسة أمكننا أن نستشعر عزم جميع أعضاء المجلس على السهر على معالجة مسألة الأطفال والصراع المسلح في كل مرة يتخذ فيها المجلس إجراء لصون السلم والأمن أو لاستعادتهما.

وقد قام المجلس بذلك في مناسبات مختلفة في الماضي القريب. ولهذا فإن هذه المناقشة تأتي في الوقت المناسب: ويمكننا أن نبني على تجربة ملموسة ونخطط للعمل في المستقبل. وهذا جوهر مشروع القرار المطروح أمامنا، وهو يحظى بالتأييد الكامل من وفد بلادي.

كما ذكرنا في مناسبة سابقة، فمما له أهمية خاصة أن يكون الأفراد المشاركون في أنشطة صنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام على دراية بمواضيع مثل حماية الأطفال وحقوقهم ورعايتهم. وينبغي أن يدربوا بالتحديد على التعامل مع الجنود الأطفال.

إن الجنود الأطفال، من واقع التسمية، هم الذين تقل سنهم عن السن المعتمدة وفقا للمعايير الدولية أو الوطنية ولذلك فإنهم يكونون غير ملائمين للاشتراك في الصراعات المسلحة. والمأساة أن هؤلاء الجنود الأطفال، وهم غالبا يكونون في مرحلة مبكرة من العقد الثاني من العمر، ليسوا فقط ضحايا الصراعات المسلحة التي يقعون في شركها، وإنما، كما بيَّنت التجربة مؤخرا، يمكن أن يكونوا هم أنفسهم من مرتكبي الأعمال الوحشية أيضا. ولذلك ينبغي أن يؤدي نهج متكامل الى نزع أسلحتهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.

إن اتفاقية حقوق الطفل وسائر الصكوك تنص على حظر واضح فيما يتعلق باستخدام الجنود الأطفال. وهذه الأحكام لا بد من احترامها. وفي مجال وضع المعايير هناك بعض التقدم الذي يجري إحرازه. وقد بدأت هولندا العملية المؤدية الى التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢، التي تحظر العمل الجبري أو القسري للأطفال، بما في ذلك التجنيد بالقوة أو التجنيد الإجباري للأطفال لاستخدامهم في الصراعات المسلحة. ومن الواضح، أن الدول حرة في تجاوز المعايير الدنيا؛ وفي تلك الحالة فإن الأحكام التي توفر مستوى أعلى من الحماية للأطفال هي التي ستسود.

لقد طرحت أمام هذا المجلس تقارير عديدة بشأن حالات منفردة انتهكت فيها حقوق الأطفال على نطاق واسع. وفي تلك الحالات تقع المسؤولية على جميع الدول وعلى المجتمع الدولي لضمان تقديم مرتكبي هذه الانتهاكات للمحاكمة.

ومنذ البداية، دعمت هولندا، بما في ذلك ماليا، عمل الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة، وكيل الأمين العام أوتونو. وباسترعاء الانتباه إلى أثر الصراعات المسلحة على الأطفال سواء بشكل عام أو في حالات محددة - كما هو الحال في البلدان التي زارها - فإنه يفي بولايته الهامة، التي تبلورت في التوصيات الواردة في التقرير الأساسي الذي قدمته السيدة غراسا ماتشيل.

ويود وفد بلدي أيضا أن يعرب عن التحية للعمل الهام الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للطفولة وسائر الوكالات، مثل مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وكذلك إسهام لجنة الصليب الأحمر الدولية والعديد من المنظمات الأخرى، في تخفيف أثر الصراعات المسلحة على الأطفال. لقد كانت منظمة الأمم المتحدة للطفولة أساسية في جعل حماية الأطفال فعالة لسنوات عديدة. وهي تطبق أيضا منظورها لحقوق الطفل أيضا على حالات الأطفال في الصراعات المسلحة. وأنا واثق بأن خطة السلم والأمن للأطفال التي طرحت مؤخرا ستعزز توجيه منظمة الأمم المتحدة للطفولة في أنشطتها العالمية النطاق الرامية الى حماية الأطفال. ولأن هولندا إحدى المانحين الكبار لبرنامج منظمة الأمم المتحدة للطفولة، فإننا مدينون إلى حد كبير بالتأييد والثقة الكبيرين اللذين ولدتهما المنظمة بين المساهمين الهولنديين الأفراد.

وهولندا مستعدة لزيادة دعمها للمشاريع التي تفيد الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة. وفي الوقت الحالي، نقدم الدعم إلى العديد من المشاريع الرامية إلى إعادة تأهيل الجنود الأطفال في أفريقيا.

وفي هذا كله، نسترشد بمجموعة من الاعتبارات؛ أولا، من نافلة القول إن مصير الأطفال الأفراد موضع قلقنا. ولكن، علاوة على هذا، نحن نتعامل مع مصير أمم. والأطفال غير المستقرين والمصابون نتيجة صراعات مسلحة يتعرضون لخطر أن ينشأوا ليكونوا عبئا على مجتمعهم، حيث يمكن للأطفال الذين ينجون من هذا الوبال أن يساعدوا على بناء مجتمع سليم وأن يمنعوا نشوب صراعات مقبلة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل هولندا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

**السيد فولر** (كندا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي السرور حقا أن نراكم، سيدي الرئيس، تترأسون عمل مجلس الأمن اليوم. من الواضح أن لكم أصدقاء عديدين حول هذه المائدة وداخل هذا المقر. منذ عشرين عاما، وكعضو حديث السن في الوفد الكندي بمجلس الأمن، حظيت بالعمل معكم ومع الرئيس نجوما، عندما سعت مجموعة الخمس إلى التفاوض بشأن تحرر ناميبيا - وهي عملية تُوجت بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨)، الذي صدر في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، الذي أدى بعد سنوات طويلة إلى استقلال بلدكم. ومما يبعث على السرور أن أخدم الآن في مجلس الأمن مع وفد ناميبي نشط فعال، كما أنه من دواعي الشرف أن نجتمع اليوم تحت رئاستكم.

(تكلم بالفرنسية)

اسمحوا لي بأن أبدا بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بالدعوة لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والصراعات المسلحة. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة لطرحه السياق الذي تجري فيه مناقشاتنا وعلى وجه الخصوص لعرضه تقييمه للحقائق القاسية التي يواجهها الأطفال المتأثرون بالحرب. وأود أيضا أن أشكر المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة لتوزيعها على أعضاء المجلس عرضها الممتاز للعمل الهام الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للطفولة في الميدان. ووفد بلدي يعتبر من سوء الحظ فعلا أن السيدة بيلامي لم تتمكن من الحضور للمشاركة في هذه المناقشة الهامة، حيث كان يمكن للخبرة الفريدة التي اكتسبتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة أن تكون بالغة القيمة.

إن حماية المدنيين خلال الصراعات المسلحة جانب هام من جوانب الأمن الإنساني. والأطفال، باعتبارهم المجموعة المدنية الأكثر ضعفا، يستحقون اهتمام المجلس الخاص. وفي المناقشة المفتوحة بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، التي عقدت في شباط/فبراير بمبادرة من كندا، كرس المجلس اهتماما خاصا بضحايا الحرب من الأطفال، ونحن نعتقد أن هذه المسألة يجب أن تظل ذات أولوية في جدول أعمالنا.

إن الأطفال هم مستقبل المجتمع العالمي والأمن الإنساني، وضمان احترام حقوقهم، وحمايتهم، ورعايتهم، التزام جماعي، وأي فشل من جانبنا في هذه المجالات يقوض بالضرورة جهودنا لتعزيز دور القانون. ونحن، كدول، يجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لتحقيق الامتثال التام لالتزاماتنا بمقتضى الصكوك الدولية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية جنيف، وبروتوكولاتها. إن الأطفال هم، وبشكل متزايد، الضحايا الأبرياء لجرائم الحرب، وللجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية. ولذلك يجب أن ننهي مفهوم الإفلات من العقاب عن طريق التأييد المستمر للمحاكم الدولية وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية في الوقت المناسب. وبالإضافة الى هذا، إذا ما كان لنا أن نحقق مصالحة فعالة ونكفل مشاركة الأطفال مشاركة كاملة في مجتمعاتهم. يجب أن نعمل على ضمان إعادة تأهيل وإعادة إدماج الأطفال المتأثرين بالحرب في مجتمعاتهم وبعدم قيامنا بمواجهة آثار الصراعات المسلحة على الأطفال، نخاطر بآفاق السلم المستدام.

إن اتفاق لومي للسلام في سيراليون يركز بشكل مناسب على الأطفال المتأثرين بالحرب. والتوقيع عليه نقطة تحول هامة للمجتمع الدولي. إن الصراع في ذلك البلد سمي "حرب الأطفال" لأن أعدادا كبيرة من ضحايا ومرتكبي العنف كانوا من الأطفال. ولهذا فإن نزع سلاح الجنود الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم بنجاح سيكون عنصرا هاما في إعادة بناء مناخ أمن واستقرار.

والجهود الوطنية المبذولة في سبيل التصدي للمساءلة والمصالحة بعد الأحداث الدامية التي وقعت في سيراليون ستكون ضرورية أيضا. وكندا ترحب بتمديد مجلس الأمن لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون وتؤيد الجهود الرامية إلى نزع سلاح المقاتلين السابقين

وتسريحهم وإدماجهم، والتي يجب أن تعترف، على وجه التحديد، باحتياجات الأطفال الخاصة.

(تكلم بالانكليزية)

وتؤيد كندا بشدة عمل الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح، السيد أولارا أوتونو. وكما نعلم جميعا فالأعراف والمعايير الدولية القائمة لحماية حقوق الطفل كثيرا ما يجري التبجح بخرقها. وقد أثار السيد أوتونو صورة حقوق الإنسان في المناطق المتأثرة بالصراع مع بعض القادة على جميع جوانب ضعيفة مدمرة من الصراعات الكاسحة، ومع منظمات غير حكومية ومؤسسات محلية في جميع أنحاء العالم. والأهم من ذلك أن بعثاته العديدة إلى البلدان المتأثرة بالصراع، بما فيها سري لانكا وسيراليون وكولومبيا، قد أسفرت عن التزامات بوقف تجنيد الأطفال دون سن ١٨ ووزعهم للقتال.

ونؤيد بشدة أيضا الجهود التي تبذلها هيئات أساسية في نطاق منظومة الأمم المتحدة، في سعيها لحماية الأطفال المضبوطين في الصراعات في أنحاء العالم. فالوكالات من أمثال منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وكذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وكلها تستند إلى خبرة سنوات طويلة في مجال الأطفال، لها أدوار هامة في الميدان، في مجال تنفيذ برامج فعالة لتلبية احتياجات الأطفال المتأثرين بالحروب. وهذا يجعل من أهم الأمور أن يسود التنسيق بين المشتركين في حل هذه المشكلة في منظومة الأمم المتحدة وأن يتعاونوا بحرص بحيث لا يضيع أي جهد. وبينما نسلم بإحراز شيء من التقدم في هذا المجال نرى أن من الواضح ضرورة عمل المزيد.

ومما يدعو إلى قلق وفدي الشديد تزايد أعداد الأطفال الجنود، الذين يزيد عددهم الآن عن ٣٠٠ ٠٠٠ طفل - لا من الأطفال الذين يستخدمون الأسلحة ويحملونها فحسب بل ومن الكثير من الفتيات الصغيرات والفتيان الذين يخدمون في الفصائل المقاتلة، ناقلي رسائل أو رقيق جنس. فيجب وقف ممارسة استخدام الأطفال أسلحة حرب. ويجب أن نستخدم قدراتنا الخلاقة في إيجاد الحلول التي يمكن أن تدمج الأطفال الذين تيتموا أو هجرتهم أسرهم وعشائرهم ومجتمعاتهم. وينبغي أن توفر للأطفال بدائل فعلية عن الالتحاق بالجيوش أو الجماعات الثائرة، أو العيش وحدهم بالفعل في الطرقات.

ولتحقيق هذه الغاية، تتبع كندا نهجا ذا ثلاث شُعب. أولها، أننا ندعم عملية وضع بروتوكول اختياري قوي لاتفاقية حقوق الطفل، يرمي إلى رفع سن التجنيد في القوات المسلحة والسن التي يجوز فيها قانونا الاشتراك في الأعمال الحربية. وتتخذ كندا تدابير كي تكون في وضع يسمح لها بتأييد أقوى المعايير الممكنة، حين يلتقي الفريق العامل في المرة القادمة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

وثانيها، إن شراكات المجتمع المدني أساسية في الطريق الذي تسلكه كندا، إزاء أمن الإنسان. أما المشاكل المعقدة، من قبيل مشكلة الأطفال المتأثرين بالحروب فتستدعي استجابات متعددة الوجوه. ولا تستطيع الحكومات وحدها أن تمنع إساءة استغلال الأطفال المحبوسين في الصراعات؛ ولا تستطيع وحدها أن تضمد آثار الإصابات المتصلة بالحروب. فالتعاون الوثيق فيما بين المنظمات الدولية والهيئات الإقليمية والمجتمع المدني كتحالف المنظمات الدولية غير الحكومية لوقف استخدام الأطفال الجنود، أمر حيوي لتوليد استجابات منسقة وحلول بارعة.

وثالثها، أننا نسلم بأهمية المبادرات الإقليمية. وتتقدم كندا، بالتهنئة إلى منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الدول الأمريكية على جهودهما الإقليمية للقضاء على استغلال الأطفال الجنود وللمساعدة في محنة الأطفال المتأثرين بالحرب بوجه أعم. ولقد أوجد المؤتمر الأفريقي المعني باستخدام الأطفال جنودا، المعقود في مابوتو في نيسان/أبريل ١٩٩٩ الماضي، والمؤتمر الإقليمي لأمريكا اللاتينية المعقود في تموز/يوليه زخما على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وقد نجح هذان المؤتمران في جمع شمل الحكومات مع المجتمع المدني لبحث المشكلة في إطار شراكة فعالة. وهما يقولان لنا إن الحلول سوف تتطلب شراكات أيضا، ولكي تكون الحلول مستدامة يجب أن تقوم على مبادرات محلية وإقليمية تعترف بالقيم التقليدية.

وقد دعا الأمين العام قبل أسبوعين إلى "أيام من السكينة" في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لتمكين أكثر من ١٠ ملايين طفل في البلد من الحصول على التطعيم ضد شلل الأطفال والحصبة والدفتريا. وترى كندا أنه ينبغي للمجلس أن يؤيد عمليات وقف إطلاق النار

الإنسانية باعتبارها عنصرا هاما في بناء السلام الطويل الأجل. ومع هذا يشاطر وفدي أسف الأمين العام لتعطل الحملة وإهدار الإمدادات القيمة في عدة أنحاء من جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد ذلك بأيام قليلة. ونتيجة لهذا، تعذر تطعيم أطفال كثيرين. وتشهد حالة الأطفال الكونغوليين على وجود المشكلة التي نناقشها اليوم: فالأطفال لم يتسببوا في الصراع في الكونغو، ومع هذا فهم الذين يتأثرون بهذه المأساوية وهذا العمق وهذا اليأس نتيجة لهذه الحركات النضالية بأكثر الطرق بدائية.

وفي كثير من المجتمعات التي مزقتها الحروب، تشكل الألغام الأرضية أحد أهم التهديدات التي يتعرض لها الأطفال، فيقدر أن نحو ٢٥ في المائة من ضحايا الألغام الأرضية في العالم، أطفال يلامسون الألغام بصورة مباشرة أثناء لعبهم أو ذهابهم إلى المدارس أو رعيهم لماشيتهم أو جمعهم للغذاء أو الماء. وفضلا عن هذا فبالنسبة لحجم الأطفال الصغير نسبيا بين ضحايا الألغام الأرضية فإنهم يكونون أكثر عرضة للمعاناة الشديدة للغاية أو للموت نتيجة لإصاباتهم. وفضلا عن هذا يكون الأطفال معرضين بوجه خاص لتهديدات الألغام الأرضية نتيجة لحبهم الطبيعي لاستطلاع الأشياء الغريبة ولعجزهم النسبي عن إدراك ومراعاة علامات التحذير في مناطق الألغام. وبينما يصعب الإدراك يتعهد بعض العسكريين استهداف الأطفال بالألغام بإعطائها ألوانا براقة حتى تشبه ألعاب الأطفال.

وقد دعت السيدة غراسا ماشيل في دراستها عن تأثير الصراعات المسلحة على الأطفال. إلى أن يشجب المجتمع الدولي هذا الاعتداء على الأطفال أيا كان سببه إذ لا يمكن التساهل فيه أو قبوله، فالأطفال لا يشتركون بأي صورة في الأعمال الحربية. ونحن في مجلس الأمن ينبغي أن نعجل بجهودنا الرامية إلى التصدي لمشاكل الأطفال المتأثرين بالحرب، وبشكل أعم، لتعزيز حماية كل المدنيين. كذلك ستقوم محافل أخرى - هي الجمعية العامة والمنظمات الإقليمية والاجتماعات الرئيسية الأخرى كالمؤتمر الدولي السابع والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر - بأدوار بالغة الحيوية.

ويتطلع وفدي إلى قراءة التقرير القادم للأمين العام عن حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح، وإلى مناقشة التوصيات الملموسة التي ترد فيه. ونتطلع أيضا إلى المشاركة في إعداد التقرير عن الأطفال والصراع المسلح المتوخى في مشروع القرار المطروح على المجلس اليوم.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى بلدي وإليّ شخصيا.

وسأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية ناميبيا.

فعلى أعتاب الألفية الجديدة يمكن أن نلقي نظرة على تاريخ هذا القرن الذي شهد حربين عالميتين، وشهد اختراع واستعمال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية، وسجل رقما قياسيا في الأعمال الحربية، ولا سيما قتل المدنيين في المعارك المسلحة. وكانت أحدث وسيلة حرب هي الاستهداف البشع للمدنيين وخاصة النساء والأطفال. بل إن الأكثر من ذلك بشاعة الزيادة المطردة في انتشار إشراك الأطفال في الصراعات الإقليمية، لا بوصفهم مجرد ضحايا بل وبوصفهم مرتكبين لها.

لقد احتفلنا بالذكرى السنوية الخمسين لاتفاقيات جنيف ذات الصلة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٩. ولكن من الواضح أن هذه المناسبة لم تكن مناسبة مفرحة - لقد شهد العالم الكثير جدا من المعاناة. غير أن الأمر المهم هو أنه لم يعد ممكنا بعد الآن تجاهل هذه الحالة.

وتجسد اتفاقيات جنيف المعايير والمقاييس المنصوص عليها في جميع الحروب، بدءا في المقام الأول بالحماية القانونية لسجناء الحرب، كما حددت في ١٩٢٩ ومن ثم مرة أخرى في ١٩٧٧. وهكذا، فإن المجتمع الدولي وقد تعلم دروس الحروب فيما بين الدول والحروب الاستعمارية والدولية، وضع ووقع على بروتوكولين إضافيين للاتفاقيات، ينطبقان على تلك الصراعات ويوفران الحماية للمدنيين أثناء الأعمال القتالية.

ومما يثير الحزن، أن العديد من الصراعات التي اندلعت في أنحاء العالم في التسعينات تميزت بانتهاكات دائمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بدلا من احترامهما. وينبغي إيجاد وسائل جديدة وتكثيف الجهود لمنع تفاقم أسوأ أنواع الأهوال وضمان أن يكون بوسع ضحايا هذه النزاعات الحفاظ على كرامتهم والتمتع بالحماية. وثمة ضرورة لوضع معايير ومقاييس مقبولة دوليا تتعلق بصكوك حقوق الإنسان التي ينبغي أن يتقيد بها كل من يشارك في صراعات اليوم.

ومن بين هذه الجهود جلسة مجلس الأمن التي تعقد اليوم والمكرسة للأطفال والنزاع المسلح. وشعرت ناميبيا بأنها مرغمة على عقد هذه المناقشة أثناء رئاستها لهذا الشهر كدليل على التزام بلدي بالمساعدة على التصدي لهذه الحالة الخطيرة. وشخصيا، فإنها تمثل أيضا مقدمة مناسبة لاضطلاعي بمهام رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين، التي أثق بأن هذه المسألة وغيرها من المسائل المتصلة بالأطفال ستحظى بالمكانة البارزة التي تستحقها. وتعهدت شخصيا بأن أسعى جاهدا لضمان أن تكون الحالة كذلك.

وإن قارتنا، أفريقيا، قد مزقتها النزاعات المسلحة ونتيجة لذلك تأثرت ملايين عديدة من الأطفال ولقيت حتفها. ولذا شعرنا أن من واجبنا أن نسترعي مرة أخرى انتباه مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل إلى هذه الحالة الدقيقة. ويتعين على مجلس الأمن أن يضطلع بدور بالغ الأهمية في هذا الصدد، إذ أناط به الميثاق مهمة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وأتوقع أن يتم اتخاذ قرار مناسب، استنادا إلى البيان الرئاسي الصادر في العام الماضي والذي يستهدف تعزيز حماية الأطفال. وأود أن أتوجه بالشكر إلى جميع أعضاء مجلس الأمن على تعاونهم وإسهاماتهم القيمة وتأييدهم في هذا المسعى.

وأتوجه بالتقدير أيضا إلى أخي وصديقي العزيز، السفير أولارا أوتونو، لأنه قبل دعوتنا لمخاطبة المجلس بشأن هذه المسألة ولأنه قدم مساهمته الرائعة جدا والحافلة بالمعلومات. نعم، إننا نتذكر السيدة غراسا ماشيل على تفانيها الرائع وعملها الرائد باسم أطفال العالم. ويمكن للسيد أوتونو أن يعول على استمرار دعم ناميبيا في الاضطلاع بمسؤوليته الهامة جدا المتمثلة في الإبقاء على رأس قائمة جدول أعمال السلام الدولي حقوق وحماية ورفاه الأطفال المتضررين بالنزاعات المسلحة.

إن ناميبيا تؤيد تأييدا تاما الكثير مما قاله اليوم هنا العديد من المتكلمين، ولذا فإنني لن أقلل من أهمية هذه النقاط. ومع ذلك، هناك قيمة مضافة في التأكيد على بضعة نقاط بارزة.

إن ناميبيا نفسها، وقد عانت من صراع طويل ومرير من أجل التحرير، تعتبر أن السلام مقدس وينطوي على أهمية حيوية. ونؤكد على أن الأطفال ليس لهم أي دور كمرتكبي جرائم في الصراعات المسلحة في أي وقت من الأوقات. ولذا، تؤيد الدعوة التي تدعو إلى معاملة الأطفال كمناطق سلام. فالأطفال هم مستقبلنا ولا بد لنا أن نضمن لهم تطوير كامل إمكانياتهم. ولذا فإن التزامنا المشترك يتمثل في أن ندين دون تحفظ استخدام الجنود الأطفال وسائر أنواع الفظاعات التي ترتكب ضد الأطفال من جانب الكبار في مناطق الحرب.

وتحقيقا لهذا الغرض، يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير فعالة لقلب الحالة بإنهاء النزاعات المسلحة وأسبابها الجذرية، مما يؤدي إلى القضاء على معاناة الأطفال، بما في ذلك معاناتهم كرقيق أبيض. ومن أهم هذه الأسباب المستويات غير المقبولة للفقر والجوع والتخلف الاجتماعي والاقتصادي في البلدان النامية. وبالإضافة إلى ويلات التنمية هذه، لدينا الآن الحروب الإثنية والدينية، بالإضافة إلى الجريمة المنظمة، بأشد آثارها تدميرا. فالمجتمع الدولي ككل، والحكومات، والمؤسسات الصناعية والمجتمع المدني والأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، لديها التزام أخلاقي بأن تسعى بصورة عاجلة وحاسمة إلى إيجاد وسائل فعالة لإزالة أسباب النزاع المسلح.

ويفاقم من أثر النزاعات المسلحة على الأطفال تجار الأسلحة الدوليون الذين يؤججون نيران الصراعات بين الأشقاء من خلال تدفق الأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى، ولا سيما الأسلحة الصغيرة، وهي خفيفة بما يكفي لكي يستعملها الأطفال في مسارح النزاعات المسلحة. ويجب علينا أن نتخذ إجراءات متضافرة لتحديد مصادر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، على جانبي كل من المنتجين والمستخدمين، ووقف الإنتاج والاتجار غير المشروع، فضلا عن إتاحتها للأطفال.

والتعاون بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء، من خلال الآليات الإقليمية في مجال منع الصراع وإدارته وحسمه، وكذلك أثناء مرحلة بناء السلام والتعمير بعد انتهاء الصراع، يجب تعزيزه وتشجيعه وتأييده تأييدا تاما.

والالتزامات التي قطعتها في وقت سابق الدول الأعضاء لمكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، ولمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والوكالات الدولية الأخرى التي تتعامل مع الأطفال المتضررين بالحرب، بما في ذلك لجنة الصليب الأحمر

الدولية، تنطوي على أهمية خاصة من حيث تعبئة الموارد لتنفيذ البرامج القائمة.

ويجب أن يضطلع مجلس الأمن بالعمل المناسب ضمن مسؤوليته بغية تعزيز جميع الجهود الرامية إلى جعل الأطراف المتحاربة تحترم القواعد المقبولة المتعلقة بحماية الأطفال في حالات الصراعات المسلحة. وقد أعطانا نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فضلا عن الاتفاقية الأخيرة التي أبرمتها منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بحظر أسوأ أشكال تشغيل الأطفال وإزالتها الفورية ذخيرة إضافية لخوض هذا الكفاح.

وبصفتنا أعضاء في المجتمع الدولي، يجب أن نواصل المساعدة على اتخاذ تدبير يتصف بالتعقل في استجابتنا لضحايا الصراعات المسلحة، ولا سيما الأطفال. ونحن، بوصفنا أسرة بشرية واحدة، نشعر بالنقص عندما لا تكون الاستجابة للاحتياجات الإنسانية للضحايا ترقى إلى مستوى خطورة الحالة فيما يتعلق بمحنة الأطفال.

وفي أفريقيا أصبح أثر الصراعات المسلحة على الأطفال ضارا بصورة خاصة ولا حد له وواسع الانتشار. وما من منطقة في القارة تجنبت ويلات الصراع المسلح. وأود أن أناشد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن توفر المساعدة الإنسانية الكافية للوكالات الرائدة بغية تيسير تسريح الجنود الأطفال وإعادة تأهيلهم وإعادة دمجهم في المجتمع.

لقد دأب الوفد الناميبي على تأييد ولاية الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة منذ إنشائها على يد الجمعية العامة في عام ١٩٩٦. ونشيد بالممثل الخاص ليس فقط على العمل الذي قام به حتى الآن، بل أيضا على الطريقة الثابتة التي يتبعها في الاضطلاع بولايته. وأود أن أشيد بالأمين العام على إعطاء الممثل الخاص الدعم والتشجيع اللذين يحتاج إليهما.

إننا نؤمن بأن حماية الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة تتطلب تنسيقا فيما بين وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والمتعاونين معها، ونحن نطالب جميع الأطراف الرئيسية، باسم الأطفال، بمواصلة العمل على تحقيق هذا المسعى المشترك.

وتوافق ناميبيا أيضا على أن من الضروري للمجتمع الدولي أن يرفع الحد الأدنى لسن التجنيد والاشتراك في الصراعات المسلحة إلى ١٨ عاما. وتتقيد ناميبيا بالحد الأدنى وهو ١٨ عاما للتجنيد في السلك العسكري. وفي هذا الصدد، يحدونا الأمل في تحريك الجمود الراهن للفريق العامل المعني بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل وفقا لالتزامنا المشترك الذي تعهدناه في عام ١٩٩٠ - "الدعوة الأولى للأطفال".

إن رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الأفريقية أكدوا مجددا في مؤتمر القمة الأخير الذي عقدوه في هذه الألفية في الجزائر، عزمهم على "العمل الدؤوب نحو تعزيز حقوق ورفاه الأطفال" و "التزامهم بمكافحة جميع أشكال استغلال الأطفال، لا سيما وضع حد لظاهرة الجنود الأطفال". وناميبيا ملتزمة بهذا التعهد. وقد عقدنا في أفريقيا اجتماعين هامين جدا هذا العام، في مابوتو، موزامبيق، بشأن مسألة الأطفال والصراعات المسلحة والألغام الأرضية المضادة للأفراد.

إننا نطالب جميع وكالات الأمم المتحدة وغيرها، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بزيادة جهودها الجارية من أجل توفير جميع المساعدة الضرورية في هذا الصدد. واليونيسيف، بوصفها الوكالة الرئيسية الموكل إليها حماية الأطفال، ينبغي تزويدها بموارد إضافية اذا أريد لها أن تولي انتباها كاملا لحماية الأطفال في كل مكان. والمطلوب من جميع الأطراف الرئيسيين بذل جهد قوي وثابت إذا أردنا تحقيق عالم يسمح فيه للأطفال في أن يكونوا أطفالا فحسب. والتحديات التي نواجهها جمة وتتطلب من كل منا العمل بطريقة جماعية ومتفانية من أجل كفالة أن يتمتع المستفيدون، أي الأطفال، قادة الغد بالقواعد التي قبلنا بها.

استأنف مهامي الآن بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل الجزائر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد بعلي** (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): ثمة سبب جيد جدا يفسر لماذا كانت المسائل المتعلقة بأفريقيا في الأسابيع الماضية موضوع عناية المجلس جادة - نأمل أن تكون مثمرة - من المجلس.

إن تأكيد مجلس الأمن اليوم على الحالة المأساوية للأطفال في الصراعات المسلحة لا ينبع من مصلحة طويلة العهد للمجلس في هذه المسألة فحسب، بل أيضا من التزامكم الشخصي، سيدي الرئيس، بالقضايا العادلة عموما

وبالقضايا الأفريقية خصوصا. وهو ينبع أيضا من حقيقة أن البلد الشقيق لنا، ناميبيا، وانطلاقا من التضامن مع جميع الذين يشعرون بالمعاناة، يسعى دائما إلى احتضان تلك القضايا، مثلما يبينه بوضوح العمل اليومي الذي يقوم به السفير مارتن انجابا في الأمم المتحدة.

بالنيابة عن الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي أمثله اليوم، وباسم مجموعة الدول الأفريقية التي يشرفني أن أترأسها خلال شهر آب/أغسطس، أود أن أنقل إليكم، سيدي، تهانئنا القلبية على تبوئكم رئاسة المجلس، وأن أعرب عن ثقتنا بكم وبإدارتكم الحكيمة والناجحة لأعمال المجلس.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد إشادة صادقة بالسفير حسمي، ممثل ماليزيا، على رئاسته للمجلس التي اضطلع بها بمهارة.

في إحدى الحملات الإعلامية التي قامت بها منظمة الأمم المتحدة للطفولة، سُئل طفل عما يريد أن يكون عندما يكبر فأجاب، "أريد أن أكون حيا". هذا الجواب يلخص المأساة التي يعاني منها عشرات ملايين الأطفال المتأثرين بطريقة ما بالكوارث الطبيعية أو بالكوارث التي هي من صنع الإنسان.

وإنني متأكد من أن جميع الحاضرين هنا اليوم يذكرون المشاهد المروعة التي عرضها في هذه القاعة قبل عام السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام، الذي عاد اليوم ليعرب عن شعوره بالهلع إزاء استمرار مأساة الأطفال في أفريقيا وفي أماكن أخرى، وليذكرنا بتعهداتنا وبالتزاماتنا الماضية.

إن أكثر من مليوني طفل قتلوا، وملايين آخرين جرحوا أو شوهوا مدى الحياة، وثمة ١٠ ملايين طفل تعرضوا لإصابات بالغة وتم التخلي عن ١٢ مليون طفل ليلقوا مصيرهم وحدهم والعيش عيشة تشرد - وكل هذا في العقد الماضي وحده. والكابوس مستمر لأن الصراعات تزايدت في السنوات الأخيرة عددا وحدة، وهي تواصل قتل آلاف الأطفال، لا سيما بين الـ ٠٠٠ ٣٠٠ طفل يعملون كجنود أطفال في مناطق صراع عديدة؛ وبين السكان المدنيين أيضا المستهدفين اليوم بصورة خاصة، حيث تكون النساء والأطفال الضحايا الأوائل للعنف؛ وأخيرا ثمة حالات يقتل فيها أكثر من ٨٠٠ طفل بفعل الألغام الأرضية سنة بعد سنة.

صحيح أن الحرب ليست ظاهرة حديثة. إنها قديمة قدم البشر. ورافقت تطورهم على مر العصور وخدمت مصالحهم. النساء والأطفال كانوا دائما يعانون من وحشية الناس، وكانوا دائما يستعملون كغنائم حرب ويعرضون للبيع في أسواق النخاسة. ولكن الأطفال لم يكونوا قط مستهدفين للذبح وسوء المعاملة والاغتصاب والتشويه وسلبهم البراءة وأحلام الطفولة، كما هم اليوم عند بزوغ فجر الألفية الثالثة.

وهؤلاء الأطفال - ضحايا الحرب والمعوقون جسميا وعقليا واليتامى الذين ربوا في جو الشارع العنيف وفي الفقر - ما هو المستقبل الذي يستطيعون أن يحلموا به، إن كانوا لهم أن يحلموا على الإطلاق؟ فعشرات الألوف من هؤلاء الأطفال لا يتذكرون من طفولتهم سوى الفظائع والمعارك، سواء كفاعلين أو كضحايا. وقد وجدوا أنفسهم عالقين في حلقة متصاعدة من العنف واليأس لا يعرفون أسبابه ولا سيطرة لهم على نتائجه.

فكيف وصلنا إلى تجريد الإنسان من إنسانيته بهذه الصورة الغاشمة وإلى هذا الانتهاك الوحشي لقدسية الحياة وهذه الأعمال الوحشية التي ترتكب ضد أطفالنا؟ والتفسيرات كثيرة، وهي تبين لنا الطريق الذي يجب علينا اتباعه والحلول التي يتعين علينا تنفيذها من أجل وضع حد نهائي، وإلى الأبد، لهذه الصور التي لا تطاق، التي تعرضها علينا شبكات التلفزيون بكل ما فيها من وحشية سافره وتجرد من الإنسانية، وكأن هذه الشبكات تريد أن تثير فينا الشعور بالذنب.

أولا، من الواضح أن العديد من الصراعات الدائرة في العالم هي صراعات داخلية الطابع وتتسم بصبغة عرقية ودينية قوية. ليست الجيوش النظامية هي التي تشن الحروب، ومن المفروض أن تقوم تلك الجيوش بفرض الالتزام بالحدود التي حاول بها قانون الحرب والقانون الإنساني الدولي أن يتحكما في سير الحروب محاولين إضفاء الطابع الإنساني إلى درجة ما على الجنون القاتل الذي يستولي على البشرية.

إننا، في الواقع، نتحدث هنا عن جماعات مسلحة تقوم على نحو متزايد بتجنيد المراهقين بالقوة في صفوفها، وتنغمس اليوم في عنف يتسم خاصة بعدم الالتزام بأي مبدأ من مبادئ الشرف. وهذا العنف ليس موجها ضد الأهداف العسكرية بل ضد المدنيين العزل، بقصد إرهابهم وإجبارهم على الخضوع واستعمالهم، أو

حتى إبادتهم بسبب الشر الذي تمثله هويتهم العرقية أو الدينية.

ولذلك فإن من غير المفاجئ أن يكون ٩٠ في المائة من ضحايا الصراعات الدائرة في العالم من المدنيين، ونسبة كبيرة منهم نساء وأطفال. والسبب في ذلك هو أن هذه الصراعات تتغذى وتتزود وتتواصل، بل وتستطيع أن تستمر عشرات السنين، بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، وهذا الاتجار ما زال، رغم جميع الإعلانات والنداءات والتحذيرات، يواصل الازدهار، واضعا في أيدي الأطفال الأدوات التي تؤدي إلى تدميرهم ومن ثم تقويض جميع جهودنا المبذولة من أجل كبح الصراعات.

وكذلك، على الرغم من اعتماد اتفاقية، قبل ثلاث سنوات تقريبا، وصفت بأنها منعطف تاريخي في كفاحنا من أجل حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، لم يتناقص استخدام هذه الأسلحة، وحتى لو تناقص فلن نلاحظ تناقصه، بسبب ضخامة عدد الألغام التي زرعت في الماضي وخاصة خلال الفترة الاستعمارية وحتى الحرب العالمية الثانية. وفي كل يوم، يقتل ويشوه أشخاص من هذه الألغام في أنغولا ورواندا وكمبوديا وغيرها.

وكما قال السيد أوتونو في بيانه الأول الذي أدلى به أمام المجلس في العام الماضي، إن مصير الأطفال مرتبط بأزمة قيم حقيقية على المستوى الدولي والمستوى المحلي. فعلى المستوى الدولي، ما فتئت تنتهك الصكوك التي حددت حدودا للحرب. وهناك أحداث قريبة وأخرى ليست قريبة بنفس الدرجة، تضع بين أيدينا أمثلة عديدة لقصف الأهداف المدنية بالقنابل، بل حتى قصف السكان المدنيين، بحجة أنها ضرورة أو خطأ مأسوف عليه بأحسن الأحوال. فقد فقدت حياة الأفراد القدسية التي يفترض أنها تتسم بها؛ فكل شيء مباح الآن. هذا التخلي عن المعايير المتمدنة واضح أيضا في بعض الأراضي المحتلة، التي تتجاهل فيها الدولة القائمة بالاحتلال أحكام القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، وذلك بأن تخضع المدنيين لأسوأ التجاوزات دون أن يطرف لها جفن.

وعلى المستوى المحلي، غالبا ما أدى التخلف والفقر وسيطرة المصالح والتكتيكات السياسية، وأخيرا تسرب أساليب أجنبية في التفكير وأنماط السلوك، إلى تقويض المجتمع بتحطيم التوازن الدقيق الذي كان يجمعه، وتدمير نظام الأفضليات وميزان القيم التي بني عليها المجتمع.

ولكن السبب، بوجه خاص، هو عولمة العنف والعمل على جعله مألوفا بصورة متزايدة، وهو العنف الذي تنشره وسائط الإعلام وتمارسه أحيانا أو تشجعه الدول، وإخفاق ثقافة التضامن أيضا، والفقر المدقع المنتشر في بلدان الجنوب والأنانية المفرطة التي تتسم بها الغالبية الميسورة، وانعدام الآمال لدى الأكثرية العظمى والكآبة واليأس البشريين؛ كل هذه الأشياء تكمن وراء أزمة القيم التي هي، أولا وقبل كل شيء، أزمة ثقة في إنسانية الإنسان وأزمة الإنسانية إزاء نفسها.

وفي ظل التدهور الخطير في القيم العالمية والمأساة الذي يعانيها يوميا عشرات الملايين من الأطفال، ليس بسبب الحرب فقط، تقع مسؤوليات على عاتق الأمم المتحدة ولها دور تقوم به. وبالطبع، لم يكن المجتمع الدولي خاملا في السنوات الأخيرة، ولو كانت جهوده نادرا ما تتسم بالحماس والتصميم الذي قد تقتضيه خطورة الحالة.

إن عقد هذه المناقشة يبرهن على أن ثمة وعيا حقيقيا آخذا بالظهور، وهو تحرك قرب بداية العقد مع اعتماد اتفاقية حقوق الطفل واستمر في العمل الجاري في صياغة البروتوكول الاختياري، وتعيين ممثل خاص للأمين العام واعتماد مجلس الأمن، في العام الماضي، بيانا يدين إساءة معاملة الأطفال ويدعو الدول إلى الامتثال لمبادئ القانون الدولي ويلخص عددا من الخطوات والإجراءات اللازمة لإنقاذ الأطفال من العنف الذي يقعون ضحايا له.

وبصورة مماثلة اتخذ مجلس الأمن خطوة مبتكرة بإدراج أحكام تتعلق بالطفل في الفقرة ١٦ من القرار الذي اتخذه في الأسبوع الماضي بشأن سيراليون، ونأمل في أن تتخذ مثل هذه الخطوات بانتظام.

لقد دعمت أفريقيا هذه الحركة، وأخذت بزمام المبادرة أحيانا، كما فعلت عند اعتمادها الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، الذي سيبدأ نفاذه متى صدقت عليه ١٥ دولة ونأمل أن يتحقق ذلك في المستقبل القريب.

وفي الحقيقة اعتمدت الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية في منولوفيا، عام ١٩٧٩، الإعلان المتعلق بحقوق الطفل ورفاهه، وتبعه بعد ١٠ سنوات، الميثاق الأفريقي، الذي يحظر تجنيد الأطفال دون الثامنة عشرة من العمر وينص في ديباجته على أن الأطفال، بالنظر إلى احتياجاتهم الخاصة إلى النمو الجسدي

والروحي، يتطلبون عناية خاصة بالنسبة لصحتهم ونمائهم الجسدي والعقلي والأخلاقي والاجتماعي، ويحتاجون إلى حماية قانونية في ظروف من الحرية والكرامة والأمن.

وفضلا عن ذلك، اعتمدت منظمة الوحدة الأفريقية، في مؤتمر القمة في ياوندا، عام ١٩٩٦، قرارا ينص على أن استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة هو انتهاك لحقوقهم وينبغي أن يعتبر من جرائم الحرب.

وأخيرا، فإن دورة الجمعية الخامسة والثلاثين لرؤساء الدول أو الحكومات، التي اجتمعت في الجزائر من ١٢ إلى ١٤ تموز/يوليه، اعتمدت ثلاثة قرارات هامة تتناول هذه المسألة البالغة الحساسية التي كانت موضع الاهتمام الخاص من جانب الدول الأعضاء جميعا.

في القرار الأول، المتعلق بالتصديق على الميثاق الأفريقي الخاص بحقوق ورفاه الأطفال، توجه منظمة الوحدة الأفريقية نداء إلى الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على ذلك الميثاق أن تقوم بهذا، وتدعو الدول الأعضاء إلى العمل مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة والأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية في إطار بروتوكول اتفاق، للإسراع بالتنفيذ الفعّال للاتفاقية.

القرار الثاني يتناول المؤتمر الأفريقي المعني باستخدام الجنود الأطفال الذي عقد في مابوتو من ١٩ إلى ٢٢ نيسان/أبريل من هذا العام، والذي كانت نتيجته اعتماد إعلان يدين تجنيد الأطفال ويدعو إلى رفع سن التجنيد حتى بالنسبة للمجندين طوعا إلى ١٨ عاما وتأييد إعادة التأهيل البدني والنفسي - الاجتماعي للأطفال المسرحين وإعادة ادماجهم في المجتمع، وكذلك إدانة الذين يستخدمون الأطفال كجنود.

وفي القرار المتخذ في الجزائر، والذي يشير إلى هذا المؤتمر، رحب مؤتمر القمة بالنتائج الإيجابية لاجتماع مابوتو. وأوصى بإنشاء لجنة خاصة بشأن وضع الأطفال في الصراعات المسلحة؛ وحث الدول الأعضاء على اعتماد وتعزيز أحكام تحظر تجنيد واستخدام الجنود الأطفال تحت سن ١٨؛ وطلب إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية أن ينشئ آليات مناسبة لتنشيط عملية مكافحة هذه الظاهرة رغبة في صياغة اتفاقية دولية بشأن الموضوع.

وفي القرار الأخير، الذي يتناول انتشار الأسلحة الصغيرة وتوزيعها غير المشروع والاتجار غير المشروع بها، رحبت جمعية الجزائر بالمبادرات التي اتخذتها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية المتعلقة بمسألة الأسلحة الصغيرة، وعلى وجه الخصوص الوقف الاختياري الذي اتخذته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة، وتدمير فائض الأسلحة الصغيرة والأسلحة التي عفا عليها الزمن في جنوب أفريقيا وتدمير الأسلحة غير المشروعة في موزامبيق. ووجهت الجمعية نداء إلى المجتمع الدولي لتقديم كل مساعدة لازمة إلى البلدان الأفريقية المتأثرة حتى تمكنها من تنفيذ برامج لحل المشاكل المتعلقة بانتشار الأسلحة الصغيرة. وحثت الأمين العام مرة أخرى على استمزاج آراء الدول الأعضاء بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة وتوزيعها غير المشروع والاتجار غير المشروع بها، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالاجراءات التي ينبغي اتخاذها.

وفي هذا القرار أكد مؤتمر القمة إثر انتشار الأسلحة الصغيرة وتوزيعها غير المشروع والاتجار غير المشروع بها على تجنيد عدد متزايد من الجنود الأطفال والآثار النفسية المترتبة على هذا، وضرورة الامتثال لأحكام الميثاق الأفريقي بشأن حقوق ورفاه للأطفال. وناشد أيضا جميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي أن تقدم المساعدة في إعادة التأهيل النفسي - الاجتماعي للأطفال المتأثرين بانتشار الأسلحة الصغيرة وتوزيعها غير المشروع والاتجار غير المشروع بها.

وباختصار، مؤتمر قمة الجزائر - بمطالبته الامتثال للصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة، وباتخاذ الخطوات العملية الضرورية لحظر تجنيد الأطفال دون سن الـ ١٨، وباعتماد تدابير ضد انتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بها - دلل بالفعل على الجدية التي تنوي أفريقيا معالجة هذه المشكلة بها، وأنها إذ تقوم بها، توضح لسائر أعضاء المجتمع الدولي الطريق الذي ينبغي اتباعه.

ومع ذلك، فإن أفريقيا لا يمكنها وحدها أن تحل مشكلة الأطفال المتأثرين بالصراع. لقد أظهرت، دون شك، الإرادة السياسية. وقررت أن تعلن السنة القادمة سنة سلم واستقرار في القارة والتزمت منذ عدة شهور بشجاعة وإصرار بحل الصراعات التي تخرب القارة وتستنفد طاقاتها ومواردها. لكن من الواضح أنها ليست لديها الموارد وأنها لا يمكنها القيام بذلك وحدها - أي بدون التعبئة الفعالة من جانب المجتمع الدولي ودون الدعم القوي لجهودها لحل الصراعات ولتعزيز السلم والاستقرار في أنحاء القارة وإعادة بناء الاقتصادات التي دمرتها

الحروب - وهي لا يمكنها أن تفعل هذا ما دام الاتجار غير المشروع بالأسلحة المربح لا يزال مستمرا، ومادام استنزاف موارد القارة لا يزال قائما، ومادامت الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن أو منظمة الوحدة الأفريقية يتم التحايل عليها، ومادام استقلال وسيادة الدول الأفريقية ينتهكان بانتحال التبريرات والاعتبارات.

إن تعيين السيد أولارا أوتونو الذي خلف السيدة غراسا ماتشيل - وهي سيدة عظيمة من قاراتنا أزالت مثابرتها الكريمة غشاوة اللامبالاة التي كانت تحجب مصير الأطفال القاسي - حفزنا جميعا دولا ومؤسسات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية ترفض قبول المعاملة القبيحة التي يعامل بها الأطفال.

في المناقشة الأولى التي عقدها المجلس بشأن هذه المسألة الخطيرة، فتح السيد أوتونو عددا من الاتجاهات أمام العمل الجماعي الممكن. كما حث أيضا - وقد فعل هذا مرة أخرى اليوم - المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن الذي تقع عليه المسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين، على القضاء على أسباب المآسي التي يعاني منها الأطفال، أي العمل على منع الصراعات.

المسألة اليوم ليست محاولة إعادة تناول آثار الصراعات على الأطفال أو الاستماع إلى البيانات المتعلقة بها أو التفكير فيها. إن المساعدة الإنسانية، مهما كانت ضرورية وتلقى الترحيب، لها حدودها، كما يمكن إساءة استعمالها. وهناك أيضا خطر أن تصبح - عندما تستخدم لمقاصد سياسية أو إعلامية - وهذا حدث فعلا، بديلا عن منع الصراعات أو تسويتها - وهذا حدث فعلا - بل حتى أن تستخدم بديلا عن المساعدة الإنمائية كما هو الحال في كثير من الأحيان.

في الحقيقة، الحل الحقيقي الوحيد هو استئصال جذور الصراعات وذلك كمسألة ذات أولوية في أفريقيا، بالقضاء على الأسباب الرئيسية للحروب - وهي الفقر والعوز، واليأس الإنساني؛ وهي غالبا الدافع على التعصُّب والكراهية والعنف، وبالعمل على تعليم الأطفال لتعزيز ثقافة السلام وكذلك الحوار والتفاهم بين الشعوب.

ومن وجهة النظر هذه، نتمنى أن يستجاب للنداء الرسمي الذي وجهه يوم ١٢ آب/أغسطس الأمين العام للأمم المتحدة إلى البلدان المانحة لتقديم المساعدة الطارئة في حدود ٥٠٠ مليون دولار لضحايا الصراعات والكوارث الطبيعية في أفريقيا. وبالفعل، اسمحوا لي بأن أكرر عبارة استخدمها الأمين العام في مقابلة تمت يوم الخميس الماضي مع صحيفة أوروبية:

"إن أفريقيا لم تكن قط في السابق بحاجة إلى المساعدة السياسية والمالية بقدر احتياجها لها اليـــوم. ولكنهـــا أيضا لم تكن أبدا في وضع أفضل مما هي عليه الآن للاستفادة من ذلك".

إننا نأمل أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته في أفريقيا، التي هي على الطريق المفضي إلى الانتعاش والتي تنوي تبوء مكانها الصحيح في النظام العالمي الجديد الذي يجري إنشاؤه، ونأمل أن يكون بوسع الأطفال الأفريقيين، شأنهم شأن سائر الأطفال في العالم، أن يحلموا مرة أخرى باليوم الذي يمكن أن يصبحوا فيه مدرسين، وأطباء، وزراءا - بإيجاز، الذي يمكنهم من أن يصبحوا فيه مواطنين عاديين في العالم.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الجزائر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى بلدي وإلى شخصي.

والمتكلم التالي هو ممثل النرويج. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد هونغستاد** (النرويج) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يتقدم بالتهنئة إلى رئاسة المجلس وإلى المجلس لاعتماد القرار ١٢٦٠ (١٩٩٩) يوم الجمعة الماضي. فهذا دليل على حكمة ناميبيا في توجيه أعمال المجلس وقدرة المجلس على الاستجابة لصراع ذي عواقب خطيرة - لا على البلد العضو، سيراليون، فحسب، بل وعلى آلاف الأبرياء الذين وقعوا في الصراع، وخاصة الأطفال. ونحن نعتبر القرار، ولا سيما الفقرتين ٦ و ١٦، مثلا هاما على كيفية معالجة حقوق الطفل في الصراع المسلح وحمايته وإعادة تأهيله، عند التصدي لصراعات محددة. وهذا التدليل على إرادة المجلس وقدرته على مراعاة مصالح الأطفال وحقوقهم بشكل صريح في أي عملية تسوية سلمية يُنبئ بالخير في مساعينا المقبلة في هذا الميدان.

وأود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح، السيد أولارا أوتونو، على جلسة الإحاطة الغنية بالمعلومات. فوصفه للحالة الراهنة أفضل مثل على ضرورة زيادة التوعية والعمل العاجل للتخفيف من حدة الحالة غير المقبولة التي يجبر فيها على العيش عدد كبير من الأطفال. ولذا فنحن

نرحب بإعادة إدراج مجلس الأمن هذه القضية الهامة على جدول أعماله. ونعتبر هذا دليلا على أن توفير الحماية والرعاية للأطفال المتأثرين بالصراع أصبح من الشواغل المستمرة للمجلس. ونرجو أيضا أن تفضي مناقشات المجلس إلى اتفاق على توصيات ملموسة لتحسين الحالة الراهنة.

واسمحوا لي أن أوجز بعض العناصر التي ترى حكومتي أن لها أهمية رئيسية في هذا الصدد.

وتقع على الدول مسؤولية أولية عن حماية حقوق الأطفال ورعايتهم. وفي الحالات التي يكون فيها الإطار والتدابير القانونية الوطنية غير كافية، تقع على الدول مسؤولية كفالة معالجة هذه النواقص، وإيلاء حماية الأطفال ورعايتهم أولوية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

إن القانون الدولي قد وضع، ولو تم التقيد به لأمكن أن يقطع شوطا بعيدا في سبيل حماية الحقوق الأساسية للأطفال في الصراعات المسلحة. وهذا يشمل صكوك حقوق الإنسان، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، واتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية. ومن المهم أيضا أن النظام الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية لا يدع مجالا للشك في أن الذين يجندون أو يقبلون تطوع الأطفال دون سن ١٥ عاما في القوات المسلحة الوطنية أو إجبارهم على الاشتراك الفعلي في الأعمال الحربية يمكن أن يعاقبوا بوصفهم مجرمي حرب. وقد أيدت النرويج اعتماد ذلك الصك القانوني الجديد الهام في عام ١٩٩٨. والخطوة الأولى الهامة في تخفيف محنة الأطفال في الصراعات المسلحة هي أن تمتثل جميع الدول لالتزاماتها بموجب هذه الصكوك وأن تحترمها.

إن ممارسة تجنيد الأطفال - مع ما يتصل بذلك من قتل وتشويه واستغلال جنسي للأطفال واختطافهم، ناهيك عن الآثار الثانوية على الضحايا - هي نشاط لا يمكن الدفاع عنه ويجب وقفه. وعلى جميع أطراف الصراع أن تحترم أيضا القانون الإنساني الدولي الذي يسمح بوصول موظفي المساعدات الإنسانية دون عائق إلى السكان المتضررين. وعليها أن تمتنع عن الاستهداف المتعمد للمدنيين كجزء من استراتيجياتها، وأن تراعي الأعراف والمعايير الدولية المقبولة دوليا. وينبغي اتخاذ تدابير خاصة لحماية الفتيات من الاعتداءات الجنسية وغيرها ومن العنف القائم على الفوارق بين الجنسين.

وإذا كان المدنيون - وأشدهم ضعفا هم الأطفال - هم الضحايا بصورة متزايدة للصراعات المسلحة وفي أحيان كثيرة لا تعالج المفاوضات والتسويات السلمية على وجه التحديد وضع الأطفال. ومعاملة احتياجات الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة كتفكير لاحق قد لا تشكل انتهاكا لحقوقهم فحسب بل وتسهم أيضا في إطالة الصعوبات التي تعترض عودتهم إلى حالتهم الطبيعية بعد انتهاء الصراع. ولذا ينبغي العمل بوضوح وبصورة كافية على تلبية احتياجات الأطفال، في مفاوضات ومعاهدات السلام.

وينبغي أيضا التصدي لحقوق الأطفال بشكل محدد في ولايات وأنشطة عمليات حفظ السلام التي تقودها الأمم المتحدة.

وتشكل الألغام المضادة للأفراد والأسلحة الصغيرة صعوبات كأداء في الحالات الانتقالية بعد انتهاء الصراع، إذ تسهم في زعزعة استقرار وزيادة معاناة المدنيين - وليس أقلهم الأطفال. وتشكل المعاهدة الخاصة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد علامة بارزة في القضاء على استخدام وتخزين هذه الألغام، وهي أساس رئيسي لمواصلة العمل المتعلق بالألغام. فينبغي تشجيع الدول على التصديق على المعاهدة والتقيد بأحكامها. وهناك أيضا عدد من الجهود الدولية والإقليمية الجارية للتصدي لمشاكل الأسلحة الصغيرة. والنرويج تشارك بفعالية في هذه الجهود. فنحن نرحب بإعلان وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي صدر في اجتماعهم في آذار/مارس في باماكو، بشأن الأطفال الجنود، ونرحب أيضا بخطة العمل للوقف الاختياري لإنتاج الأسلحة الصغيرة في غرب أفريقيا. ونرى أن هذه المبادرات والتدابير وغيرها سوف تسفر عن نتائج ملموسة للحد من الإفراط في تراكم هذه الأسلحة.

والنرويج تؤيد بشدة دور الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح، باعتباره من دعاة حقوق الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح. ونرحب بإعداد برامج عمل للسودان وسري لانكا وسيراليون وكولومبيا وبوروندي، تعتمد على التزامات يحصل عليها الممثل الخاص من الأطراف. غير أن نجاح هذه البرامج وغيرها سوف يعتمد إلى حد كبير على الدعم والتعاون الوثيق فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية. ومن الأمور الملحة بوجه خاص ضرورة التعاون والتنسيق بين مختلف مؤسسات الأمم المتحدة - الممثل الخاص، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية

الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهذا غيض من فيض - في تنفيذ دور كل منها وأنشطته حتى تكون على مستوى الفعالية في الاستجابة لاحتياجات الأطفال بقدر ما تقتضيه الحالة.

ونحن نرحب بمبادرة مناقشة حالة الأطفال في الصراع المسلح في هذا المجلس. فحماية ورعاية الأطفال المتأثرين بالصراع جديرة بأن تكون بندا دائما على جدول أعمال المجلس. ونرجو أن يتمكن المجلس من إعادة النظر في التطورات الأخرى المتعلقة بالتدابير الفعالة الرامية إلى التصدي للحالة الراهنة، بما في ذلك التطورات التي أبرزت في هذا البيان، وذلك في جلسة مناسبة مقبلة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل النرويج على الكلمات الرقيقة الموجهة لشخصي.

والمتكلم التالي هو ممثلة فنلندا. فأدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

**السيدة رازي** (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أراكم، سيدي، تترأسون مجلس الأمن اليوم والمجلس يناقش هذه القضية البالغة الأهمية. فلقد تشجعت كثيرا حينما قلتم إنكم ستواصلون العمل من أجل أطفال العالم خلال رئاستكم المقبلة للجمعية العامة. ونحن نقدم لكم كل التأييد في ذلك.

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. أن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبان قبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا وليختنشتاين، البلدان العضوان في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

ففي أيامنا هذه، معظم ضحايا النزاعات المسلحة من المدنيين وليسو من الجنود. ويتزايد استخدام السكان المدنيين كأدوات ودروع وأهداف في المعارك. ومن بين السكان المدنيين، فإن الأطفال هم الفئة الضعيفة بصورة خاصة. ومن غير المقبول أنه ينبغي أن يكون الأطفال من بين الضحايا الرئيسية للنزاعات العنيفة وعلاوة على ذلك أن يستغلوا مباشرة لخدمة مصالح الأطراف المتحاربة.

ودللت الدراسات التي جرت مؤخرا، ومنها الدراسة التي أعدتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة، أن استخدام الجنود الأطفال أخذ في الازدياد. فهناك مئات الآلاف منهم شاركوا كمحاربين في النزاعات المسلحة التي اندلعت مؤخرا. ويعاني الجنود الأطفال بصورة لا تتناسب معهم بسبب صغر سنهم. وسقط آخرون ضحايا للمرض والحرمان والخطف والاعتداء الجنسي والعنف على أساس نوع الجنس المرتبط بالنزاعات المسلحة. وتترك الألغام الأرضية المضادة للأفراد والأسلحة الصغيرة أثرا مدمرا بصورة خاصة على الأطفال. ويجب علينا أن نضع حدا للمعاناة الرهيبة للأطفال بوصفهم المجموعة الأضعف في النزاعات المسلحة. ولهذا نعتقد أنه يجب ممارسة ضغط سياسي ودبلوماسي متضافر على الذين ينتهكون حقوق الأطفال في حالات النزاع المسلح واتخاذ إجراءات قانونية بشأنهم. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لحالة الإناث من الأطفال في النزاعات المسلحة ولا سيما ما يتعلق بحمايتهن من الاغتصاب والأشكال الأخرى من الاعتداء الجنسي والعنف على أساس نوع الجنس.

ويجب علينا أن نضمن تكريس موارد كافية لتعبئة الجنود الأطفال وبرامج إعادة تأهيل الأطفال كجزء لا يتجزأ من التخطيط لحالات ما بعد انتهاء الصراع. وعلى نحو مماثل، فإننا نُقر بأهمية العمل لتعزيز الانتعاش الجسدي والنفسي وإعادة الادماج الاجتماعي للأطفال من ضحايا الصراع. وسياسات الاتحاد الأوروبي تتصدى فعلا لمحنة الأطفال في النزاعات المسلحة، وفي بعض الحالات نركز جهودنا على تعبئة الجنود الأطفال وإعادة ادماجهم.

وأي جهد هام لتحسين محنة الأطفال المتضررين بالنزاعات المسلحة يتطلب اهتماما حكوميا ودوليا على مستوى عال. ويتطلب تعبئة الرأي العام، ويتطلب اتخاذ إجراءات عملية على أرض الواقع من جانب الحكومات ومجموعات المعارضة المسلحة، ويتطلب اضطلاع الحكومات بتأييد أنشطة مختلف المنظمات. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة إقامة شراكة وثيقة بين الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرهما من الأطراف الفاعلة ذات الصلة مثل المفوض السامي لحقوق الإنسان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وممثل الأمين العام للأشخاص المشردين داخليا، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا حارا بالاهتمام الذي أولاه مجلس الأمن لحالة الأطفال المتضررين بالنزاع

المسلح من خلال مناقشته الرسمية التي عقدها في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ ومن خلال اعتماد البيان الرئاسي بشأن الأطفال والنزاع المسلح. ونتطلع إلى اتخاذ المجلس قرارا بشأن هذا الموضوع بعد انتهاء هذه المناقشة. ويحدونا الأمل في أن يستمر المجلس في تيقظه وأن يواصل إبقاء هذه المسألة وغيرها من مسائل حقوق الإنسان في حالات محددة من حالات الصراع وفي حالات ما بعد انتهاء الصراع على رأس جدول أعماله. ويرى الاتحاد الأوروبي أن من الأهمية بمكان أيضا أن تكون حالة الأطفال في النزاع المسلح جزءا من تقارير الأمين العام إلى المجلس بشأن فرادى البلدان. وكذلك، ولدى إعداد تقارير موضوعية لتقديمها للمجلس بشأن مواضيع تتصل بالأطفال في النزاع المسلح ينبغي له أن يتشاور مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة والأطراف الفاعلة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

والمسؤولية الأولى عن حماية حقوق الطفل في ظل جميع الظروف إنما تقع على عاتق الدول. وإننا نحث الدول على توفير الإطار القانوني اللازم والتدابير الإدارية لحماية حقوق الأطفال، وأن تلتزم علاوة على ذلك بتوفير الموارد البشرية والمالية من أجل أعمال حقوقهم. بيد أن ذلك لا يكفي. ويجب علينا أيضا أن نعمل على إعادة تنشيط الجهود الدولية لحماية الأطفال. ويؤيد الاتحاد الأوروبي العمل الذي يجري الاضطلاع به من أجل تعزيز المعايير والآليات الدولية لحقوق الإنسان لتنفيذ القانون الدولي فيما يتعلق بالأطفال في حالات النزاع المسلح. وإننا نعتبر أن تصنيف استخدام الجنود الأطفال على أنه جريمة حرب في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية خطوة هامة جدا من أجل تحسين حماية الأطفال. فهو يؤكد على أهمية تنفيذ وتطبيق المعايير القائمة المتعلقة بالحد الأدنى للعمر من أجل تجنيد الأطفال ووزعهم في النزاع المسلح، كما يحدد ذلك القانون الدولي.

ويجب توسيع نطاق اتفاقية حقوق الطفل لتوفر حماية كافية لجميع الأطفال. ونظرا للذكرى السنوية العاشرة للاتفاقية على وجه الخصوص، لا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما تاما بهدف الانتهاء بنجاح من المفاوضات بشأن مشروع بروتوكول اختياري يتصل بمشاركة الأطفال في النزاع المسلح. ونود أن نُعرب عن تأييدنا التام لرئيسة الفريق العامل في مشاوراتها غير الرسمية لتحقيق هذا الغرض.

وكخطوة نحو تحسين حماية الأطفال، نرحب باعتماد المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية اتفاقية تتعلق بالحظر والعمل الفوري من أجل القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. وأشكال العمالة هذه تتضمن التجنيد الإجباري أو القسري لاستخدامهم في النزاع المسلح.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي على الأهمية الخاصة لاتفاقية حقوق الطفل، التي تمت المصادقة عليها بشكل عالمي تقريبا، واتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية. ومن سوء الطالع أن اتفاقية حقوق الطفل لم تصدق عليها جميع الدول حتى الآن.

وتقع على المجتمع الدولي مسؤولية الاضطلاع بالإشراف والتماس ضمانات بأن تتقيد جميع الأطراف - حكومية وغير حكومية - بالأحكام ذات الصلة في القانون الدولي في معاملتها للأطفال. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييده الكامل لعمل لجنة حقوق الطفل وولايتها المتمثلة في مراقبة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في جميع الدول الأطراف، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، بما في ذلك تلك المتضررة بالنزاع المسلح. فحقوق الإنسان لا يمكن أن تتعزز بمعزل عن غيرها. وكذلك ينبغي لمجلس الأمن أن يتصدى لحقوق الطفل - على سبيل المثال عندما يأذن مجلس الأمن لبعثة من بعثات حفظ السلم بنزع أسلحة المحاربين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. وكذلك نوصي عندما تعتمد الجزاءات لدى معالجة الأزمات، بأن يجري تقييم ومراقبة أثرها على الأطفال، وأن تكون الاستثناءات الإنسانية مركزة على الأطفال.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تأييده القوي لدور الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، السيد أولارا أوتونو، بصفته مدافعا عن حماية الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة. ويعترف الاتحاد الأوروبي اعترافا خاصا بالعمل الذي تقوم به منذ فترة طويلة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) فيما يتعلق بالأطفال في حالات الصراع المسلح. إن لليونيسيف وجودا مكثفا ودائما في الميدان وولاية شاملة تسمح لها بأن تكون متواجدة وعاملة خلال الصراعات المسلحة وبعدها. ويطالب الاتحاد الأوروبي جميع المعنيين بمواصلة وضع نهج متضافر، وبزيادة التعاون.

ونؤيد تمام التأييد جهود الممثل الخاص الرامية إلى زيادة الوعي وتعبئة الرأي الرسمي والعام في سبيل العمل. ونرحب خاصة بزياراته الميدانية إلى مختلف البلدان التي

تشهد صراعات وحالات ما بعد الصراع. ولقد أبرزت هذه الزيارات محنة الأطفال في حالات الصراع. وإننا نشيد بجهود الممثل الخاص الرامية إلى السعي نحو الاستحصال على التزامات ملموسة من جميع الأطراف في الصراع بوقف تجنيد الأطفال وبتسريح وإعادة تأهيل الجنود الأطفال السابقين، وبكفالة وصول المساعدة الإنسانية إلى الأطفال. ونطالب الدول المعنية والأطراف الأخرى بكفالة متابعة التوصيات نتيجة الزيارات الميدانية للممثل الخاص واحترام الالتزامات التي تعهدت بها. ومن الحيوي رصد تنفيذ هذه الالتزامات.

ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بالجهود المبذولة في حالات صنع السلام وبناء السلام، وهي الجهود الرامية إلى إدخال حالة الأطفال في سياسات ما بعد الصراع. إن خطة السلام والأمن المعنية بالأطفال التي قدمتها في وقت سابق إلى مجلس الأمن المديرة التنفيذية لليونيسيف في بيانها تتضمن مجموعة شاملة من التدابير التي يرغب المجلس في استكمالها في الوقت المناسب.

إن معظم ضحايا الألغام البرية مدنيون. والعديدون منهم أطفال. والاتحاد الأوروبي يلتزم التزاما كاملا بإزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد إزالة تامة. ونرحب بدخول اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام حيز النفاذ. ويواصل الاتحاد الأوروبي الإسهام بدرجة كبيرة في برامج تتعلق بالألغام في عدة بلدان. ومما يتصف بأهمية خاصة توسيع التدريب المتعلق بالوعي إزاء الألغام ليشمل جميع الأطفال في المناطق المتضررة بالألغام.

ومن بين العوامل التي أدت إلى زيادة ثابتة في استخدام الأطفال كجنود نود بصفة خاصة أن نبين التكديس المفرط وغير المراقب للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها. فالأسلحة شبه الاوتوماتيكية هي خفيفة بحيث يمكن أن يحملها الأطفال حتى الذين هم دون العاشرة. وبهذه الطريقة، يصبح الأطفال مرتكبين لأعمال العنف وضحايا له في نفس الوقت. ونرحب بالجهود الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية الرامية إلى كبح التكديس المفرط والمزعزع للاستقرار للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد سبق للاتحاد الأوروبي أن اعتمد خطة للعمل المشترك المعني بالأسلحة الصغيرة ومدونة لقواعد السلوك متعلقة بتصدير الأسلحة. ونحن نرحب بتوصيات فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة، وهي التوصيات القاضية بوضع مبادئ توجيهية لنزع سلاح المقاتلين، بالنسبة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة.

ختاما، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا التزامنا الكامل بالعمل معا في جميع هيئات الأمم المتحدة، بغية أن نلبي فورا احتياجات جميع الأطفال ضحايا الصراعات المسلحة كي نمهد السبيل أمام إستعادة الإنعاش وإعادة الإعمار والتنمية. ويود الاتحاد الأوروبي أن تقوم منظومة الأمم المتحدة بوضع مسألة حقوق الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة وحمايتهم ورفاههم في صلب أنشطة الأمم المتحدة لدى صنع السياسات ووضع البرامج. ويواصل الاتحاد الأوروبي بذل جهود كبيرة لتلبية احتياجات الأطفال الضحايا في جميع أنحاء العالم، في مجال الموارد وتعزيز حل دائم للأزمات. ومع ذلك، يجب أن تقترن الجهود الإنسانية بجهود سياسية أوسع نطاقا ترمي إلى معالجة كل خطوة وجانب للصراع. لذلك، ينبغي العمل بنشاط على وضع حل سياسي لهذه الأزمات كي نمنع المزيد من المعاناة والدمار.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل فنلندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم الثاني ممثل بنغلاديش. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد شودري** (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): تثني بنغلاديش على مبادرة مجلس الأمن بعقد هذه الجلسة. ونشكر ناميبيا بصفة خاصة على دورها القيادي في هذا المجال. ومن دواعي سروري الخاص أن أراكم، سيدي، تترأسون جلستنا هذه. وإنه لعظيم الشرف أن تكون هذه الجلسة الهامة برئاسة شخص يتحلى بما تتحلون به من حكمة ووقار.

إن جلسة اليوم تعطي مجلس الأمن فرصة لمتابعة المناقشة المفتوحة التي عقدناها العام الماضي بشأن المسألة نفسها، والخروج بأفكار إزاء كيفية حماية حقوق الأطفال في حالات الصراع على أفضل وجه وأيضا إزاء جعل هذه المسألة تحظى أحسن ما تحظى بأعلى مستوى من الاهتمام الحكومي والدولي. ونأمل في أن تساعد مداولاتنا اليوم على تحديد مجالات العمل الرئيسية بطريقة مفيدة.

لقد عقد المجلس في الشهر الماضي مداولات بشأن "صون الأمن والسلام وبناء السلام في فترة ما بعد

الصراع". ولقد أبرز العديدون منا في ذلك الاجتماع مشاكل الأطفال في حالات الصراع. ويواصل وفد بلادي اعتقاده أن ما من مسألة تحظى بالأهمية والأثر نفسه إزاء مشاكل تتعلق بالسلم والأمن والتنمية على الصعيد الدولي مثلما تحظى به مسألة الأطفال في الصراع. لقد أعرب مجلس الأمن في بيانه الرئاسي العام الماضي عن "عزمه على إيلاء أهمية جادة لحالة الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة". وتعتقد بنغلاديش اعتقادا قويا أنه نظرا لخطورة وأهمية هذه المسألة، فإن الوقت قد حان كي يتخذ المجلس قرارا مناسبا بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة مما يعطي معنى حقيقيا لعزم المجلس على التصدي للمسألة.

لقد استمعنا هذا الصباح إلى بيان يتصف بالاندفاع من الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة. إن محنة الأطفال في حالات الصراع كما عرضها لنا أثارت فينا الدهشة والغضب. والأمم المتحدة قطعت شوطا بعيدا منذ صدور تقرير غراسيا ماشيل في عام ١٩٩٦ وهي الآن منشغلة على نحو نشط في التخفيف من معاناة الأطفال في الصراعات المسلحة بما لديها من برامج وأنشطة. ونحن نخص بالشكر السفير أولارا أوتونو على عمله فضلا عن دوره القيادي في هذا المجال، ونشجعه على المضي في ذلك. إن مكتبه بحاجة إلى أن يتعزز كي يكون فعالا ويسفر عن نتائج. ونشجع أيضا قيام تعاون أفضل بين مختلف أجزاء الأمم المتحدة في المقر وفي الميدان وهي الأجزاء المعنية بالأنشطة المتعلقة بالأطفال. ويتطلع وفد بلادي، في جملة أمور، إلى استماع آراء أطراف رئيسية أخرى في الأمم المتحدة. وإننا نشعر خاصة بخيبة الأمل إزاء كون اليونيسيف قد اختارت أن تتغيب عن المناقشة في المجلس اليوم.

في حروب وصراعات اليوم، كثيرا ما تلجأ الأطراف المنخرطة فيها إلى أعمال تشكل انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان والقانون الدولي، ولا سيما القانون الإنساني، وتصبح المجموعات الأضعف والأكثر هشاشة في المجتمع، التي تضم الأطفال، ضحايا سهلة وبريئة للصراعات. وانتهاكات حقوق الأطفال مألوفة جدا في الصراعات المسلحة والحروب التي تنشب اليوم. وأطلق على ذلك بحق الصيغة المعاصرة لتعبير "تقديم الأطفال قرابين". وهذا لا يسلب الأطفال طفولتهم فحسب، بل يدمر الطاقة البشرية الإنتاجية لأجيال كاملة.

ويؤيد وفد بلادي نداء الممثل الخاص باتخاذ إجراءات معينة لمنع معاناة الأطفال في حالات الصراع، ولإجراء تغيير ملموس في حياتهم. ونعتقد أن المجتمع الدولي لديه القدرة على العمل على نحو متضافر لتضميد الجراح التي أصيب بها الأطفال من جراء الحرب. وتعبئة رد فعل منسق في حالات ما بعد الصراع أمر أساسي جدا. وشفاء الأطفال وإعادة تأهيلهم يجب أن يشكلا عنصرا جوهريا، لا فكرة ثانوية في برامج بناء السلام بعد الصراع. ويجب أن تتحول المعايير والالتزامات الإنسانية إلى إجراءات تساعد الأطفال المعرضين للخطر مساعدة فعالة. وينبغي للحكومات أن تدرج في سياساتها المحلية والأجنبية عناصر واجبة التنفيذ لحماية الأطفال. ويشعر وفدي بأن التسهيلات الخاصة بالأطفال، مثل المدارس يجب أن تعتبر في الصراعات المسلحة مناطق آمنة. ومفهوم الأطفال بوصفهم مناطق سلام أمر يجب تحقيقه من خلال العمل الملموس على جميع المستويات.

وتوافق بنغلاديش على تأكيد الممثل الخاص على المجالات ذات الأولوية في العمل، وتتعلق بمشاركة الأطفال في الصراع المسلح، والإيذاء الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، والتوعية بخطر الألغام، وإعادة تأهيل الضحايا من الأطفال، وإدراج المعايير ضمن عمليات الأمم المتحدة، وأثر الجزاءات على الأطفال. ومن المهم إدراج الحاجة إلى التعليم وغيره من الأنشطة بغية إعطاء هيكل لحياة الأطفال، لحماية الفتيان من الانخراط في الحرب، وحماية الفتيات من التعرض للاستغلال الجنسي.

ويبلغ توفر الأسلحة الصغيرة وإمداداتها أبعادا تنذر بالقضاء على رفاه الأطفال. ويسعدنا بصفة خاصة إدراج قضايا حماية الطفل في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية واشتمال جرائم الحرب الآن على تجنيد الأطفال تحت الحد الأدنى للسن القانونية، وهو ١٥ سنة، وعلى استهداف المباني والمواقع التي يستعملها الأطفال بصفة أساسية. واتفاقية حقوق الطفل كفيلة بمعالجة كل هذه المجالات لصالح الأطفال.

ويعتقد وفد بلادي أنه يمكن خدمة قضية الأطفال على أفضل وجه، لا عن طريق الإجراءات التي تتخذها الدول فحسب، بل أيضا الإجراءات التي تتخذها النساء والرجال كافة عن طريق تعزيز ثقافة سلام ولا عنف لدى كل إنسان وفي كل مجال من مجالات النشاط. وعناصر ثقافة السلام تنبع من مبادئ قديمة قدم الزمن وقيم تحترم وتعطى المقام الأول من جانب جميع الشعوب والمجتمعات. وقد أشار الممثل الخاص إلى ذلك في البيان الذي أدلى به هذا الصباح. وهدف ثقافة السلام تقوية

الأفراد. فهي تحترم التنوع وتعزز التفاهم والتسامح. وهي تكافح الفقر والظلم وتشجع التطور. ونعتقد أيضا أن من واجب المجتمع الدولي أن يبذل جهودا سياسية أكبر لكي يسوي الصراعات عن طريق معالجة القضايا السياسية الكامنة وراءها. إن الاستجابة الإنسانية الفعالة أمر حاسم، إلا أنها لا يمكن أن تحل محل الإرادة السياسية في تسوية الصراعات.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل بنغلاديش على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد ساتوه** (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أثني عليكم، السيد الرئيس، لقيادتكم القوية وإرشادكم الرشيد في عقد هذه الجلسة. فهذه الجلسة التي حفزها السيد أوتونو بمناشدته القوية هذا الصباح، والتي تتميز بمشاركة الكثير من غير الأعضاء في مجلس الأمن، لا شك في أنها ستساعد على التدليل على أن المجتمع الدولي ملتزم التزاما قويا بالمضي في حسم المشكلة الخطيرة الواضحة، وهي تحويل الأطفال في الصراعات المسلحة إلى ضحايا وإلحاق الأذى بهم.

وبالنظر إلى المأساة المستمرة للضحايا والمتضررين من الأطفال في الصراعات المسلحة، من الجلي أنه يلزم الآن أكثر من أي وقت مضى بذل جهود دولية متضافرة لحماية الأطفال من الآثار الضارة للصراعات المسلحة. وفي هذا الصدد، ترحب حكومة اليابان بالبعثات والدعوات الإنسانية التي يضطلع بها بفعالية وحماس حتى الآن السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح. وأهم ما في الأمر أن بعثاته حققت التزامات محددة بحماية الأطفال من جانب الأطراف المتصارعة في السودان، وبوروندي، ورواندا، وكولومبيا. وهذا إنجاز مطمئن يستحق أعظم الثناء، رغم أنه يجب وضع الالتزامات التي جرى الحصول عليها موضع التنفيذ من جانب جميع الأطراف المعنية.

ويجب أيضا أن نذكر أن أنشطة السيد أوتونو تلقي الضوء لا على محنة الأطفال فحسب، بل وعلى وحشية الصراعات المسلحة نفسها. وهذا يعطي صوتا مقنعا قويا إضافيا لقضية منع الصراعات.

وحكومة اليابان، إذ تأخذ كل هذا بعين الاعتبار، تواصل دعم عمل الممثل الخاص وهو يعالج أكثر المهام إنسانية وأكثرها مشقة، وهي حماية الأطفال من وحشية الصراعات المسلحة.

يذكر السيد أوتونو بكل حق في تقريره:

"أن التحدي الأهم والأشد إلحاحا اليوم هو كيفية ترجمة المعايير والالتزامات القائمة غلى عمل يمكن أن يؤثر بشكل ملموس على مصير الأطفال المعرضين للخطر في الميدان." (A/53/482، الفقرة ١٤٠)

ولكي نواجه هذا التحدي، فإننا لا نزال نحتاج إلى قدر كبير من الجهود القوية دفاعا عن الحقوق لكي نجعل الحكومات والشعوب المعنية، ناهيك عن الأطراف المتصارعة، تسلم بالأهمية القصوى لحماية الأطفال من خطر الصراعات المسلحة، وفي نهاية المطاف، بأهمية منع ظهور، أو إعادة ظهور، هذه الصراعات.

ولهذا نرحب بهذه الفرصة، وأعتقد أن تركيز مجلس الأمن على هذه القضية يساعد إلى حد كبير على الارتقاء بمستوى اهتمام المجتمع الدولي بهذه المشكلة المضنية للعالم في الوقت الحاضر.

واليابان، بدورها، استضافت ندوة، في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، بعنوان "الأطفال والصراع المسلح"، بالتعاون مع مكتب الممثل الخاص، وجامعة الأمم المتحدة، ولجنة اليابان لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة. فاجتمع في طوكيو لحضور هذه الندوة كبار الرسميين من الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وقادة المجتمع المدني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وغيرها من المناطق، وطالبوا باتخاذ إجراءات متضافرة وعاجلة لحماية الأطفال من التضحية بهم في الصراعات.

والألغام والأسلحة الصغيرة مسألتان نرى أن لا مناص من معالجتهما من وجهة نظر حماية الأطفال من آثار الصراعات المسلحة. وتدعو اليابان إلى برنامج "لا ضحايا أبدا" بالنسبة لمسألة الألغام الأرضية، ولهذا فقد تعهدت بتقديم دعم مالي يبلغ حوالي ١٠ بلايين ين لإزالة الألغام وتقديم المساعدة للضحايا لفترة خمس سنوات بدأت في العام الماضي. أما بالنسبة لمسألة الأسلحة الصغيرة، فمما يشجعنا التقرير الذي رفع مؤخرا إلى مجلس الأمن من فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة.

من الواضح أن أكثر الطرق فعالية لحماية الأطفال من الصراعات هو حدوث أو تكرار الصراعات. وبينما أصبح منع الصراعات من أكثر المسائل إلحاحا وصعوبة في أجزاء عديدة من العالم، فإن تحقيق تفهم أفضل لمحنة الأطفال الذين يقعون ضحايا لإساءة المعاملة خلال الصراعات من المأمول أن يعمل على جعل المعنيين جميعا ملتزمين بشكل أكثر جدية بقضية منع الصراعات، وأيضا بالجهود الرامية إلى القضاء على مخاطر الألغام الأرضية والأسلحة الصغيرة. وهذا يضاعف من أهمية المسألة التي نتناولها اليوم.

الحكومة اليابانية، تحت قيادة رئيس الوزراء كيزو أوبوتشي تعتبر من المهم معالجة المسائل التي يواجهها العالم اليوم وفي المستقبل مع التركيز أولا على الأمن الإنساني: حماية كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية ورفاهه. وتكمن حماية الأطفال من جميع أنواع المخاطر وسوء المعاملة في لب اعتبارات الأمن الإنساني.

لكذلك أريد أن أؤكد مرة أخرى التزام الحكومة اليابانية لقضية حماية الأطفال من الصراعات.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل اليابان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

ووفقا للمقرر المتخذ في وقت سابق في هذا الاجتماع، أدعو المراقب الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد موريز** (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أود أولا أن أهنئكم أنتم وبلدكم باتخاذكم المبادرة لإجراء هذه المناقشة الهامة وأشكركم على سماحكم لسويسرا بمخاطبة مجلس الأمن.

إن سويسرا، باعتبارها الدولة الوديعة لاتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، تعلق أهمية كبرى على الامتثال للأحكام القانونية القابلة التطبيق في الصراعات المسلحة. وتود سويسرا أن تذكر بأن الاتفاقيات قابلة للتطبيق على نطاق عالمي وأنها تبرز مسؤولية الدول، وفقا للمادة المشتركة ١، عن احترام وضمان احترام اتفاقيات جنيف. وإن الازدراء بالأحكام التي تحمي الجماعات الضعيفة كثيرا ما تلجأ إليه جميع أطراف الصراع، سواء كانت الأطراف دولا أو غير دول. إلا أن مسؤولية الدول لها أهمية أولية، ويجب على مجلس الأمن أن يضع هذا في الاعتبار وأن يتصرف على هذا النحو.

إن الأطفال يصبحون أكثر ضعفا في حالات الصراع. ويمكن أن يكونوا ضحايا للصراعات التي تؤثر عليهم بدنيا وعقليا في الوقت الذي يكونون فيه في مرحلة التطور البدني والعقلي. والأطفال لا يزالون يجندون ويستخدمون في الصراعات المسلحة من قبل حكومات أو جماعات معارضة مسلحة قبل وصولهم سن الـ ١٨. وهؤلاء الأطفال، كمحاربين، يصبحون أهدافا مشروعة بمقتضى القانون الدولي. وهم، بسبب سنهم، يتعرضون بشكل خاص إلى التلقين بأفكار غريبة وإلى البدء بتعاطي المخدرات أيضا فيصبحون بالتالي في كثير من الأحيان الأدوات التي ترتكب بها انتهاكات خطيرة للقانون الدولي. ومحنة البنات والأولاد الذين يجبرون على البغاء، وتساء معاملتهم جنسيا، ويهانون، ويعاملون بوحشية ويختطفون أو يتعرضون للتشريد الجبري تثير الانزعاج بشكل خاص.

ويود بلدي أن يؤكد في هذا الشأن أهمية المبادرات التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة للطفولة وأيضا الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، السيد أولارا أوتونو، ويدعو أطراف الصراعات إلى الامتثال للتوصيات المطروحة. وسويسرا ستظل تؤيِّد في المستقبل عمل الممثل الخاص، وأيضا عمل الوكالات ذات الشأن.

إن الزيادة في أشكال العنف الصارخة والانهيار السريع في القيم الأساسية والإطار القانوني يجب أن يدفعانا إلى وضع استراتيجية أكثر تقدما للحماية. فما الذي يمكن أن تكون عليه بعض عناصر تلك الاستراتيجية؟

أولا، يجب أن نعزز الإطار القانوني وآليات التنفيذ أيضا. وسويسرا مقتنعة بأنه من أجل ضمان حماية أفضل من المهم بشكل خاص رفع الحد الأدنى لسن التجنيد إلى ١٨ سنة سواء كان التجنيد طوعيا أو الزاميا، وسواء بالنسبة للقوات المسلحة النظامية أو المجموعات المعارضة المسلحة، وسواء للمشاركة المباشرة أو غير المباشرة في الصراع المسلح. وهذا الهدف يمكن تحقيقه عن طريق المفاوضات الجارية في الفريق العامل الموكول إليه الإعداد لبروتوكول اختياري يلحق باتفاقية حقوق الطفل. وقد ظل بلدي يؤيد رفع الحد الأدنى للسن في اجتماعات سابقة لذلك الفريق العامل وسيواصل تأييد

ذلك في دورة كانون الثاني/يناير سنة ٢٠٠٠ على أمل أن يعتمد ذلك الصك القانوني.

أيدت سويسرا أيضا الأنشطة التي اتخذها التحالف لإنهاء استخدام الجنود الأطفال وذلك منذ إنشائه في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٩٨. ويسر بلدي أن الجهود التي يبذلها ذلك الفريق من المنظمات غير الحكومية يسَّرت بشكل متزايد تعبئة المجتمع الدولي. وسويسرا تشعر بالامتنان لأن الاعلانات المعتمدة في مؤتمري مابوتو ومونتفيديو تؤيد رفع سن التجنيد وسن الاشتراك في الصراعات المسلحة إلى ١٨ عاما.

ثانيا، هناك اهتمام متنام من جانب المجتمع الدولي مركز الآن على إعادة الاندماج الاجتماعي للمتحاربين الذين يجندون ويستخدمون تحت سن ١٨. ويجب مواصلة بذل الجهود في ذلك الاتجاه. وسويسرا مقتنعة بأن بذل جهود تنسيق أفضل في هذا الصدد سيكون ضروريا. ونعتقد أن من الأهمية بشكل خاص أن تقدم عناصر فعَّالة من المجالات السياسية والإنسانية والإنمائية بإعداد استراتيجيات مشتركة لتجنُّب التداخل ولإقامة بنية جديدة.

ثالثا، يمكن لمجلس الأمن، في ضوء اختصاصه المحدد، أن يؤيد بشكل أكثر صراحة القانون والقيم الأساسية. وكلما خاطب أطرافا في الصراعات، يمكنه أن يذكِّر بانطباق القانون الإنساني الدولي، وكذلك المعايير الإنسانية وحقوق الإنسان. وهذا هام بشكل خاص فيما يتعلق بتمكين أفراد المنظمات الإنسانية من إيصال المساعدات. ويمكن للمجلس أيضا أن يشجع على نشر أحكام القانون الإنساني الدولي.

يمكن للمجلس أن يدعو الأطراف إلى الامتناع عن تجنيد الأطفال تحت سن ١٨، وعند الضرورة، تسريح هذه الطائفة من المحاربين وإعادة إدماجها في المجتمع. ويمكنه أن يكفل أن تستفيد عملياته لحفظ السلام من معرفة الخبراء بشأن حقوق الطفل، ويمكن أن يدمج ذلك البعد إدماجا كاملا في عمليات حفظ السلام. ويمكن للمجلس أن يطلب من الأمين العام بشكل منتظم تقديم المعلومات والتحليلات والمقترحات من أجل العمل على دعم الأطفال. ويمكن أن يشجع وكالات الأمم المتحدة والدول على المبادرة باستراتيجيات ومشاريع وبرامج تركز بشكل محدد على احتياجات الأطفال.

ويمكنه أن يسترعي بانتظام انتباه الأطراف التي تتفاوض بشأن اتفاق السلام إلى أهمية أن تضع محنة الأطفال موضع الاعتبار. وبشكل أكثر تعميما، يمكن أن يشجع الدول على إعداد قواتها المسلحة للوفاء بالاحتياجات المحددة للمجموعات الضعيفة بشكل خاص، مثل الأطفال، وأخيرا، يمكن للمجلس نفسه أن يختتم دون تأخير الجهود التي تبذل بالفعل فيما يتعلق بالجزاءات المستهدفة من أجل ضمان توفير استثناءات إنسانية للمجموعات الضعيفة، لا سيما وأن الأطفال يعانون بشكل خاص من تلك الجزاءات.

وتأمل سويسرا أن يتسنى خلال هذا العام الذي يحتفل فيه بالذكرى الخمسين لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وعشية المؤتمر الدولي السابع والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وبعد عشر سنوات من اعتماد الاتفاقيات الدولية لحقوق الطفل، وبعد عامين من اعتماد اتفاقية أوتاوا، وبعد عام من اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في روما، استهلال مرحلة جديدة في حماية ضحايا الصراعات المسلحة. وهذا ينبغي القيام به عن طريق الإرادة المصممة للمجتمع الدولي للتوصل بسرعة إلى اتفاق بشأن أفضل الطرق لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل سويسرا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل كوستاريكا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد نيهاوس** (كوستاريكا) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم بحرارة وأتمنى لكم كل توفيق في عملكم رئيسا لمجلس الأمن ووزيرا لخارجية ناميبيا. فمن دواعي الارتياح بالنسبة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموما أن نراكم في هذا المنصب الرفيع والهام.

لقد أفادتنا السيدة غراسا ماشيل قبل عام، وكانت وقتها الممثل الخاص للأمين العام لدراسة تأثير الصراعات المسلحة على الأطفال، إن أكثر من ربع مليون طفل اشتركوا مؤخرا كمقاتلين في نحو ٣٠ صراعا مسلحا. وأكثر من مليوني طفل قتلوا في تلك الحروب، وأصبح أكثر من ٤ ملايين طفل معوقين، وأكثر من مليون طفل يتامى ونحو ١٢ مليون طفل فقدوا بيوتهم.

ولئن كانت هذه الأرقام مزعجة فليس هناك شك في أنها قد ارتفعت في العام الماضي. ولكن لا تزال هذه الأرقام تخفي الواقع. فمن المحال الإعراب عن الخوف العميق الذي يعتري الأطفال وهم يفرون من لهب النيران ومن القنابل. ومن المحال وصف هلع الأطفال عندما يرون آباءهم يقتلون. فهل من السهل تخيُّل الألم الذي يصيب ٤ ملايين طفل معوق؟ وهل من السهل تصور أحلام وأماني ووعود مليوني طفل مقتولين؟ وهل من السهل قياس مقدار الحزن ومقدار السعادة الضائعة؟ إن الأطفال هم أول ضحايا الحروب وأكثرهم عزلا من السلاح.

لقد بدأ وقت العمل. ويجب علينا أولا أن نتجنَّب مهما كان الثمن، إشراك القاصرين في الصراعات المسلحة. ولهذا الغرض لا بد أن يعلن عالميا أن إشراك من تقل أعمارهم عن ١٨ عاما في الصراعات المسلحة كمقاتلين أو معاونين للقوات المسلحة، عمل غير مقبول.

ويجب على جميع الدول أن تلتزم بالامتناع عن تجنيد القاصرين. وفي هذا الصدد، لا بد من اعتماد إجراءات ملائمة وفعالة لمراقبة سن المجندين والمعاونين. وعلى الحكومات أن تسرح القاصرين الموجودين بالفعل في القوات المسلحة أو وظائفها المعاونة، وعليها أن تقدم لهم المساعدة النفسية والاجتماعية حتى تمكنهم من التأهيل التام والكامل وإعادة اندماجهم في المجتمع. ويجب أن تفرض السلطات الحكومية جزاءات عقابية على من يستعمل أو يجنِّد أو يروج لمشاركة القاصرين في الصراعات المسلحة، وأن تكفل ألا يعتبر القاصرين في المدارس العسكرية جزءا من قواتها المسلحة أو أن يستخدموا فيها.

وفيما يتعلق بالصراعات الداخلية المسلحة، لا غنى عن أن يعلن المجتمع الدولي عدم قبول استخدام القصَّر في القوات المسلحة المناهضة للحكومات. وعلى جميع الدول والجماعات ذات التأثير على هذه القوات أن تمارس الضغط عليها حتى تمتنع عن تجنيد القاصرين، وتسرح القاصرين المشاركين بالفعل في قواتها المسلحة أو موظفيها المعاونين. وعلى الحكومات أن تعزز إعادة الإدماج الاجتماعي للقصَّر المسرحين من قواتها المسلحة وتزودهم بالمساعدة الاجتماعية والنفسية. ويجب على جميع أطراف الصراع أن توفر للقصَّر الأسرى أفضل الظروف الممكنة بغية كفالة سرعة إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.

وعلى الصعيد الدولي، يجب أن نعتمد عاجلا البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، لعام ١٩٨٩ على نحو ما يناقش في الفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان، الذي سوف يعلن سن الـ ١٨ حدا أدنى لسن التجنيد في القوات المسلحة. ويتحمل أعضاء مجلس الأمن الذين يشكون آثار الصراعات المسلحة هنا في نيويورك، مسؤولية خاصة في هذا الصدد، وعليهم إثبات ريادتهم والتزامهم بتأييد هذا الاقتراح في جنيف.

ومن الضروري أيضا أن تعتمد تدابير إضافية تحول دون تحول الأطفال إلى ضحايا للصراعات المسلحة. وعلينا أن نكفل حظر الأساليب أو الممارسات الحربية التي لا تميز بين الأهداف. فأي هجوم يستهدف السكان المدنيين ليس له مبرر وغير أخلاقي ومحظور بشكل واضح في القانون الإنساني الدولي. وبالمثل، يجب القضاء على استخدام الأسلحة ذات الآثار الطويلة الأجل أو العشوائية. ويسرنا بوجه خاص أن نلاحظ سرعة بدء نفاذ اتفاقية حظر الألغام البرية المضادة للأفراد، تلك الألغام التي أزهقت أرواح أناس كثيرين في أمريكا الوسطى. بيد أنه لا بد من بذل جهود أخرى بصفة عاجلة لإبطال مفعول الألغام المضادة للأفراد، التي لا تزال في الأرض.

وفي سياق عمل مجلس الأمن يجب أن تجرى دراسات للآثار المحتملة على السكان الضعفاء، ولا سيما على الأطفال، قبل أن يعتمد أي نظام للجزاءات. ويجب ضمان أن تشمل هذه النظم تدابير تهبط بالآثار الضارة بالقاصرين إلى أدنى مستوى. كذلك لا بد أن تتضمن أي عملية لحفظ السلام عنصرا إنسانيا يدرب تدريبا خاصا على علاج مشاكل القصَّر. هذا بالإضافة إلى ضرورة تقديم المساعدة الإنسانية للقاصرين خلال الصراعات المسلحة، باعتبار هؤلاء قطاعا سكانيا ضعيفا بوجه خاص.

وخلاصة القول إن من الضروري لكفالة الحد الأدنى من الظروف للقاصرين في حالات الصراع المسلح، أن يكفل الامتثال التام لأحكام القانون الإنساني الدولي ولحقوق الإنسان. بيد أن هذا ليس إلا الخطوة الأولى.

وعلينا أن نعترف بأنه طالما وجدت الحرب فسوف يستحيل تحرير القصَّر من عواقبها الوخيمة. وطالما وجدت الصراعات المسلحة سوف يوجد يتامى ومشردون ومشوهون وقتلى من الأطفال، وما دامت الحروب قائمة فإنها ستدمر المدارس والمستشفيات والطرق والعائلات. وما دام هناك صراع مسلح سوف يستحيل أن تكفل التنمية

الكاملة للقاصرين كي يتحولوا إلى أشخاص جديرين بالحياة ومنتجين وخلاقين؛ وسيستحيل أن تكفل الظروف الدنيا لتنمية الإنسان.

والطريق الحقيقي لحل مشكلة الآثار السلبية للصراعات المسلحة على القاصرين هو القضاء على تلك الصراعات. وعلى المجتمع الدولي أن يوجد ثقافة سلام فعلية تُحل فيها الفوارق السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالوسائل السلمية والديمقراطية. فيجب أن نبني مجتمعا يسود فيه الحوار على السلاح، مجتمعا تكون للعائلات فيه الأولوية على الثكنات العسكرية، مجتمعا تكون الجيوش فيه غير ضرورية ويكرس استثمار الدولة فيه للتعليم والصحة والثقافة.

ونحن نحتاج اليوم إلى عمل منسق يقوم به المجتمع الدولي باعتماد تدابير فعالة لإيجاد حل لحالة الأطفال في الصراع المسلح. وفي هذا السياق، نحن نعلّق أهمية خاصة على العمل الذي يقوم به الأمين العام، ولا سيما مبعوثه الخاص المعني بالأطفال والصراع المسلح، السيد أولارا أوتونو.

وتثق كوستاريكا أن الإرادة اللازمة لبلوغ هذه الغاية سيستمر الإعراب عنها من خلال الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن وبقية أعضاء المجتمع الدولي.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كوستاريكا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل جمهورية كوريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد لي** (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود بداية أن أنقل إليكم، سيدي، تقدير وفد بلدي العميق، وإلى السفير انجابا على اتخاذه مبادرة تنظيم عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المسألة الهامة وهي الأطفال والصراع المسلح. وإنني أتشرف خصوصا بالمشاركة في هذه المناقشة التي تجري في ظل رئاسة معالي وزير خارجية ناميبيا.

ويرحب وفدي بجلسة اليوم بوصفها جهدا جاء في أنسب وقت للبناء على أساس مناقشة المجلس السابقة التي عقدت في حزيران/يونيه من العام المنصرم، بشأن الموضوع نفسه. كذلك أشير إلى أن هذه الجلسة هي خطوة أخرى إلى الأمام لتعزيز الشفافية في عمل المجلس.

وأنني ممتن بصورة خاصة بصديقي العزيز السفير أولارا أوتونو، على بيانه الملهم والحافل بالمعلومات.

بعد مرور عقد تقريبا على انتهاء الحرب الباردة، ظلت الصراعات العرقية المستعرة داخل الحدود القومية مستمرة وملحقة خسائر فادحة بالأطفال على وجه الخصوص، وهم العنصر الأضعف في مجتمعاتنا. ونظرا للإحصاءات المرعبة التي قدمها السيد أوتونو مرارا وتكرارا، فإن الأطفال ما زالوا يتعرضون لمعاناة وسوء معاملة يعجز عنها الوصف في حالات الصراع المسلح. ومن أسف أن هذه الوقائع القاسية تحجب أهمية الاحتفال بالذكرى السنوية لتنفيذ صكين دوليين هامين لحماية الأطفال في الصراع المسلح: أي اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ واتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩. وإذ نحتفل بهذه الصكوك، يتعين علينا أن نغتنم هذه الفرصة الفريدة لكي نجدد التزامنا بحماية الأطفال ورفاههم في حالات الصراع. وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في العام الماضي، الذي يوفر السلطان القضائي شأن العديد من الجرائم المتعلقة بالأطفال تحديدا.

والسفير أوتونو، كالعهد به، أدلى اليوم أمام المجلس ببيان عميق يشحذ الفكر وغطى طائفة واسعة من المسائل ذات الأهمية. وكما أوردت صحيفة "نيويورك تايمز" في ٨ آب/أغسطس ، هناك اعتراف متزايد من جانب المجتمع الدولي بأنشطة السفير أوتونو. ويغتنم وفدي هذه الفرصة ليشيد إشادة كبيرة بالسفير أوتونو وبمكتبه على جهودهما التي لا تكل من أجل الدفع قُدما بقضية حماية الأطفال في الصراعات المسلحة، وبما حققاه حتى الآن. ونشيد أيضا بالعمل الذي اضطلعت به منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والوكالات الأخرى في هذا الميدان.

وإننا نحث مجلس الأمن بقوة على مواصلة توسيع نطاق مشاركته في هذه المسألة. ولذا فإن وفدي سيرحب

باعتماد المجلس اليوم مشروع قرار يؤيد عددا من التوصيات الواردة في تقارير السيد أوتونو وبيانه. ويحدونا الأمل في أن يكون مشروع القرار هذا بمثابة أساس متين لمزيد من الإجراءات التي يتخذها في الشهور القادمة.

أما وقد قلت ذلك، اسمحوا لي أن أطرح بضع نقاط نرى أنها تسوغ إيلاء اهتمام عاجل واتخاذ تدابير من جانب المجتمع الدولي. أولا، يعتقد وفدي أن مسألة الجنود الأطفال تشكل أكثر الأجزاء تحديا في موضوع اليوم وينبغي التصدي لها فورا. وانطلاقا من الدروس المستقاة أثناء الصراعات التي نشبت مؤخرا، أصبح من الواضح أن مشكلة الجنود الأطفال تتطلب نهجا شاملا يتراوح بين أنشطة حفظ السلم إلى أنشطة بناء السلم في مرحلة ما بعد الصراع.

والواقع أن مهمة نزع أسلحة الجنود الأطفال والحؤول دون إعادة تسليحهم تـُعد مهمة مضنية. ويرى وفدي أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بدور أكثر نشاطا في ضمان التصدي لعملية إعادة تأهيل الجنود الطويلة الأجل منذ مراحل التخطيط الأولى لعمليات حفظ السلم.

ثانيا، يعتقد وفدي أن من الأهمية بمكان توسيع وتعزيز شبكة السلامة المؤسسية بغية الحيلولة دون ممارسة تجنيد الجنود الأطفال، إذ أن تجنيد الجنود الأطفال يزيد من فرص وقوعهم ضحايا للصراعات المسلحة. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بالاعتراف السائد في أوساط المجتمع الدولي بضرورة زيادة المعايير القانونية القائمة. ونشير إلى أن الأمم المتحدة قد اضطلعت بدور رائد من خلال إعلانها في العام الماضي عن قرارها من جانب واحد بعدم تجنيد أفراد من الدول الأعضاء ممن هم دون سن الـ ١٨.

وعلى وجه الخصوص، ما فتئ الفريق العامل المعني بالبروتوكول الاختياري ينظر في رفع الحد الأدنى للسن بالنسبة لتجنيد الجنود. ويحدونا الأمل عاجلا وليس آجلا أن يتمكن الفريق العامل من وضع توصيات عملية مقبولة لدى غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وثالثا، إننا نعتقد أنه بغية منع استخدام الجنود الأطفال، ينبغي لمجلس الأمن أن يتحلى باليقظة إزاء امدادات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى مناطق الصراعات الدائرة والمحتملة. والأسلحة الصغيرة أكثر ملاءمة من الناحية الجسدية للجنود الأطفال، الذين لا يستطيعون أن يحملوا سوى الأسلحة الخفيفة. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود الجارية لمجلس الأمن لتعزيز التنفيذ الفعال للحظر على الأسلحة الذي سبق فرضه. وأن ضرورة وضع رقابة مناسبة على حظر الأسلحة وتطبيقه بصورة صارمة لا تحتاج إلى تأكيد.

وأخيرا، أود أن أرحب بالنشرة الأخيرة التي أصدرها الأمين العام والمتعلقة بتقيد قوات الأمم المتحدة بالقانون الإنساني الدولي، وقد صدرت وأصبحت فعالة في المناسبة الأخيرة للذكرى السنوية الخمسين لاتفاقيات جنيف. وهذه النشرة، التي تحدد المبادئ والقواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي المنطبق على القوات الخاضعة لقيادة الأمم المتحدة وإشرافها، تنص على إيلاء احترام خاص للأطفال وحمايتهم من جانب قوات الأمم المتحدة أثناء اضطلاعها بعملياتها. ويحدونا الأمل أن تكون هذه النشرة أيضا بمثابة مثال يحتذى من جانب جميع الأطراف في حالات الصراع.

وبما أن الأطفال هم أملنا بالنسبة للمستقبل، ينبغي لنا جميعا أن نلتزم التزاما خاصا بدعمهم وحمايتهم من شرور الصراع. فالأطفال غالبا ما لا يفهمون سبب انخراطهم في الصراعات ومعاناتهم من جرائها. ونظرا لشدة ثقتهم بالكبار وتعويلهم عليهم، يجب علينا نحن الكبار ألا نخون ثقتهم، بل أن نوفر لهم بيئة مناسبة لسلامتهم ورفاههم. ويود وفدي أن يؤكد من جديد على التزام جمهورية كوريا القوي بمواصلة الإسهام في جهود المجتمع الدولي لتوليد بيئة أفضل وأكثر أمنا للأطفال في حالات الصراع.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل الهند. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد شارما** (الهند) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أتوجه بالشكر إلى وفد ناميبيا على اتاحة الفرصة أمام جميع الدول الأعضاء لتشاطر وجهات نظرها من خلال مناقشة مفتوحة. ويشرفنا، سيدي الوزير، أنكم تترأسون هذه الجلسة.

إن النشاط الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، الى جانب الدراسة الهامة جدا التي أعدتها السيدة غارسا ماتشل، قد رفع من

درجة الوعي بطبيعة المشكلة الخطيرة للأطفال في الصراعات المسلحة، ويحظى بتقديرنا. ونحن نؤيد الممثل الخاص في السياسة الإنسانية التي ينتهجها.

لقد تعرض الأبرياء للمجازر في الماضي إثباتا لعمل استبدادي أو بفعل انتصار جامح ينجم عنه نهب مدينة أو قلعة. ومع ذلك، ومثلما تلاحظ السيدة ماتشل، فإن قتل الأطفال كان محظورا في معظم الحروب القبلية التي دارت رحاها بين بالغين وفقا لقواعد صارمة. وأعمال الحظر تلك تلاشت في هذا القرن، الأمر الذي يتطلب يقظة، بفعل مفهوم الحرب الشاملة حيث لا فرق فيها بين المدنيين والأبرياء أو البالغين والأطفال، وبفعل الاستغلال المرير وحالات الصراع على يد عناصر لا ضمير لها. فالأطفال والنساء ماتوا في مخيمات الاحتجاز في أوروبا وقتلوا بأعداد كبيرة في غارات عشوائية في الحرب العالمية الثانية. والأشخاص الذين لا يتمتعون بالحماية هم طبعا الأكثر ضعفا. والصورة التي تنطبع في ذهن جيل عن الحرب الكاسحة التي لا تعرف التعقل هي صورة فتاة صغيرة تركض مذعورة وجسمها يحترق بفعل القذائف الحارقة. وأولئك الذين يمتلكون منتهى القوة يجب أن يكونوا أكثر الناس إدراكا بأن نظم الحرب التي تمارس في هذا القرن، والوسائل المستنبطة للقتال في هذه الحروب جعلت من المحتم أن تضعف القيود التقليدية في الصراعات الدائرة أو أن يتم التخلي عنها، وأن الأثر الضار على الأطفال بفعل الصراعات المسلحة يأخذ في التزايد.

إن مناقشتنا تجري مع اقتراب الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان الجمعية العامة المعني بحماية المرأة والطفل في الصراعات الطارئة والمسلحة، وفيما نتحرك صوب نهاية عقد لاستعراض أهداف المؤتمر العالمي للطفل. وفي أثر الصراعات المسلحة على الأطفال، لم يتم على الأقل تحقيق هذه الأهداف. فالإحصاءات تدعو الى الذهول: إذ هناك ما يزيد على مليوني قتيل؛ وما يزيد على مليون يتيم؛ وما يزيد على ٦ ملايين مصاب بجروح خطيرة أو معوق بصورة دائمة؛ و ١٢ مليونا بلا مأوى؛ و ١٠ ملايين مصاب إصابات نفسية خطيرة. إضافة الى هذه الأرقام، ثمة عدد من الفتيات اليافعات يتعرضن لأهوال لأعمال جنسية ولآلامها. كل هذا جرى في العقد الماضي وحده. والمحزن أن المأساة تتواصل. وثمة مأساة تتصف بالحدة في عدم القدرة ليس على حماية الأطفال الذين يجسدون البراءة وهم ثقتنا وأملنا في المستقبل فحسب، بل في استغلال هؤلاء الأبرياء بلا رحمة.

وإزاء هذا، ثمة نقاط للعمل يجب أن نتفق عليها وأن نحاول تنفيذها. أولا، يجب ألا يجند الأطفال في الحروب؛ ويجب على الحكومات الديمقراطية ألا تجندهم. وفي بعض الدول، فإن التجنيد الطوعي مسموح به دون سن الـ ١٨، ولكن من دون نشرهم؛ والمجندون يدربون على خدمة بلدهم وفقا لقوانين الحرب أثناء الخدمة، ومن ثم الانتقال طوعا الى الحياة المدنية. وليس هذا هو الحال بالنسبة للمجرمين، والأطراف التي لا تمت الى الدولة بصلة - أي الثوار المسلحون، والمتمردون والمنظمات الإرهابية - التي تجند الأطفال وبالقوة في أغلب الأحيان، لأنهم مطواعون ولا يعرفون للخطر معنى، وهم بالتالي أدوات مناسبة للعنف المجنون. وما يجب أن يتم التصدي له هو تجنيد الأطفال واستخدامهم على أيدي الإرهابيين والمتمردين.

هذا هو بالفعل لـُب المشكلة. فالإرهابيون والآخرون من هذا النوع لا يأبهون بالقانون الإنساني أو بالقوانين الدولية وقواعد السلوك المحلية. والمجلس عاجز على ما يبدو مثل أية هيئة أخرى عندما يحين الوقت لمساءلة هذه القوى الشريرة. والمؤسف أن التعاون الدولي بشأن آفة الإرهاب العالمية إما غير موجود أو غير كاف. والمجلس لم يتصدى بالتأكيد لهذه المشكلة، على الرغم من أنها قد تكون أخطر تهديد لأمن جميع الدول، ولا سيما الديمقراطيات المنفتحة. ومع ذلك، ولئن كانت المشكلة العالمية تنتظر أن تولى اهتماما عاجلا تستحقه، فإن المجلس يجب أن ينظر في السبل الآلية لوقف الإرهابين وأمراء الحرب عن استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة. وهذه الجماعات لديها دول تتبناها ومن دونها لا تكون قادرة على البقاء. ومن شأن المجلس أن يقوم بعمل ملائم ضد هذه الظاهرة.

واسمحوا لي أن أقول إنه ولئن كنا من حيث المبدأ نؤيد الدبلوماسية الإنسانية للممثل الخاص بهدف تقديم حماية أفضل للأطفال في الصراعات المسلحة، فثمة قدر أكبر من الرعاية يجب أن يتخذ لضمان عدم إضفاء الشرعية على الإرهابيين والمجرمين والآخرين الذين يستخدمون العنف لتقويض أو تحدي الحكومات المنتخبة ديمقراطيا. وفي حين أنه قد يكون من الضروري التوسط معهم، فإن هذا ينبغي ألا يعطيهم مركز الشريك المفاوض، ولا سيما أنهم يسعون الى تقويض الحكومات عن طريق القوة.

وثمة نقطة أخرى ينبغي أن تبقى في أذهاننا ألا وهي تتعلق بمشكلة الوصول الى السكان الذين هم بحاجة الى النجدة. لقد تمت التوصية من وقت الى آخر بما في

ذلك من الممثل الخاص، بأن المجتمع الدولي يحتاج الى الإصرار على هذا الوصول. ونحن نفهم الأسباب التي تعطى لهذا المطلب. ومع ذلك، فإن هذه المشكلة هي معقدة وليست هناك أجوبة بسيطة عنها. وإن اللجنة الفرعية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان اتخذت في وقت متأخر من الأسبوع الماضي قرارا تعرب فيه عن اعتقادها الراسخ بأن ما يسمى بالواجب والحق في القيام "بتدخل إنساني"، ولا سيما عن طريق التهديد باستعمال القوة أو باستعمالها لا أساس له على الإطلاق في إطار القانون الدولي العام وبالتالي لا يمكن اعتباره تبريرا لانتهاكات القواعد المنصوص عليها في المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة. وهذه نقطة على درجة كبيرة من الأهمية، وهي نقطة ينبغي أن نبقيها في الأذهان.

وثانيا، ينبغي عدم تعليم الأطفال القتال أو تدريبهم عليه. ومما يؤسفنا أننا نرى حولنا، بما في ذلك منطقتنا، بعض المدارس والمعاهد التي يساء استخدامها في تعليم الناشئة والعقول السريعة التأثر بالحقد وعدم التسامح. وترسل هذه الناشئة من ثم الى أفغانستان وغيرها طعما للمدافع. أما الناجون منهم، فليس لديهم مهارات أخرى. وإن وقف إساءة استخدام المؤسسات التعليمية من شأنه أن يوقف تجنيد الأطفال الذين تزهق أرواحهم قبل أوانها بصفتهم مرتزقة.

وثالثا، إن الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وهو غالبا ما يثير الصراعات ويديمها، يجب أن يجري التحكم به. ولقد لاحظت السيدة ماتشل في دراستها أن الأسلحة الصغيرة الحديثة هي بالفعل صغيرة وخفيفة، وأن بالإمكان أن يحملها الأطفال بسهولة. والأغلبية الساحقة للأطفال البالغ عددهم ٠٠٠ ٣٠٠ طفل تحت سن الـ ١٦ يقاتلون في صراعات مسلحة بأسلحة مهربة. والجمعية العامة ما فتئت تنظر لسنوات في كيفية التصدي لهذه المشكلة الأساسية؛ وهي في حاجة الى أن تنظر على نحو عاجل في كيفية وقف تدفق الأسلحة على نحو غير قانوني.

إن الأعداد الضخمة للأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة والمتضررين منها تلقي شبحها الثقيل على أجيال المستقبل. إلا أن التهميش الاقتصادي والاجتماعي، الذي يحدث بهدوء لأفقر الدول، بدون رحمة، يدفع بمئات الملايين الإضافية إلى طفولة يمكن أن تجعلهم جزءا من مشاكل الغد بدلا من حلول الغد. وقبل أربع سنوات، عبر عن ذلك تعبيرا جيدا جدا تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) المعنون "حالة أطفال العالم"، جاء فيه أنه:

> "فيما يتعلق بالملايين العديدة من الأسر في أفقر القرى والأحياء الحضرية الفقيرة في العالم النامي، تكون من الآثار اليومية لهذه القوى الاقتصادية التي لا يمكنها التحكم فيها، أنها تعجز عن الحصول على ما يكفيها، وتعجز عن الاحتفاظ بدار تليق بسكناها، وتعجز عن الحصول على الملبس والظهور بالمظهر اللائق، وتعجز عن حماية صحتها وقوتها، وتعجز عن الاحتفاظ بأطفالها في المدارس. ومن خلال هذه العمليات، يصبح الملايين معوزين بائسين".

وينبغي لنا أن نعالج هذه الصورة الأعرض، وهي العوز والبؤس اللذان يتسببان في وفاة عدد من الأشخاص أكبر مما يتسبب فيه الصراع المسلح، واللذان كثيرا ما يمهدان الطريق لحلقة جديدة من العنف. وللأسف، أن هذا لا يجتذب انتباه وسائل الإعلام الدولية، ولا يمكن أن يشكل قضية بالنسبة لولاية مجلس الأمن، إلا أننا نحتاج في مناقشتنا هنا أن نتأكد من عدم تشتت اهتمامنا ومن عدم غفلتنا عن الحالة الطارئة الأكبر التي نواجهها، والتي تشكل تحديا عالميا.

ويسعدنا أن يعزز صندوق الطفولة دائما هذه الاهتمامات العريضة. وقد اضطلع في ذلك الإطار، بمتابعة مكثفة لدراسة غراسيا ماشيل. ومما يستحق التقدير جهوده الرامية إلى إنهاء استخدام الجنود الأطفال، والحد من آثار الجزاءات على الأطفال، وتوفير الحماية والأمن على نحو أفضل للأطفال والنساء في حالات الصراع. ونثني بصفة خاصة على قيادته في توصيل المساعدات الإنسانية إلى أفغانستان، وهو جهد تسهم فيه الهند. وكما ذكرت السيدة ماشيل، لم ينشر عن الصراعين في أفغانستان وأنغولا إلا القليل جدا. ونسلم أيضا بالعمل الفذ الذي اضطلع به برنامج الأغذية العالمي في ظل ظروف صعبة، حيث يتحمل موظفوه مخاطر هائلة في كثير من الأحيان.

والتوصيات التي قدمتها كارول بيلامي، المديرة التنفيذية، إلى مجلس الأمن في ١٢ شباط/فبراير من هذا العام تستحق الدراسة العاجلة. ونعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يهتم بالبنود التي يمكن تنفيذها وتقع ضمن ولايته، وأن يركز على الإجراءات التي يمكن أن تؤثر على مصالح

الأطفال في حالة الصراع أو بعد انتهائه. وبطبيعة الحال، إن أهم هذه الإجراءات الجزاءات، التي يجب ألا تفرض دون استثناءات إنسانية إجبارية وفورية ويمكن تنفيذها، كما حثت عليه المدير التنفيذية لليونيسيف، وتقرير اليونيسيف عن حالة الأطفال في العراق يدلل على ذلك، حيث جرت الإطاحة بالمكاسب التي تحققت طيلة سنوات عديدة في ظل نظام الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن. ويجب معالجة الآثار الحادة على تغذية الطفل وعلى معدل وفيات الرضع والأمهات وعلى معدل الأمية في البلدان التي تخضع للجزاءات الشاملة. ويقع ذلك ضمن صلاحيات مجلس الأمن، ويسهم إسهاما كبيرا في التخفيف من معاناة الأطفال الذين ينفق عدد كبير منهم طفولتهم بأكملها في حالات الصراع.

وينبغي للمجلس أن يكفل أيضا أن تعزز عمليات حفظ السلام التي يأذن بها رفاه الأطفال. ويسرنا أن الممثل الخاص ينسق عمله مع إدارة عمليات حفظ السلام. ونذكر أيضا أن الأمين العام أصدر مؤخرا نشرة عن امتثال موظفي الأمم المتحدة لحفظ السلام للقانون الإنساني الدولي. وهذا تطور نرحب به، نظرا لوقوع أحداث مؤخرا اتهمت فيها بعض الفرق بإساءة معاملة الأطفال من السكان المضيفين في المناطق التي نشرت فيها كقوات حفظ سلام.

ونوافق أيضا على وجوب جعل احتياجات الأطفال لب بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ونسلم بالحاجة إلى بذل جهود خاصة لعلاج الأضرار النفسية التي لحقت بالأطفال الذين شاركوا في الصراعات المسلحة أو أصبحوا من ضحاياها. وحتى أثناء الصراع، فإن إجراء مثل "أيام الهدوء" الذي يتيح التحصين للأطفال، قد يشكل بعض الغوث. وتصرفات المجتمع الدولي إزاء هذه النقاط ستقوده صناديق وبرامج الأمم المتحدة، أو وكالات الأمم المتحدة، أو مؤسسات بريتون وودز، كما تكلفها بها مجالس إدارات كل منها.

ولئن كان مجلس الأمن يستطيع الاضطلاع بدور هام في حماية مصالح الأطفال في القرارات التي يتخذها بشأن عمليات حفظ السلام، وحالات الصراع المسلح، والجزاءات التي يفرضها، فإن للمشلكة عواقب أكبر بكثير، مما يتجاوز ولاية المجلس. إن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي هما الهيئتان الصحيحتان لإجراء دراسة شاملة لهذه المشكلة العالمية، ونثق في أنهما سيواصلان التصدي للقضايا الكثيرة المعنية.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): **المتكلم التالي ممثل البرتغال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.**

**السيد مونتيرو** (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي السرور أن نراكم، سيدي، تعملون مرة أخرى في هذه المنظمة التي تعلمونها خير علم. ويمكن لمجلس الأمن أن ينتفع اليوم من خبرتكم الممتازة، بمثل ما ستنتفع الجمعية العامة من قيادتكم في الأشهر القادمة. وأود أيضا أن أهنئكم على الأسلوب الفريد الذي أدار به السفير أنجابا ووفد بلدكم أعمال المجلس هذا الشهر، وبخاصة في تنظيم هذه المناقشة المفتوحة.

وإنه لشرف عظيم بالنسبة لوفد بلادي أن نكون هنا اليوم، في جلسة ترأسها ناميبيا حول موضوع عزيز بشكل خاص لدى وفد بلادي. وقد تذكرون أن المجلس أجرى برئاسة البرتغال، في حزيران/يونيه من العام الماضي، مناقشة مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حول هذا الموضوع الهام لأول مرة. ولهذا، يسعدني بصفة خاصة أن أتمكن من المشاركة في هذه الجلسة. وأود أن أؤكد أيضا أن البرتغال تؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلت به في وقت مبكر رئاسة الاتحاد الأوروبي.

وفي تقرير غراسيا ماشيل عن أثر الصراعات المسلحة على الأطفال، الذي قدمته إلى الجمعية العامة عام ١٩٩٦، كشفت للمجتمع الدولي عن مدى معاناة الأطفال ضحايا الصراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. والإدراك الأليم بهذه المحنة أدى بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى التقدم بطلب إلى الأمين العام لكي يعين ممثلا خاصا معنيا بالأطفال والصراع المسلح - وهو السفير أولارا أوتونو - الذي يجب الإشادة بدوره، والذي أرحب بوجوده هنا اليوم. وأود أن أثني عليه للأسلوب الفعال الذي يضطلع به بولايته. إن جهوده للارتقاء بالوعي على الصعيد العالمي، ولتعبئة الرأي الرسمي والرأي العام لحماية الأطفال المتضررين من الصراع المسلح تثمر نتائج ملموسة. والزيارات التي قام بها مؤخرا لأفريقيا - السودان، وبوروندي، ورواندا - ولكولومبيا، فضلا عن جدول أعماله الخاص للإجراءات المتخذة من أجل أطفال كوسوفو، تبين بوضوح تام الطريقة التي نضع بها حماية الأطفال ورفاههم في جدول أعال السلام.

وإنني أرحب بنيته القيام ببعثة إلى سيراليون في أواخر هذا الشهر، وآمل أن تتحقق استجابة منسقة متسقة للوضع المأساوي للأطفال في ذلك البلد في أقرب وقت ممكن. وباعتباري عضوا في فريق أصدقاء الممثل الخاص

للأمين العام، أود أن أؤكد مجددا تأييد البرتغال لعمل أولارا أوتونو وفريقه. واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن تأييد وفدي القوي لمجموعة المقترحات الهامة التي أعلنها اليوم السفير أوتونو، والتي ستمهد الطريق أمام التحقيق الكامل لمفهوم الأطفال كمنطقة سلام.

منذ البيان الرئاسي الذي صدر في العام الماضي ومجلس الأمن يبدي إدراكا متزايدا لأثر الصراعات المسلحة على الأطفال. وفي ذلك الوقت، أبرز المجلس بعض العناصر الهامة التي لا تزال أساسية للقرارات والإجراءات الأخرى بشأن هذه المسألة.

واسمحوا لي بأن أذكر ببعض هذه العناصر، التي لا يزال وفدي يلتزم بها التزاما تاما: إدانة استهداف الأطفال في الصراعات المسلحة، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال العسكرية انتهاكا للقانون الدولي؛ وضرورة النظر في وسائل تقديم معونة ومساعدة إنسانيتين للسكان المدنيين المحتاجين إليها، وعلى الأخص النساء والأطفال. وضرورة بذل الجهود الرامية إلى نزع سلاح الجنود الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم في مجتمع الأطفال المشوهين أو المصابين الآخرين؛ وضرورة دعم وتعزيز البرامج الموجهة للأطفال بشأن إزالة الألغام وأضرارها، وأيضا برامج إعادة التأهيل البدني والاجتماعي الموجه للأطفال؛ وأهمية توفير التدريب الخاص للأفراد المشاركين في أنشطة صنع السلام، وحفظ السلام وبناء السلام المتعلقة باحتياجات الأطفال واهتماماتهم وحقوقهم، وأيضا معاملتهم وحمايتهم.

لقد كان البيان الرئاسي الذي صدر في العام الماضي خطوة أولى نحو إثارة الوعي بصلة هذه الشواغل بمجال السلم والأمن الدوليين. ومنذ ذلك الوقت، ظل مجلس الأمن يتابع بنشاط هذه المسألة.

أود أن أبرز في هذا السياق أيضا نية المجلس في أن يتابع عن كثب حالة الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة وعلى وجه الخصوص نيته في الإبقاء على الاتصال بشكل منتظم، وبالشكل المناسب، مع الممثل الخاص للأمين العام ومع البرامج ذات الصلة، وصناديق ووكالات منظومة الأمم المتحدة. وهذه تتضمن، في المقدمة، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، التي بذلت جهدا ملحوظا لتنبيهنا إلى أبعاد المشكلة وتعزيز العمل الرامي إلى مواجهتها. وعن طريق أنشطة محددة على الصعيد الوطني في مختلف البلدان المتأثرة بالصراعات، عملت منظمة الأمم المتحدة للطفولة على تحقيق نتائج مدهشة. وهذا قليل من كثير، ففي أنغولا، وهي بلد دمرته الحرب، كان من الممكن التفاوض بشأن وقف إطلاق نار مؤقت للسماح بتطعيم الأطفال وتوفير الدعم المعيشي الحاسم لهم. وفي حالات أخرى، لا تزال منظمة الأمم المتحدة للطفولة توفر التدريب بشأن حماية الأطفال، ومنظور الجنسين، والمبادئ الإنسانية وتسريح الجنود الأطفال لموظفي الأمم المتحدة المقرر وزعهم في عمليات حفظ السلام، كما كان الحال مؤخرا في تيمور الشرقية.

لكن هناك أيضا مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ومكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق المساعدة الإنسانية وسائر إدارات الأمانة العامة للأمم المتحدة، وأخيرا المؤسسات المالية الدولية - وهي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويعتقد وفدي أن هناك حاجة لبذل جهد عالمي. والدول، وأجهزة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى ذات الصلة ينبغي أن تولي أهمية لاحترام حقوق الطفل في حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة، وعلى الأخص الصراعات المسلحة وحالات ما بعد الصراع.

وعلى نفس المنوال، أود أن أثني على المجلس للاهتمام المستمر الذي يوليه لهذه الموضوعات، وأن أنوه بمبادرة السفير فاولر ممثل كندا في تنظيم مناقشة مفتوحة في شهر شباط/فبراير الماضي بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. إن الأثر على الأطفال ظهر بشكل طبيعي كنقطة تركيز في المناقشة.

لقد استأثر باهتمامي البيان الذي أدلت به في تلك المناسبة المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، السيدة كارول بيلامي، وعلى وجه الخصوص إشارتها إلى ما أسمته "خطة للسلم والأمن من أجل الأطفال"، وخطة ينبغي في رأينا، أن توجه عناصرها الرئيسية عمل جميع الدول والمنظمات في هذا الهدف المشترك.

ويتطلع وفد بلدي إلى التقرير المقبل للأمين العام عن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، الذي يتوقع أن يصدر في الشهر المقبل، والذي سيتضمن بالتأكيد فصلا عن حماية الأطفال.

إن الإطار القانوني الأساسي لضمان الوفاء بهذا الهدف المشترك قائم، والمجتمع الدولي لا يزال يلتزم به بشكل ملحوظ وبحماس.

أولا، هناك اتفاقية حقوق الطفل، وإن التصديق العالمي تقريبا على تلك الاتفاقية - وهي الأولى من نوعها التي تتضمن قانونا إنسانيا بين أحكامها لحماية الأطفال في زمن الحرب والصراع - في فترة قصيرة من الوقت، يدل بوضوح على إرادة المجتمع الدولي على تحقيق هذا الهدف. وبينما تضع الاتفاقية معيـــارا لإصرار الدول على مستوى عالمي على حماية حقوق الطفل، فإنها تعبر مع هذا عن عالم مثالي لا يزال بعيدا عن التحقيق. ويجب أن نجد طريقة للقضاء على الفجوة القائمة بين هذا الالتزام من جانب العديد من الدول وبين الحقيقة، بما في ذلك بوجه خاص، الدول المشاركة في الصراعات المسلحة أو التي تعاني من آثارها. ويجب أن يقوم مجلس الأمن بدور خاص في هذا الشأن. ويجب أن يكون متيقظا ونشطا، وأن يساعد الأطراف المعنية ويحثها على الامتثال لالتزاماتها التي تعهدت بها بحرية بمقتضى الاتفاقية وسائر صكوك القانون الدولي.

إن اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية مثال آخر على عزم المجتمع الدولي على حماية ضحايا الجرائم الخطيرة في سياق الصراعات المسلحة. والبرتغال، وهي موقعة على النظام الأساسي، تدرك ضرورة هذا الصك الدولي وتقوم في الوقت الحاضر بالإجراءات الضرورية للتصديق. وتدفق التوقيعات على النظام الأساسي وتزايد عدد الدول المصدقة يبثان فينا الثقة والطمأنينة بأن هذه المحكمة ستنشأ في المستقبل القريب وتكون مستعدة للمساعدة في تحقيق العدالة ضد الذين يرتكبون جرائم خطيرة ضد المدنيين، بما في ذلك الأكثر ضعفا: النساء والأطفال. وفي هذا السياق، لسنا بحاجة إلى إبراز أن للمجلس أيضا دورا حاسما ليقوم به على النحو الذي حدده النظام الأساسي.

وحكومتي تشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة وترحب بالفرصة المتاحة أمام مجلس الأمن لجعل الأطفال موضع الاهتمام المركزي في جدول أعماله. لكننا أيضا نشجع المجلس على بذل جميع الجهود الضرورية لتحقيق حماية فعالة للأطفال. ولهذا الغرض، ومن أجل ضمان متابعة فعالة للمناقشة المفتوحة، من المهم تحقيق وتعزيز الاتجاه العام لحالة حقوق الأطفال في مختلف أنشطة المجلس، بما في ذلك في سياق الحالات المحددة للبلدان. وفي هذا السياق نفسه، نعتقد اعتقادا قويا بأنه سيكون من المفيد للغاية أن تتضمن تقارير الأمين العام إلى المجلس مستقبلا قسما يتصل بمعلومات عن هذه المسألة؛ وأعتقد أن السيد أولارا أوتونو أبرز هذا الجانب صباح اليوم. وينبغي أيضا أن يولي المجلس اهتماما خاصا لحماية واحترام حقوق الأطفال، أي عن طريق ولايات يعهد بها إلى عمليات حفظ السلام وبناء السلام.

وأخيرا، من الأساسي أن يسعى المجلس بشكل متزايد، في المناقشات التي يجريها بشأن المسائل المواضيعية والمتعلقة ببلدان منفردة، إلى التعرف على آراء وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. فبخبراتها في الميدان، يمكنها أن تثري بشكل حاسم المناقشة وأن تفيد المجلس بالمعلومات التي تساعده في اتخاذ قراراته في الوقت الذي تكون فيه حليفة رئيسية في دعم تنفيذ المقررات المتخذة.

أود أن أشدد مرة أخرى على أن من الأمور الحاسمة، كما قلت، أن يواصل مجلس الأمن تكريس المزيد من الاهتمام لمسألة الأطفال والصراعات المسلحة، وأن يضمن متابعة البيان الرئاسي الصادر في العام الماضي ومشروع القرار الذي سيعتمد في وقت لاحق اليوم. وهو حين يقوم بذلك، سيكون من الأساسي أن يبقي على علاقة عمل وثيقة للغاية مع الممثل الخاص أولارا أوتونو ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ذات الصلة.

**الرئيس** (تكلم بالعربية): أشكر ممثل البرتغال على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالـي على قائمتي ممثل العـراق. أدعـوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد حسن** (العراق) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس إن من دواعي سرورنا واعتزازنا أن نراكم تترأسون هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن. ونتوجه لكم ولوفد ناميبيا بالشكر لعقد هذه الجلسة خلال ترؤس ناميبيا لمجلس الأمن. ونأمل أن تقود الآراء التي ستقدمها الدول خلال جلسة المناقشات المفتوحة هذه إلى خلق ثغرة في جدار الصمت الذي يلفت هذا الموضوع الخطير.

كما لا يفوتنا أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في حالات الصراع، السيد أولارا أوتونو، وكذلك اليونيسيف ومديرته التنفيذية السيدة بيلامي على الجهود الحثيثة التي يبذلونها في مضمار حماية الأطفال ضحايا الصراعات المسلحة.

إن موضوع حماية الأطفال في الصراعات المسلحة يصب في جوهر الهدف من إنشاء الأمم المتحدة، الذي هو

إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحروب وتأكيد الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره. ولقد اعتمد المجتمع الدولي تشريعات كثيرة تهدف إلى كفالة حماية الأطفال ورعايتهم وبالذات في حالات الصراعات المسلحة ومنها اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاها لعام ١٩٧٧.

وللأسف الشديد فإن هذه التشريعات لم تجد الصدى المطلوب في مجال التطبيق. ونعتقد أن التقدم الجدي في اتجاه "جعل الأطفال منطقة سلام" لا بد أن ينبع من هدف أشمل هو جعل العالم أجمع منطقة سلام ورفاه، وذلك من خلال تسخير جهود المجتمع الدولي لمعالجة أسباب النزاعات، وفي المقدمة منها الفقر والأحوال الاقتصادية والاجتماعية المتردية، التي تتفاقم من جراء الأزمة المالية الدولية في ظل اقتصاد عالمي تتزايد فيه الهوة بين دول الشمال ودول الجنوب، ويحتكر فيه الشمال السلطة والقوة والمال والتقدم التكنولوجي، تاركا لدول الجنوب الفقر والأمية والجوع والبطالة وعدم التسامح، التي هي المرتع الخصب للعنف والصراعات.

إن مناقشة هذا الموضوع في مجلس الأمن يجب ألا تنتقص بأي شكل من الأشكال من صلاحيات وآراء الجهاز الذي تمثل فيه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وهو الجمعية العامة. وإن مجلس الأمن، بسبب تركيبته وتوازن القوى الحالي فيه، غير قادر على الإتيان بحلول خلاقة. ولو رأينا سلوك المجلس منذ صدور بيانه الرئاسي عن هذا الموضوع في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ لوجدنا أنه لم يقدم سوى أمنيات وكانت ناقصة.

ومن جانب آخر، فإن مجلس الأمن ذاته جزء من المشكلة. والمثل يقول "فاقد الشيء لا يعطيه". فمثلا إن مجلس الأمن، وبضغط من الولايات المتحدة، يصر على استمرار العقوبات الشاملة على العراق، هذه العقوبات التي قتلت نصف مليون طفل عراقي دون سن الخامسة، مثلما يؤشر ذلك تقرير اليونيسيف الأخير. كما قتلت العقوبات أكثر من مليون مواطن عراقي ضمن الفئات الأخرى، وبالذات النساء وكبار السن. والجريمة ما زالت مستمرة. إن هذا الموقف يجعل العقوبات ترقى من الناحية الفعلية إلى مستوى التدمير الذي ينجم عن الصراع المسلح. فهل هذا هو هدف العقوبات في الميثاق؟ قطعا لا.

قبل فرض العقوبات على العراق، وحسب إحصائيات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والتي أورد السفير أموريم بعضا منها في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٩ (S/1999/365) ذكر أن العراق نجح في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تتجاوز متوسط مؤشرات البلدان في المنطقة والبلدان النامية بشكل عام. وكان نمو الناتج المحلي الإجمالي ١٠,٤ في المائة بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٠. وكان العراق يتمتع قبل فرض العقوبات بأعلى مؤشر في المنطقة بالنسبة لنصيب الفرد من الأغذية. وكان ٩٧ في المائة من السكان في الحضر و ٧٨ في المائة من السكان في الريف يحصلون على الرعاية الصحية الكاملة. كما وظفت حكومة العراق استثمارات كبيرة في مجال التعليم ومحو الأمية وطبقت بشكل ناجح مبدأ إلزامية التعليم الابتدائي.

ثم فرضت العقوبات الشاملة على العراق في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠، والتي هي بجميع المقاييس عقاب جماعي فرض على شعب العراق. ونقلت هذه العقوبات العراق من الرخاء النسبي إلى الفقر الشامل، مثلما وصفها السفير أموريم في تقريره المشار إليه أعلاه، وقدر تعلق الأمر بالأطفال كان الأطفال أول ضحايا هذه العقوبات، وارتفعت معدلات وفيات الرضع لتصبح من بين أعلى هذه المعدلات في العالم. وأصاب سوء التغذية الحاد أكثر من ربع أطفال العراق. واليوم لا يحصل سوى ٤١ في المائة من سكان العراق على المياه النظيفة وتحتاج ٨٣ في المائة من المدارس في العراق إلى إصلاحات كبيرة.

وجاء تقرير اليونيسيف المنشور في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٩، والذي تضمن نتائج المسوحات الميدانية لوفيات الأطفال في العراق التي أجريت خلال الفترة بين شباط/فبراير وأيار/مايو هذا العام ١٩٩٩ ليكشف الآثار الكارثية للعقوبات. وأظهرت المسوحات الميدانية التي شملت ٢٤ ٠٠٠ أسرة أن نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر قد تضاعفت من ٥٦ حالة وفاة لكل ألف ولادة حية خلال الأعوام ١٩٨٤-١٩٨٩، إلى ١٣١ وفاة لكل ألف ولادة حية خلال الأعوام ١٩٩٤-١٩٩٩. أما وفيات الأطفال الرضع فقد ازدادت نسبتها من ٤٧ حالة وفاة لكل ألف ولادة حية إلى ١٠٨ حالة وفاة لكل ألف ولادة حية في نفس الفترات المذكورة. كما ازدادت حالة وفيات الأمهات إلى ٢٩٤ حالة وفاة لكل مائة ألف حالة ولادة. ويخلص تقرير اليونيسيف إلى القول إنه كان يمكن تجنب وفاة أكثر من نصف مليون طفل عراقي تحت السن الخامسة للفترة ١٩٩١-١٩٩٨ لو لم تفرض العقوبات الشاملة على العراق.

إن الأرقام أعلاه تؤكد بلا شك أن جريمة إبادة جماعية ترتكب بحق أطفال العراق من خلال العقوبات، والتي تتزامن مع جريمة أخرى لا تقل بشاعة وهي جريمة استخدام الولايات المتحدة وبريطانيا لليورانيوم المنضب خلال عدوانهما على العراق عام ١٩٩١، وهذا السلاح المشع أدى إلى وفاة ٠٠٠ ٥٠ طفل عراقي في العام الأول للاستخدام متأثرين بجرعات الإشعاع المميتة التي أطلقها استخدام هذه الأسلحة، ويستمر أطفال العراق يعانون من "اللوكيميا" وأنواع أخرى من السرطان وتستمر الولادات المشوهة الناتجة عن استخدام هذا السلاح إلى الأجيال القادمة حيث أن عمر هذا العنصر المشع هو ٤,٥ مليار سنة أي بعمر الأرض. كذلك يعاني أطفال العراق إضافة إلى كل هذا من مناطق حظر الطيران اللاشرعية المفروضة على العراق منذ عام ١٩٩١. وفرض هذه المناطق وطلعات الطائرات الأمريكية والبريطانية فوق مدن وقرى العراق والتي وصلت الآن إلى أكثر من ربع مليون طلعة تزرع الرعب في قلوب أطفال العراق. وصواريخ الولايات المتحدة الذكية تستهدفهم من الحين للآخر. فهل توجد انتهاكات أكثر خطورة من هذه للقانون الدولي الإنساني؟ وكيف يستطيع مجلس الأمن أن يتجاهل الجرائم التي ترتكبها الولايات المتحدة وبريطانيا باسمه أو تجاوزا لصلاحياته؟

لقد شاءت الصدف أن ينظر مجلس الأمن في موضوع حماية الأطفال بعد أيام من صدور تقرير اليونيسيف الذي يوجه إصبع الاتهام إلى المجلس. إن على مجلس الأمن والأمم المتحدة بشكل عام يتجاوز هذا الوضع الخطير وأن تنهض بمسؤوليتها بشكل سليم ينسجم مع الميثاق. لقد وجهت الولايات المتحدة إهانة كبرى للأمم المتحدة عندما استخدمتها أداءة في جريمة الإبادة التي ترتكبها ضد شعب العراق وضد أطفال العراق. هل هناك إهانة أكبر من تلك التي وجهها جيمس روبن المتحدث الرسمي باسم الخارجية الأمريكية للأمم المتحدة عندما صرح في مؤتمر الحزب الديمقراطي في آب/أغسطس ١٩٩٦ قائلا: "تعمل الأمم المتحدة ما تسمح لها الولايات المتحدة أن تعمله فقط" أو ما قاله وزير الخارجية الأمريكـــي الأسبق جيمس بيكر في اجتماع عام عقد في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٥: "إن استخدامنا للأمم المتحدة لم تمثله تعهدات قوية بالعمل متعدد الأطراف، بل أملاه اعتراف واقعي أن الأمم المتحدة مفيدة كأداة للقيادة الأمريكية".

ولنتذكر أن الإدارة الأمريكية فخورة بأنها تقتل أطفال العراق باسم مجلس الأمن، ففي مقابل تلفزيونية في قناة "CBS" عام ١٩٩٦ سُئلت وزير الخارجية الأمريكية بالآتي: "سمعنا أن نصف مليون طفل عراقي توفوا في العراق وهذا العدد أكثر من الأطفال الذين قتلوا في هيروشيما، فهل يستحق الهدف ذلك الثمن؟" فأجابت السيد أولبرايت "إنه خيار صعب ولكني أعتقد أن الهدف يستحق ذلك الثمن".

إن على أولئك الذين يعتقدون أن رفع العقوبات عن العراق هو هدف غير واقعي، أن يواجهوا حقيقة أن استمرار العقوبات لا يعني غير استمرار جريمة إبادة البشرية باسمهم، وأن أية تغييرات تجميلية في نظام العقوبات لن توقف التدهور المستمر في الحالة الإنسانية في العراق ولا بديل وأكرر لا بديل أخلاقيا وقانونيا وعمليا عن رفع العقوبات.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل العراق على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل سلوفاكيا. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد تومكا** (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أود، سيدي الرئيس، أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لعقدكم هذه المناقشة الثانية المفتوحة عن الأطفال والنزاع المسلح التي تجري في مجلس الأمن. وحقيقة أنكم، سيدي، بوصفكم وزير خارجية ناميبيا، تترأسون هذه المناقشة المفتوحة لدليل على أهمية الموضوع.

لقد أيدت سلوفاكيا البيان الذي أدلت به ممثلة فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي. واسمحوا لي الآن أن أدلي ببعض التعقيبات الإضافية.

والمسألة المعروضة علينا هي مسألة معقدة وينبغي تناولها كجزء لا يتجزأ من نهج شامل. فهي تنطوي على جوانب أخلاقية وسياسية وعسكرية وقانونية وإنسانية واجتماعية واقتصادية وجميعها لها أهمية مماثلة.

ويقدر الخبراء أن الأطفال يعانون من آثار الصراع وما يعقبه في ٥٠ بلدا تقريبا في أنحاء العالم. واليوم فإن ٩٠ في المائة من الإصابات الناجمة عن الصراعات هي في صفوف المدنيين، وهناك أعداد متزايدة منها تقع في صفوف الأطفال والنساء. وعلى مدار العقد الأخير بصفة خاصة، تغيرت طبيعة النزاعات بشكل حاد. وقد اتخذ الكثير منها شكل العنف بين الطوائف داخل الدولة،

والحرب الأهلية والمصادمات الإثنية التي ترتبت عليها آثار إنسانية مفجعة. ومما يزيد الطين بلة اشتراك الجماعات المسلحة غير النظامية، والميليشيا، والجنود المرتزقة الأجانب والمجرمين وغيرهم من الجماعات المتباينة. التي ليست لديها المعرفة الكافية أو الاحترام اللازم لقواعد القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، فكثيرا ما تكون هناك مشكلة التحكم السياسي في هذه الجماعات، ووجود قادة محليين تنحصر مسؤوليتهم في أنفسهم. وعرقلة المقاتلين المتعمدة للمساعدة الإنسانية المقدمة للمدنيين عنصر رئيسي، في كثير من الأحوال، في استراتيجيتهم العسكرية. والسكان المدنيون، والأطفال في حالات كثيرة للغاية، هم الأهداف الرئيسية للحرب، بل حتى أدواتها. ووفقا لبعض التقديرات، يوجد زهاء ٠٠٠ ٣٠٠ طفل مشتركون بشكل مباشر في النزاعات الناشبة حول العالم - كجنود وحمالين، وكثيرا كعبيد لجميع الأغراض - انتهاكا للمعاهدات الدولية. ويجند الأطفال أو يخدعون للتطوع وفي بعض الأحيان يباعون إلى الجيوش ومجموعات حرب العصابات.

ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل أن أولئك الذين يستهدفون الأطفال لا يمكنهم أن يفعلوا ذلك ويفلتوا من العقاب. وثمة مشكلة رئيسية تكمن في إخفاق الدول في تقديم أولئك الذين ينتهكون القانون الإنساني الدولي إلى العدالة. وكانت النتيجة تنمية ثقافة الإفلات من العقاب تذهب فيها الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني باستمرار بلا عقاب. والمهم في ذلك أن مجلس الأمن اعترف منذ بعض الوقت بأن الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان يمكن أن تشكل تهديدا للسلام والأمن.

وهناك معاهدات دولية عديدة توفر إطارا متينا لأغراض حماية الأطفال الذين يوجدون في نزاع مسلح. وتشمل هذه اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية واتفاقية حقوق الطفل. ونحن نرحب بالجهود المبذولة لاستكمال الصكوك القانونية الموجودة وتعزيز معايير حقوق الإنسان، مثل المعيار المتعلق برفع السن القانوني للتجنيد والمشاركة في الأعمال العسكرية إلى ١٨ سنة من خلال اعتماد بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل. وعلاوة على ذلك، كان إنشاء المحكمة الخاصة بيوغوسلافيا السابقة والمحكمة الخاصة لرواندا وقرار العام الماضي بإنشاء محكمة جنائية دولية دائمة تطورات هامة أخرى ذات مغزى تهدف إلى ضمان مساءلة الذين ينتهكون القانون الدولي. وقد دعت سلوفاكيا، كبلد في مجموعة من البلدان المتماثلة التفكير، إلى إدراج حكم في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يجعل من تجنيد الأطفال واشراكهم في أعمال عسكرية جريمة حرب.

وفي هذا الوقت الحاسم، نجد أن صدور المبادئ التوجيهية للأمين العام لجميع الموظفين المرتبطين بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي صدرت لها ولايات قد جاء في حينه تماما. وقد وضعت المبادئ التوجيهية، التي دخلت حيز النفاذ في الذكرى السنوية الخمسين لاتفاقيات جنيف، في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٩، بغرض أن تكفل بأن يعمل جميع حفظة السلام على مراعاة قواعد القانون الإنساني الدولي ولا سيما الفقرتين ٧ - ٤ و ٨ (و) المتعلقتين بالموضوع المطروح أمامنا.

والنص القانوني الذي ليس له آلية مناسبة للرصد والتنفيذ يفقد تدريجيا أثره المعياري. ونحن نتفق مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ماري روبنسون، التي أكدت في بيانها الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين الأخيرة لاعتماد اتفاقيات جنيف، أن المطلوب اليوم هو تنفيذ القوانين الموجودة بالفعل بدلا من كتابة قوانين عديدة. والواقع أن هناك الكثير الذي يجب عمله في هذا الصدد. فمثلا، على الرغم من أن جميع الدول تقريبا أطراف في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، لم تصدق جميع الدول أن تنضم إلى البروتوكولات الإضافية أو الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان واللاجئين. ولم تصدق إلا أربع دول على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حتى الآن؛ وثمة حاجة إلى ٥٦ تصديقا قبل أن يدخل هذا النظام الأساسي حيز النفاذ.

ولا ينبغي فقط تشجيع الحكومات على التصديق على المعاهدات الدولية ذات الصلة وإدماجها في القانون الوطني وإنما ينبغي لها أيضا أن تكفل التنفيذ الكامل للالتزامات التي أخذتها على عاتقها وأن تقدم للعدالة الأشخاص المسؤولين عن تجنيد الأطفال بشكل غير شرعي والانتهاكات الجادة الأخرى للقوانين ذات الصلة. وينبغي أن تقوم الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، وكذلك المنظمات غير الحكومية بجهد متضافر لإرغام الجهات الفاعلة غير الدول على الرضوخ للقانون الدولي، ولا سيما من خلال مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية.

والعامل الحاسم الذي يساهم في ثقافة عالمية النطاق من العنف والقتل العشوائي، ووضع السلاح في

أيدي الأطفال، هو التجارة المزدهرة للأسلحة الصغيرة. فانتشار هذه الأسلحة بين أطفال صغار للغاية ييسر عليهم أن يصبحوا مرتكبين للعنف. ومن الواضح أن عددا من النزاعات في أماكن كثيرة من كوكبنا ما كان يمكن أن تستمر بدون التدفق المستمر للأسلحة والذخيرة. وتنفق الحكومات والقادة العسكريون المحليون وجماعات الثوار مبالغ ضخمة من المال على الأسلحة، وعلى ذلك يفقرون بلدانهم ذاتها ويحرمون سكانها المدنيين، بما في ذلك الأطفال، من الاحتياجات الأساسية. وينبغي لمجلس الأمن أن يستطلع الطرق والوسائل المتوفرة لضمان فرص حظر على الأسلحة، وتنفيذه بفعالية بعد وضعه.

ونظرا لأن أفريقيا قارة تعاني من نزاعات كثيرة للغاية تغذيها تجارة نقل الأسلحة والمتاجرة بها انتهاكا للأحكام التي أصدرها مجلس الأمن، فإننا نثني على جهود رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا، السفير فاولر. وقد أثبت نهجه المحدد ورحلاته التي قام بها أخيرا لعدد من البلدان الأفريقية والأوروبية أن لجان القوانين ينبغي أن تشارك بنشاط في ضمان قيام جميع الجهات الفاعلة المعنية من حكومات ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية وشركات خاصة ورجال الفكر بجهود متضافرة لتحديد مصادر تدفقات الأسلحة إلى مناطق النزاع وإبعاد القوات العسكرية ومجموعات الثوار عن مواردها ومنثم القضاء على قدرتها على شن حرب وانتهاك القانون الإنساني الدولي.

وعلاوة على ذلك، ينبغي للجزاءات الاقتصادية أن تمنع مجرمي الحرب من التمتع بثمار شرهم بدون الإضرار بالنساء والأطفال الأبرياء. والجزاءات المحددة الهدف يمكن أن يكون لها أثر حقيقي بدون أن تؤدي بالضرورة إلى آثار إنسانية غير محتملة على أضعف فئة من السكان، وهي الأطفال. وتستحق الآراء الواردة في تقرير الأمين العام عن أفريقيا - المتعلقة باستخدام الجزاءات الموجهة نحو الأفراد وفرضها على مرتكبي إساءات حقوق الإنسان والقانون الإنساني، وجعل هذه الفئة مسؤولة ماليا إزاء ضحاياها - أن تحظى بانتباه كامل.

والمسألة المطروحة أمامنا لها جانب اجتماعي - اقتصادي هام للغاية نظرا لأن الفقر ييسر تجنيد واشتراك الأطفال في النزاع المسلح. بل إن الأطفال يباعون في بعض الأحيان إلى الجيوش وجماعات حرب العصابات من أسرهم التي ألقت بها النزاعات الإثنية في مهاوي الفقر. وينبغي لمجلس الأمن أن يأخذ في الاعتبار، عند وضعه الولايات لبعثات حفظ السلام وتصميمه لبرامج بناء السلام، الطبيعة الهشة للمسألة وأن يفصل الولايات بشكل يتناسب مع الظروف المحددة لكل نزاع. وينبغي إيلاء انتباه خاص لبرامج التسريح وإعادة الإندماج الاجتماعي للمقاتلين الأطفال، وشفائهم النفسي، وعودة المشردين والأطفال اللاجئين، واستعادة القدرة على الوصول إلى الرعاية الصحية، والأغذية والتعليم. وفي هذا الصدد، لا يسعني إلا أن أؤكد دور وكالات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ذات الصلة، بالتنسيق مع أنشطة المنظمات غير الحكومية والمنظمات الإنسانية المشتركة في هذا المجال.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل سلوفاكيا على كلماته الطيبة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل أفغانستان. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد فرحادي** (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية): أتقدم إليكم بالتهنئة، سيدي، على الأسلوب الذي تترأسون به مجلس الأمن اليوم. ونحن سعداء إذ نرى هذه الجلسة يترأسها دبلوماسي ممتاز مثلكم. وأهنئ بلدكم، حيث شهدت بنفسي، أثناء زيارة لويندهوك، جهود مواطنيكم المبذولة للعمل في سبيل تقدم ناميبيا، مع الوعي التام بالانتماء للأمم المتحدة. ونشكر كذلك السفير أنجابا لجهوده القيّمة جدا في الأمم المتحدة.

ونحن نقدر تقديرا عظيما كلمات السفير أولارا أوتونو، التي عبرت عن عمله ذي المصداقية الكبيرة. فهو يضطلع بمهمته، لا بزيارة عدد كبير جدا من البلدان أو بالتنقل تنقلا واسعا في قارات كثيرة فحسب، بل وبتحويل كل ما يعنيه من تكريس صادق للإنسانية إلى أفعال.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أتقدم بالشكر لأعضاء مجلس الأمن ولسعادة السيد كوفي عنان، الأمين العام، الذي أدان بشدة في يوم الثلاثاء من الأسبوع الماضي التشريد القسري للمدنيين في أفغانستان نتيجة للهجوم الذي شنته مؤخرا قوات طالبان - باكستان شمال كابول. فقد قال إنه يساوره القلق إزاء التقارير التي تتحدث عن تورط الصغار في عملية القتال. وأعرب الأمين العام أيضا عن انشغاله العميق إزاء أنباء تورط الطلبة، ولا يزيد عمر بعضهم عن ١٤ عاما، وطالب

باحترام اتفاقية حقوق الطفل، التي تحظر استخدام الجنود الأطفال.

ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تحث على تجنب تجنيد الأطفال الذين يبلغون من العمر أقل من ١٨ عاما، أو توريطهم في الحرب، وفقا لما ذكره لوي - جورج أرسينو، ممثل اليونيسيف في أفغانستان. وقد صرح السيد برونيك سينولسكي، منسق الأمم المتحدة في أفغانستان، أن هناك ما يتراوح بين ٠٠٠ ٣٠ و ٠٠٠ ٤٠ من المشردين في كابول. وفضلا عن ذلك، هناك ما يربو على ٠٠٠ ٢٠٠ ممن شردوا مؤخرا في شمال أفغانستان نتيجة للهجوم الضخم الذي شنته طالبان مؤخرا. وأضاف السيد آرسينو أن طالبان زارت المدارس الدينية في باكستان في الأسبوعين الماضيين ونجحت في تجنيد آلاف الطلبة وإرسالهم إلى جهات بعيدة.

وكما هو معروف تماما الآن للمجتمع الدولي وللدول الأعضاء في مجلس الأمن، فإن أفغانستان تصبح، مرة أخرى، منذ إنشائها في عام ١٩٩٢ بوصفها دولة أفغانستان الإسلامية، أصبحت ضحية للصراعات غير المعلنة التي تفرضها عليها البلدان المجاورة، وفي هذه الحالة باكستان. ولا يزال هدف باكستان الحصول على مساحة - أو على حد تعبير مسؤوليها "عمق استراتيجي" من خلال ترسيخ نظام تابع لها في أفغانستان. وهذا النمط يذكرنا بسياسة "ليبينسراوم" النازية في الأربعينات، حيث جرت على نطاق واسع ممارسة التطهير العرقي والإبادة الجماعية. وهذا الصراع المستمر في بلدنا، الذي يورط الأطفال فيه، ينزل بأفغانستان، التي سبق وأن ابتلتها الحرب، معاناة كبيرة للشعب الأفغاني، وتدمير واسع النطاق، وفقر وكرب.

وأحد الأبعاد الفادحة للصراع جعل الأطفال ضحايا. وقد تضررت، بل ولا تزال تضررا مختلف فئات الأطفال من جراء الصراع المسلح، مثل الأطفال الجنود، والأطفال المشردين، والأطفال اللاجئين، والصغار غير المصحوبين بذويهم، والأطفال ضحايا الاتجار والبيع، والأطفال ضحايا الاستغلال والإيذاء الجنسيين، والأطفال المتضررين من سياسات التطهير العرقي، والأطفال الناجين من المذابح، والأيتام المتخلى عنهم أو المنفصلين عن أسرهم، والأطفال المتضررين من الحرب، والأطفال المتسولين، والأطفال ضحايا الألغام الأرضية، والكثيرين غيرهم. وهذه الفئات من الأطفال نتاج الحرب والصراع في أفغانستان. وظهور طالبان في عام ١٩٩٤، وحملاتها العسكرية التي تنظمها وتمولها الاستخبارات العسكرية الباكستانية، المعروفة باسم المخابرات فيما بين الأجهزة، وتورط العسكريين الباكستانيين، بالإضافة إلى مئات العرب وآلاف المتطرفين الباكستانيين ومن يسمونهم بالطلبة الدينيين من المدارس الباكستانية، وكلهم مسلحون، كل هذا أوجد بعدا جديدا في الصراع. والتمييز العرقي، والتعصب والتطرف الدينيان، هي السمات الرئيسية للصراع الحالي، الذي يطلق عليه تعسفيا الجهاد، رغم أن جهاد المسلمين ضد المسلمين غير وارد.

وقد أشارت دولة أفغانستان الإسلامية، في بياناتها أمام مجلس الأمن طيلة السنوات الثلاث الماضية، إلى خطورة سياسة باكستان المتهورة، وإلى تدخل موظفيها العسكريين وأعضاء منظماتها المتطرفة في شؤون أفغانستان. وهذا تهديد كبير للسلم والأمن في وسط وجنوب آسيا. ورغم التزام باكستان في اجتماع طشقند لمجموعة الستة - زائد - اثنين في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٩، الذي وافقت فيه البلدان المشاركة على وقف الدعم العسكري لأي طرف أفغاني، وعلى منع استخدام أراضيها لهذه الأسباب، فإن المخابرات فيما بين الأجهزة الباكستانية أدارت، بل وشنت في ٢٨ تموز/يوليه هجوما شاملا معدا إعدادا جيدا اعتدت فيه على المدنيين في الأراضي الشمالية. ورغم الهزيمة التي لحقت بطالبان وباكستان إثر ذلك، فإنهما واصلا بوحشية حملتهما المنظمة، والواسعة النطاق، والمخططة للتطهير العرقي، والإبادة الجماعية، وسياسة حرق الأراضي. إن الاستخدام الواسع الانتشار للقنابل العنقودية، وهدم القرى وإحراقها؛ وقتل المئات من المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال، والتشريد القسري لـ ٠٠٠ ٤٠ امرأة ومسن وطفل، بالإضافة إلى ٠٠٠ ٣٠٠ مشرد داخليا؛ وفصل الأبناء عن أسرهم وسجن جميع اللاجئين من الذكور في كابول هذا كله يشكل مستوى جديدا من الجرائم البغيضة ضد الإنسانية التي يرتكبها معتدو طالبان الباكستانيون.

وبالرغم من الدليل الواضح على الوجود العسكري الباكستاني في أفغانستان، بما في ذلك مقاتلون باكستانيون ألقي القبض عليهم وهم في سجوننا الآن - وأكرر بما في ذلك مقاتلون باكستانيون وملقى القبض عليهم وهم في سجوننا الآن - وهو أمر سنتناوله بالتفصيل في المناقشة المفتوحة المقبلة لمجلس الأمن، لا تزال باكستان تنكر اشتراكها المعروف في أفغانستان. ومع ذلك، بسبب تعدد الشواهد، وأخيرا، بعد خمس سنوات من الحرب، أقر المسؤولون الباكستانيون أخيرا بوجود من يسمون "متطوعين" من المدارس الباكستانية الدينية في القتال في أفغانستان. ونحن لدينا في سجوننا

بعض هؤلاء "المتطوعين" الذين اعترفوا بكيفية تجنيدهم وتدريبهم وإرسالهم إلى أفغانستان في ناقلات وفرها لهم الجيش الباكستاني.

في يوم ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٩، أبلغ مركز الأمم المتحدة للإعلام من إسلام أباد كيف أن طلابا من الشباب، يبلغ سن بعضهم ١٤ سنة، يجندون للحرب في أفغانستان. وقال السيد إرسينولت، ممثل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إن وفد طالبان في باكستان يبدو أنه جند في الأسبوعين الماضيين وأرسل فعلا ما بين ٠٠٠ ٢ و ٥٠٠ ٢ مجند طالباني توقعا لحدوث هجوم جديد. ويضيف التقرير أن "أحد مسؤولي طالبان أخبر الصحفيين مؤخرا بأن هؤلاء الطلاب سيرسلون مباشرة إلى الخطوط الأمامية". وأقرت جماعة طالبان بالفعل بوجود باكستانيين بين صفوفها.

إن تجنيد طلاب من الشباب من مدارس دينية يقوم به جهاز الاستخبارات الباكستانية جنبا إلى جنب مع نشر أفراد باكستانيين مسلحين نظاميين، للقتال ضد القوات المسلحة لدولة أفغانستان الإسلامية. وهذه الممارسة تؤيدها بعض المنظمات الدينية المتطرفة في باكستان بالتنظيم العملي من جهاز الاستخبارات في جهد للاخضاع للنظام ولنشر الأفكار المتطرفة، وهي تتم لتبرير هذا التجنيد تحت اسم الجهاد أو الحرب المقدسة. إن التطرف والتعصب تغرسهما في العقول الغضة لهؤلاء الشباب سلطات الاستخبارات العسكرية لتحويلهم إلى مقاتلين متعصبين. وتلك الأعمال لا تتفق مع المبادئ الإسلامية. وهذا كله يتم تحت اسم الإسلام. إن أي قتال مقدس يشنه مسلمون ضد مسلمين آخرين لا تقديس فيه البتة وهو جريمة وفق المعايير الإسلامية.

وطريقة عمل باكستان تتعارض أيضا مع مبادئ القانون الدولي المعترف بها، وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بل وحتى الاتفاقات التي وقعتها وصدقت عليها باكستان. والاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل، تنص في الماة ٣٨ منها على أنه ينبغي للدول أن تمتنع عن تجنيد الأطفال في الجيش وعلى ألا يشارك الأطفال في الأعمال العسكرية.

إن آلاف الطلاب الشباب من البنجاب والسند بباكستان جندوا علنا وأغلقت مدارسهم الدينية رسميا. وقبل أن يدخلوا أفغانستان تلقوا تدريبا سريعا في باكستان. ثم أرسلوا بعد ذلك إلى خطوط الجبهة في أفغانستان. وهذه الحقيقة أذيعت بشكل متزايد وعلى نطاق واسع، حتى بواسطة الصحف الباكستانية. إن قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المتعلقة بأفغانستان بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٢١٤ (١٩٩٨) المؤرخ ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ - دعت جميع الدول إلى اتخاذ تدابير حاسمة لحظر أفرادها العسكريين من التخطيط أو المشاركة في العمليات العسكرية بأفغانستان.

وعلاوة على ذلك، ووفقا لتعريف العدوان الوارد في المادة ٣ (ز) من قرار الجمعية العامة ٣٣١٤ (د - ٢٩) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، يشكل إرسال عصابات مسلحة، أو مجموعات، أو غير نظاميين، أو مرتزقة بواسطة دولة أو بالنيابة عنها، ليقوموا بأعمال قوة مسلحة ضد دولة أخرى، عدوانا.

وعلى أساس هذه الوثائق، تصبح مسؤولية باكستان عن شن حرب عدوانية ضد أفغانستان وإرسال طلاب مدارس من الشباب حقيقة ثابتة. وتعمد شن هذا العدوان والتهديد الذي يفرضه على المنطقة وعلى السلم والأمن الدوليين يقعان في اختصاص مجلس الأمن، جنبا إلى جنب مع اعتماده تدابير قوية ضد المعتدي.

إن دولة أفغانستان الإسلامية تعتقد اعتقادا راسخا أن الحروب تترك آثارا مأساوية على المدنيين وبخاصة الأطفال والنساء. ونرى أن الأزمة الأفغانية التي تفرض من الخارج ليس لها حل عسكري. ويجب على العسكريين الأجانب ومن يسمون بـ "المتطوعين" والمقاتلين أن يغادروا أفغانستان فورا. وينبغي أن يحل الأفغانيون مشاكلهم بأنفسهم عن طريق الحوار السلمي والتفاوض تحت رعاية الأمم المتحدة.

الأطفال الأفغان لهم الحق في رعاية صحية كافية، وتعليم مناسب، وغذاء كاف، وأسرة آمنة محبة وحياة تتسم بالصداقة وبإتاحة الفرص. ونحن نؤيد فكرة خطة جديدة للسلم والأمن من أجل الأطفال والنساء، تنهي استخدام الأطفال كجنود وتوفر حماية أفضل للأطفال والنساء في حالات الصراع.

إن دولة أفغانستان الإسلامية، باعتبارها موقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٩ بشأن حقوق الطفل، تؤكد مجددا المكانة الرئيسية للأسرة في المجتمع وتعترف بأن الطفل يجب أن ينشأ في ظل روح المبادئ السامية لميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة السلم، والكرامة،

والتسامح، والحرية، والمساواة. إن المساواة بين الجنسين يجب أن تصان في جميع جوانبها، بما في ذلك حق التعليم. ويجب ألا ينشأ الطفل في جو تسوده روح التعصب والتشدد وعدم التسامح، التي تمارسها الاستخبارات الباكستانية والمنظمات المنتمية إليها بما في ذلك جماعة طالبان التي تدعمها باكستان.

اسمحوا لي في الختام أن أتشاطر مع أعضاء مجلس الأمن معلومات تتعلق بالتجنيد الإجباري للأطفال من قبل طالبان في أفغانستان. إن قواتنا المسلحة ألقت القبض على ٦٣ طفلا تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٦ عاما، دربوا بطريقة خاصة بعزلهم عن الكبار. وبعض هؤلاء الأطفال جندوا، وأجبر البعض الآخر على المشاركة في القتال في الصفوف الأولى كبارود للمدافع على جبهة المواجهة. واتصلنا بكبار أفراد عائلات وأقارب هؤلاء الأطفال، وأرسل المقاتلون المأسورون ثانية إلى أسرهم. ولديّ الآن قائمة بأسمائهم سأقدمها إلى الأمين العام للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى هذا أبلغت لجنة الصليب الأحمر الدولية بهذه المسألة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل أفغانستان على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إلى شخصي.

والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثل زامبيا. أدعوه إلى اتخاذ مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد كاساندا** (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، برئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر، آب/أغسطس. ويعرب وفدي عن سعادته البالغة لأخذكم زمام المبادرة لتنظيم هذه الجلسة، بغرض مناقشة الموضوع الفائق الأهمية المتعلق بحماية الأطفال في الصراع المسلح.

وبهذه المناسبة، فمن الملائم، كما لاحظت وفود كثيرة، أن نشيد بالسيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في حالات الصراع المسلح، لحملته الدؤوبة من أجل إنقاذ الأطفال من ويلات الحرب في جميع أنحاء العالم. وقد قدم اليوم تقريرا وافيا موضحا بالرسوم البيانية، عن أهمية الأعمال غير الإنسانية التي ترتكب ضد النساء، وبصفة خاصة الأطفال، في حالات الصراع في جميع أنحاء العالم. ويرجو وفدي أن يهتم المجلس اهتماما خاصا بتوصيات السفير أوتونو واقتراحاته الرامية إلى تحسين الحالة الإنسانية للأطفال.

ونحن إذ نلتقي هنا اليوم فإننا متحدون في الغضبة العالمية ضد استغلال الأطفال صغار السن الذين يخدمون الجندية. ولذا فهذا الاجتماع تعبير لا لبس فيه عن الغضب الدولي ضد الاستغلال الذي لا يتوقف للأطفال تحت السلاح، الأمر الذي أدى إلى تزايد توافق الآراء على رفع الحد الأدنى لسن الخدمة العسكرية إلى ١٨ عاما.

ومما يثير الذعر أن أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ طفل دون الثامنة عشرة مشتركون الآن في ٥٠ صراعا مسلحا، أو نحو ذلك، تجري في أنحاء العالم. وثمة تقارير مخيفة عن بعض حركات العصابات في جنوب آسيا الذين يحاربون الحكومات الشرعية مستخدمين صغار الفتيات قنابل انتحارية. وهناك تقارير أخرى مزعجة من أفريقيا التي يستخدم فيها أكثر من ٠٠٠ ١٢٠ طفل دون الثامنة عشرة جنودا. ويتعرض هؤلاء الأطفال أيضا لصور أخرى من القسوة كالوحشية البدنية التي يعاني فيها الفتيات من الإهانات والاستغلال والاعتداءات الجنسية.

ومرة أخرى تصلنا غالبا تقارير عن أطفال مساكين قد يكونون يتامى محرومين من فرص التعليم، تغريهم الجماعات المسلحة بالوعود وبالمال والطعام أو الحماية. وبعض الأطفال يجندون قسرا ولكن يطلب إليهم أن يقولوا طوعا. ولكل النوايا والمقاصد، أصبح التمييز بين التجنيد القسري والإلزامي والتطوعي مبهما، ومن ثم تأتي ضرورة فرض حظر كامل على إشراك الأطفال في الأعمال الحربية بكل أنواعها.

وتؤيد زامبيا تماما تعزيز اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل التي اعتمدت في عام ١٩٨٩. ونؤيد بشدة مشروع البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل فيما يخص الأطفال في حالات الصراع المسلح، الذي يرمي إلى رفع الحد الأدنى لسن التجنيد في القوات المسلحة إلى ١٨ سنة.

ولقد آن الأوان لوقف ويلات تجنيد الأطفال لأن الحرب كثيرا ما تصبح أسلوبا دائما لحياة كثير من الأطفال، الذين يجند بعضهم في سن الأعوام السبعة الغضة. وفي كثير من الصراعات الداخلية المطولة في العالم يظل أولئك الأطفال محرومين من التعليم أو التدريب على المهارات المطلوبة في السوق. وأصبح مئات الآلاف من الأطفال في ظروف الصراعات أبناء شوارع، مصدومين ولا أمل لهم في المستقبل.

ولذا فليس مستغربا أن يواصل هؤلاء الأطفال أنشطة العنف بعد انتهاء الصراعات الأصلية لوقت طويل. وفي عدد كبير من الحالات يختفي تماما الخط الفاصل بين الأعمال الحربية وأعمال العصابات الصريحة.

ويشيد وفدي بمنظمة العمل الدولية التي اعتمدت في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩ الاتفاقية المتعلقة بأسوأ أشكال عمل الأطفال، المقصود بها إنهاء استغلال ملايين الأطفال دون سن الثامنة عشرة المتورطين في كل أشكال الرق أو الممارسات الشبيهة بالرق. وتشمل تلك الممارسات بيع الأطفال والاتجار بهم وإسار الدين والسخرة والدعارة.

وترى زامبيا وجوب وقف كل أنواع تجنيد الأطفال الآن. ومن أجل كل أطفال العالم نحتاج إلى فرض حظر شامل على استخدام الأطفال جنودا إذا كانت أعمارهم تقل عن ١٨ عاما.

أما ظاهرة الأسلحة الصغيرة والخفيفة فقد أوجدت دينامية جديدة ومقلقة في الحروب الحديثة. وقد أدت إلى توسع كبير في إشراك الأطفال حديثي السن بصفتهم ضحايا وجناة. فالبنادق اليدوية والمسدسات والمدافع الرشاشة والقنابل اليدوية والألغام الأرضية المضادة للأفراد، جميعها أسلحة تختار في الصراعات التي يستخدم فيها الأطفال جنودا ومحاربين. والأسلحة الخفيفة تلحق الضرر باليافعين وتدمر حياتهم.

ولذا ينبغي أن تكون قضية الأسلحة الصغيرة والخفيفة مسألة تشغل البال العام، في المجتمع الدولي عموما ومجلس الأمن خصوصا. ولذا فنحن نحث المجلس على اتخاذ خطوات ملموسة لوضع ضوابط لتدفق الأسلحة الصغيرة والخفيفة على الساحة الدولية.

ولم يسفر وجود القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان في كل البلدان التي مزقتها الحروب عن تحسن في مستوى المعيشة للمدنيين العاديين الأبرياء بمن فيهم الأطفال. ولا يوجد التزام على الإطلاق بهذه الأعراف الدولية. وليس هناك سوى سخرية سادة الحروب ومؤيديهم من تلك المعايير الدولية. فيجب أن يظل هذا تحديا للمجتمع الدولي، وينبغي لمجلس الأمن أن يجد أساليب أكثر دواما وفعالية للإمساك بالجناة ومساءلتهم، ولكفالة تمسك كل المعنيين بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي.

ونحن ندعو الأطراف المشتركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في صراعات، إلى أن تحترم القواعد الدولية القائمة، وأن تبذل كل ما في وسعها لحماية الأطفال من العنف، ونعيد تأكيد المبدأ الأساسي القائل إن الأطفال يجب أن يعيشوا طفولتهم في سلام وحرية وأمان، طفولة خالية من الاعتداء والعنف والاستغلال.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل زامبيا على الكلمات الرقيقة التي وجَّهها إلى بلدي وشخصي.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل موناكو. أدعوه إلى اتخاذ مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد بواسون** (موناكو) (تكلم بالفرنسية): يسر وفد موناكو، سيدي الرئيس، أن يراكم تترأسون مجلس الأمن أثناء شهر آب/أغسطس، ونهنئكم تهنئة حارة. وأننا نشعر بالامتنان البالغ لكم على اتخاذكم مبادرة إدراج مسألة الأطفال والصراعات المسلحة في جدول أعمال المجلس وهي مسألة هامة. ونعرب أيضا عن خالص شكرنا للسيد أوتونو على بيانه. فهو لم يظهر كفاءة كبيرة فقط وإنما أيضا درجة عالية من الحساسية بوصفه الشخص الذي عينه الأمين العام ليكون ممثله الشخصي بشأن هذه المسألة المؤلمة.

إن المعلومات التي تصلنا بصورة منتظمة بشأن الصراعات المسلحة التي تنشب الآن في العديد من أجزاء العالم تلقي الرعب في قلوبنا. ويتأكد ذلك بصورة أكبر حيث يبدو أن احترام القواعد الأخلاقية لقانون الحرب والقانون الإنساني أخذ يتضاءل أكثر فأكثر، مما يمهد الطريق أمام عودة متوحشة للبربرية. ويبدو لأكثر المراقبين حذرا وكفاءة أن القرن العشرين هذا، الذي آذن بالانتهاء، قد شهد تباطؤا، ولكن نأمل ألا يكون نهاية للتقدم الذي أحرزته البشرية والآمال التي وضعت في تقدمه الأخلاقي. إن محنة عدد متزايد من الأطفال المشاركين في الصراعات المسلحة تكشف الكثير من هذه الظاهرة في هذا المجال، إذ أن أسبابها ليست دوما دقيقة جدا أو محددة تحديدا جيدا. فهؤلاء الأطفال الذين يلقنون الأفكار ويستخدمون كسعاة وجواسيس ومقاتلين وجلادين برغم إرادتهم، أو، والأسوأ، يستخدمون كقنابل بشرية تحت تأثير التهديدات أو المخدرات، ما عادوا أسياد أنفسهم. لقد أصبحوا بالنسبة للأطراف المتحاربة، وبالنسبة لأمراء الحرب المتغطرسين المعدومي الضمير تماما، أدوات مطواعة لتنفيذ أكثر أعمال العنف خساسة.

والتقارير التي قدمها لنا مؤخرا الأمين العام، وتقارير السيدة غراسيا ماشيل في ١٩٩٦، وهي الخبيرة التي عينها بناء على دعوة الجمعية العامة لدراسة أثر الصراع المسلح على الأطفال، وتقرير السيد أولارا أوتونو الممثل الخاص للأمين العام الذي قدمه مؤخرا، توفر لنا عناصر معلومات وتفكير نود أن نشيد بقيمتها ودقتها.

ومن بين الأفكار التي طرحت لتوضيح حجم هذه الظاهرة غير المقبولة، فإن بعضها يستحق دراسة خاصة. فنحن، على سبيل المثال، نتشاطر دونما تحفظ الفكرة القائلة بوجود أزمة في قيم الحضارة، التي يصعب فهم أسبابها على وجه اليقين، إلا أن آثارها تزداد سوءا يوما بعد يوم ليس فقط بالنسبة للمجتمعات المعنية، بل أيضا ومن دون شك بالنسبة لمجتمعات المستقبل التي لن يجد شبابها الأسس الأخلاقية والمعنوية لسلوكه الاجتماعي.

فجميع المجتمعات البشرية لديها اتجاه أولا وقبل أي شيء آخر لحماية النساء والأطفال ليس فقط بسبب ضعفهم، بل لأنها تعتبرهم مصدر مصيرهم. بيد أن هذه الحماية التقليدية والفعالة جدا تميل إلى الانحدار اليوم بنسب تثير الفزع. صحيح أن العديد من المجتمعات تتغير بشكل لا يرحم بسبب التأثيرات الخارجية، وتفقد في الوقت نفسه المعايير الأخلاقية التي كانت مرجعا لها - دون أن تتمكن من استبدالها - والتي شكلت في العديد من الحالات أسس العلاقات الشخصية داخل المجتمعات وفيما بينها.

وعليه، فإن الموقف الأناني والمتمحور حول الذات غالبا ما يطغى على الإرادة العامة، ويفكك ويقوض الأداء نفسه لهذه المجتمعات والعلاقات الإنسانية والاجتماعية التي تجمعها. وينطبق نفس الشيء على ما يرد غالبا من أدلة مخيفة على تطور العنف في مجتمعات اليوم، والأسوأ، حقيقة أن العنف غدا أمرا عاديا.

وهناك العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت أسباب هذا العنف. فجذورها متعددة ومتنوعة: سياسية واقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية. فالفقر والاستغلال والإفراط في انعدام المساواة والاضطرابات الاجتماعية، وكذلك التغيرات بجميع أنواعها، والتي تكون سريعة جدا أحيانا، هي مصادر واضحة لزعزعة الاستقرار والصراعات. فهي تشجع بصورة خاصة أشد الأفراد افتقارا إلى الأخلاق ومن يعانون من جوع لا يعرف الضمير إلى تولي السلطة إذ أن رغبتهم في السيطرة جامحة لا تطفئ أوار طموحاتهم، إن لم تكن انحرافاتهم، مع احتمال الإفلات من العقاب.

والتقدم التكنولوجي والآثار المترتبة عليه وبخاصة ما يتعلق بخصائص وطابع الأسلحة التي أصبحت فتاكة بصورة متزايدة في حين ازدادت خفتها وسهولة استخدامها، تركت أيضا أثرا على تزايد عدد الأطفال المشاركين في الصراع المسلح. فالضعف النسبي الذي يسم الأطفال وافتقارهم إلى التجربة والتدريب العسكري لم تعد تشكل عائقا خطيرا أمام نقل واستخدام أسلحة اليوم، وبخاصة الأسلحة الصغيرة.

والحملة ضد الألغام الأرضية المضادة للأفراد التي أفضت إلى اتفاقية أوتاوا، والاتفاقية قيد الإعداد لمناهضة الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة حيث الأطفال هم أول ضحاياها، ينبغي، وهذا أملنا الوطيد، أن تؤدي على الأقل إلى وضع رقابات أقوى للتقليل من استخدام هذه الأسلحة، إذا كان يستحيل حظرها. وهذه الخطوات وجميع المبادرات المتخذة في هذا الصدد تستحق التشجيع الجدي.

ولئن كان وضع معايير أخلاقية دولية ونظام دولي للقيم هو مسعى طويل الأمد يحقق تقدما ويمنى بنكسات باستمرار، إلا أنه مسعى يحتاج رغم ذلك إلى أن يكون ثابتا وأن يضطلع به دون إعاقة. وهذا يشكل ضمانة للمستقبل، وحكومة إمارة موناكو مقتنعة بذلك كل الاقتناع.

لقد احتفلنا لتونا في ١٢ آب/أغسطس بالذكرى السنوية الخمسين لاتفاقيات جنيف الأربع التي تشكل الصكوك الأساسية للقانون الإنساني الدولي، لكن يبدو أن تجاهل أحكامها آخذ في الازدياد. ونشير بشعور من الفزع إلى أن الصراعات الحالية لم تعد تراعي التمييز بين المقاتلين والمدنيين وبالتالي الأطفال، كما تنص على ذلك بصورة خاصة اتفاقية جنيف الرابعة وبروتوكولاها الإضافيان لعام ١٩٧٧.

كذلك يجري بصورة واسعة ومنتظمة انتهاك اتفاقية حقوق الطفل وبخاصة أحكام مادتها الـ ٣٨، وكذلك أحكام مادتيها ١٩ و ٣٤. والمجموعة الكاملة للصكوك الدولية المكرسة لحماية حقوق الإنسان يتم تجاهلها والاستهزاء بها تماما في الصراعات المسلحة في أيامنا هذه. ولذا فإن ردم الهوة بين المعايير القائمة وتنفيذها والتقيد بها يجب أن يكون بالتالي أولوية مطلقة للمجتمع الدولي ومؤسساته.

والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل الذي هو قيد الإعداد الآن، وحقيقة أن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ينص على اعتبار تجنيد الأطفال دون سن الـ ١٥ واشتراكهم في الأعمال القتالية جريمة حرب، هما من الإنجازات التي تحمل الأمل بالنسبة للمستقبل، إذا كفلنا تطبيقهما بدقة، ونجحنا في تقديم المرتكبين للمحاكمة. والواقع أننا في موناكو نعتقد بأن التنمية وتعزيز المعايير الدولية لحماية الأطفال ينبغي أن تستمر حتى إذا بدا تنفيذ المعايير المعتمدة صعبا وواجه عقبات حقيقية.

إن توليد وعي بالجهود الضرورية والمستمرة لإعادة الدمج الاجتماعي والجسدي وإعادة التأهيل النفسي للأطفال الذين هم من الأيتام واللاجئين والمشردين والمقعدين مدى الحياة وضحايا الصراع المسلح أو الأطراف الفاعلة فيه، بهدف التخفيف من محنتهم، يمثل مرحلة رئيسية ذات أبعاد كبيرة. ونرى أن التعليم والتدريب المهني والمعالجة والرعاية التي تتسم بالاهتمام، هي أمور ضرورية إذا أردنا أن نشكل ونعيد تشكيل أطفال الحرب وجعلهم بشرا أسوياء لا يعود العنف بالنسبة إليهم وسيلة التعبير الوحيدة أو الوسيلة الوحيدة للحصول على الاعتراف الاجتماعي.

إن القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن بند "الأطفال والصراعات المسلحة"، بما فيها القرار ٤٨/١٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ والقرار ٥١/٧٧ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، فضلا عن المناقشة الهامة التي كرسها مجلس الأمن فعلا لهذه المسألة في العام الماضي واختتمت ببيان رئاسي، أمور مكّنت من تعميق معرفتنا وتفكيرنا في هذا الصدد.

وإمارة موناكو التي تظهر دوما اهتماما خاصا بالأطفال في الحالات الصعبة، حساسة جدا لحالة الأطفال خلال الاعتداءات التي يتعرضون لها وبعدها على حد سواء. ونحن ندعم الأمم المتحدة ضمن الوسائل المتاحة لنا عن طريق تقديم تبرعات، ونسعى إلى مساعدة المنظمات الدولية غير الحكومية المكرسة لحماية الأطفال، وبعضها يتخذ من موناكو مقرا لها. وعلى سبيل المثال، تشجع سلطات موناكو على وضع برامج ثقافية وصحية واجتماعية بعيدة المدى ترمي إلى تحسين حالة الأطفال، ولا سيما في المناطق المحتاجة.

وتعتزم حكومة موناكو اعتزاما كاملا أن تواصل بذل جهودها في هذا الاتجاه، إدراكا منها بأن الإجراءات المتخذة، مهما كانت متواضعة، لا غنى عنها وأنه يجب أن تستمر لعدة سنوات بعد انتهاء القتال. وندرك أيضا أنه ولئن يبدو أن حماية الأطفال من الصراعات المسلحة ومن النتائج المترتبة عليها أمر حتمي، فمن الحيوي أيضا بذل جهود وقائية من أجل تجنب اندلاع هذه الصراعات التي تصاحبها المأساة والفوضى.

إن تعزيز وزيادة أشكال وطرائق حل النزاعات سلميا يجب إذن أن ينالا أيضا اهتمام المجتمع الدولي. وهنا، في مجلس الأمن الذي تتمثل مهمته الرئيسية في السعي الدائم إلى إحلال السلام والأمن في العالم، لا شك أنه من غير الضروري التذكير بهذا الأمر، ولكن مما هو أقل ضرورة إبراز أهمية إجراء بحوث في هذا الميدان. إن الدراسات المتعلقة بالنزاعات والسلام من وجهة نظر أكاديمية وعملية على حد سواء بشأن مصادر الصراعات أو أسباب العنف تمثل خطوات يمكنها بلا شك أن تسهم في التغلب على أكثر العقبات صعوبة في استعادة السلام وصونه في مناطق عديدة.

وبغية تحقيق هذا الهدف، يجب أن يتخطى علم السلام التفكير التقليدي. والسيد أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام، يتفهم بلا شك هذا الشاغل، حيث أنه ترأس ببراعة لسنوات عديدة الأكاديمية الدولية للسلام التي خلفت المؤسسة الدولية للسلام التي أوجدتها موناكو في عام ١٩٠٣. وينبغي أن ينظر إلى علم السلام في هذا السياق كعلم تطبيقي يرمي إلى منع الصراعات عن طريق تحليل مصادرها وتطورها بعمق وعلى أساس متواصل.

ونعتقد أن الحروب ليست حتمية. وهي ليست مقررة بصورة مسبقة. فهي، مثل المجاعة أو انتشار الأوبئة، نتيجة أحداث يمكن معرفتها وتحليلها وحتى السيطرة عليها إذا زودنا أنفسنا بالوسائل الكفيلة بذلك. وأية معرفة مكتسبة لمكافحة الحرب يمكن إذن في رأينا أن تظهر ليس بمثابة أعمال وتفاوض فحسب، بل أيضا مثلما يرد في تقرير السيد أوتونو، في برامج لرفع درجة وعي الرأي العام العالمي الذي لا يمكن أن ينكر اليوم ما له من وزن وتأثير معنويين على صنع القرار السياسي.

إن خطورة وضخامة المسألة المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن في هذا اليوم المؤرخ ٢٥ آب/ أغسطس يبرران إذن تبريرا كاملا عقد جلسة عامة تتخطى المجتمع المدني إلى الرأي الدولي في أوسع ما في الكلمة من معنى.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل موناكو على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجـّهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل أوكرانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد يلتشينكو** (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، في البداية اسمحوا لي أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في تهنئتكم على المبادرة التي اتخذتها ناميبيا في الوقت المناسب من أجل أن يعقد مجلس الأمن اليوم مناقشة مفتوحة بشأن هذه المسألة الهامة. إن القائمة الطويلة التي تتضمن أسماء المشاركين تدل بوضوح على أهمية بند جدول الأعمال المعروض على المجلس. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للممثل الخاص، السيد أولارا أوتونو، على إحاطته الإعلامية المفيدة التي قدمها في وقت سابق من اليوم، وأن أعرب عن دعم أوكرانيا القوي للجهود الدؤوبة التي يبذلها من أجل حماية الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة.

إن ظاهرة مشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة والأعمال القتالية هي ظاهرة قديمة جدا. فهي قائمة منذ أن بدأ البشر يشنون الحروب. ولكن المؤسف للغاية أن هذه الظاهرة لا تزال قائمة، وكذلك الحروب.

والواضح جدا أن سبب معاناة الأطفال من مشاركتهم في الصراعات المسلحة هي الصراعات نفسها. وبتركيزنا حتى الآن على هذه الحقيقة البسيطة جدا، فإنني لا أعني القول إن التدابير الرامية إلى حماية الأطفال في الصراعات المسلحة هي تدابير مسكنة.

وكما أشار إليه بالفعل عدد من المتكلمين السابقين، أود أن أؤكد على أهمية إدراك أن الصراعات الدائرة اليوم، حتى عندما تشارك فيها قوات مسلحة نظامية، لها في الغالب طابع مدني أو مشترك بين الأعراق أو داخلي. وحتى الآن، فإن الهدف الرئيسي للأطراف المتحاربة لا يكمن في إخضاع المجموعة المنافسة بل القضاء عليها أو إزالتها من الوجود. وفي هذه الحالة، لا يقع على لأطفال ضرر جانبي بفعل أعمال عدائية يرتكبها أي من الطرفين، بل يكونون هدفا مباشرا لها. والشيء نفسه يصدق على مشاركة الأطفال في القتال.

ولا شك أنه ليس هناك علاج وحيد لحل المشكلة، ومع ذلك، فإننا نرى أن أفضل حل يتمثل حتما في إزالة الحروب الداخلية حيث أنها تشكل أهم سبب للجرائم المرتكبة ضد الأطفال في الصراعات المسلحة. والمهمة بعيدة الأجل وهي ذات طابع عام. والمهم من حيث المبدأ، وما هو ممكن تحقيقه اليوم، أولا إنشاء آلية دولية من شأنها أن تعاقب على نحو فعال وحتمي مرتكبي الجرائم ضد الأطفال في الصراعات المسلحة. وفي هذا الصدد، لا يسعني إلا أن أذكر إشارة واضحة أرسلها المؤتمر الدبلوماسي في روما وأرست أساسا صلبا لإنشاء محكمة جنائية دولية فعالة وعالمية تشمل صلاحيتها الجرائم المرتكبة ضد الأطفال، بما في ذلك جرائم تجنيد الأطفال في القوات المسلحة، باعتبارها من أبشع جرائم الحرب.

وثانيا، يجب أن نسعى إلى تعزيز آليات وترتيبات إقليمية من أجل إجراء تحقيقات فورية ونزيهة ومحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد الأطفال. وثالثا، يتعيـّن أن ننشئ نظاما عالميا "للبحث عن المجرمين وإلقاء القبض عليهم" من شأنه أن يهيئ ظروفا تمنع مرتكبي الجرائم من إيجاد ملاذ لهم في أي مكان في العالم.

ولا يسعنا أن ننكر أن المجتمع الدولي كان ولا يزال منشغلا الى درجة كبيرة في هذا الأمر، وقد اتخذ عددا من الخطوات سعيا منه لوضع حد لاستمرار الإساءة للأطفال في الصراعات المسلحة. والقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، والبروتوكولان الإضافيين، والإعلان الخاص بحماية المرأة والطفل في الحالات الطارئة والصراعات المسلحة، وإعلان حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الطفل، يعترف بحق الأطفال في توفير الحماية المطلوبة لهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن مختلف الصكوك الإقليمية والوطنية توفر حماية معيـّنة للأطفال في الصراعات المسلحة.

وتشكل كل هذه الصكوك أساسا قانونيا كافيا لتوفير الحماية الواجبة لحقوق الأطفال. كما أنها تحظى بمشاركة الدول ودعمها على الصعيد العالمي بشكل عملي. ولهذا، فقد جرى وضع المعايير الدولية الرفيعة لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة، والمهمة الرئيسية الآن هي كفالة تنفيذها على نحو منتظم، وهذا يتطلب جهودا مشتركة أكبر من جانب الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة.

وفي الجلسة السابقة لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع في العام الماضي، أثيرت مقترحات بنـّاءة حول كيفية تعزيز حماية الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة. وقد سمعنا أيضا اليوم عددا من المقترحات

العملية الهامة. ويسر وفد أوكرانيا بصفة خاصة أن المجلس على وشك اعتماد مشروع قرار يتعلق بهذه المسألة بصفة خاصة لأول مرة في التاريخ. ونرى أن نطاقه شامل. وأود في نفس الوقت أن أذكر نقاط إضافية عديدة.

ونرى أن مجلس الأمن، بوصفه الجهاز المسؤول بصفة أساسية عن المحافظة على السلم والأمن، يمكن أن يواصل الاهتمام بأسباب معاناة الأطفال في الصراعات المسلحة. كما أنه ينبغي لمجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والهيئات الأخرى، أن تعمل معا على نحو أكثر تكاملا لكي تحول الاهتمام إلى ما يتجاوز تقديم المساعدة الإنسانية، وصوب مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكما نعلم جميعا، فإن العدد المتزايد للصراعات المسلحة، فضلا عن سماتها الوحشية والتي تعزى إلى حد كبير إلى الفقر وتناقص الموارد، مما يؤدي إلى هجرات سكانية على نطاق واسع، وبطالة، وتزايد الجرائم. وأحيانا تؤدي مجرد شرارة إلى نشوب نيران حرب طويلة ودامية، وبخاصة في المناطق التي يتكون سكانها من خليط عرقي أو ديني. وفي هذا الصدد، من المهم عدم التغاضي عن دور التنمية الاقتصادية المستدامة، وصون نسيج المجتمعات وتدعيمه، والتعليم.

وهناك مشكلة أخرى تتطلب الدراسة العاجلة، وهي كيفية رصد ومراقبة تدفقات الأسلحة إلى المناطق التي يتعرض فيها الأطفال على نحو منتظم للإيذاء والمعاملة الوحشية. وبالتالي، يمكن لمجلس الأمن أن يتخذ نهجا أكثر تمييزا عندما يوصي الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات معينة بغية كفالة تنفيذ الحظر على الأسلحة. وقد أتيحت لي مؤخرا فرصة تقديم معلومات إلى المجلس عن السياسات والممارسات الوطنية في أوكرانيا في هذا المجال. وعممت هذه المعلومات بوصفها وثيقة من وثائق المجلس S/1999/705.

أمـــا بالنسبـــة للجزاءات الاقتصادية التي يفرضها مجلـــس الأمـــن، فإن بلدي يؤيد بشدة فكرة استخدامها علـى النحـــو الواجـــب بحيث تستهدف المسؤولين بغية منـــع معـــاناة أكثر أجزاء السكان ضعفا، وهو النساء والأطفال.

ومسألة تسريح جميع الجنود العاملين الذين لم يبلغوا سن الـ ١٨ تتطلب أيضا الاهتمام العاجل. وفي هذا الصدد، نؤيد الجهود الجارية لتعزيز اعتماد بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل في أقرب وقت ممكن.

وتشارك أوكرانيا بفعالية في الجهود الرامية إلى منع جعل الأطفال ضحايا الصراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم، وإعادة تأهيل الأطفال الذين يعانون جسديا أو عقليا من الأعمال الوحشية التي ترتكب في الحروب. وبناء على دعوة من حكومة أوكرانيا، يجري الآن إسكان مجموعة من الأطفال من كوسوفو في مناطق استجمام للأطفال في بلدنا. وبمساعدة منظمة الأمم المتحدة للطفولة، يجري الآن إعداد مشروع خاص لإنشاء مركز دولي لإعادة تأهيل الأطفال في كريميا، في جنوب أوكرانيا، وسيفتتح قريبا جدا.

وأخيرا، نتطلع إلى قيام الأمين العام بمواصلة الاهتمام بهذه القضية الهامة ومتابعتها. فللأطفال الحق في الحياة، والحرية، والاحترام. فلنعمل معا على مساعدتهم.

**الرئيس** (تكلم بالنكليزية): أشكر ممثل أوكرانيا على كلماته الرقيقة الموجهة اليّ.

المتكلم التالي هو ممثل جنوب أفريقيا. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد كومالو** (جنوب أفريقيا) (تكلم بالنكليزية): إنه لمن نافلة القول، سيدي، أن أقول إنني، ووفد بلادي، يسرنا أن نراكم ترأسون هذه الجلسة الحاسمة لمجلس الأمن. بل إنني أود أن أتذكر أن أفرادا قليلين في كل جيل يكون لهم شرف الظهور أمام روادهم وقادتهم لكي يتمكنوا من قياس مرحلة التقدم في الحياة التي أحرزها تلاميذهم. وطيلة سنوات كثيرة قضيتها في المنفى، كنت بين المحظوظين القليلين الذين استمعوا إليكم وأنتم تـُعلمون، وكنتم تـُعلمون بحماس، أن الأمم المتحدة كانت، ولا تزال، متمكنة ومستعدة للعمل بحسم في المنعطفات التاريخية الهامة بما تتطلب الحالة. وأعتقد أن هذه هي اللحظة التي يتعين على هذه الهيئة أن تتخذ موقفا لمصلحة الأجيال القادمة، أي الأطفال الذين يتورطون في حروب شرسة في جميع أنحاء العالم.

ولهذا يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره لناميبيا لاختيارها أن تجري نقاشا ثانيا عن حالة الأطفال في الصراع المسلح. ولدينا سببان أساسيان للاعتقاد بأن هذه الجلسة لم تكن لتعقد في وقت أفضل. فأولا، نأمل في أن هذه المناقشة الهامة تؤكد الحاجة المستمرة لتعزيز وحماية الأطفال المتضررين من الصراع. وثانيا، نعتقد أن هذه المناقشات تساعد على التأكد من أن المجلس يواصل وضع هذه المسألة قيد نظره.

وأثناء الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة في عام ١٩٩٧، اعتمدت الأمم المتحدة الدراسة والتقرير الأولين، اللذين صدر بهما تكليف من الأمم المتحدة، عن حالة الأطفال في الصراع المسلح. وترأست هذه المهمة سيدتنا الأولى السابقة، السيدة ماشيل، بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). ولأول مرة، أعرب المجتمع الدولي بأجمعه عن انشغاله العميق إزاء تعذر الدفاع عن حالة الأطفال في جميع أنحاء العالم. ومما يؤسف له أنه منذ إصدار هذا التقرير التاريخي، أجبر أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ طفل تحت سن الـ ١٨ على الحرب في صراعات تدور في جميع أنحاء العالم.

وفي الوقت الحالي، لا يزال هناك الكثير من الأطفال الذين يجبرون على الانخراط في الحرب، رغما عنهم. وتقترن عمليات الاختطاف هذه بالإيذاء الجنسي والاستخدام الوحشي للأطفال على نحو لا يوصف. ومما يبعث على المزيد من قلقنا محنة الإناث من الأطفال. ولا نزال نتلقى تقارير مزعجة عن إجبار الفتيات الصغيرات على العبودية الجنسية وغيرها من الممارسات التي تعرضهن للأمراض المهلكة، مثل فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز. ويجب إيقاف ذلك، فقد فاض الكيل.

وفي هذا الصدد، تؤيد حكومة بلادي إنشاء مناطق سلام في الحالات التي يتورط فيها الأطفال في صراعات مسلحة، بغية حماية هؤلاء الأطفال وتلبية احتياجاتهم الخاصة. ونعتقد اعتقادا جازما أن كارثة عالمية بهذه الضخامة تتطلب إرادة حاسمة من جانب المجتمع الدولي. فيجب علينا أن ننفذ برامج وأنشطة شاملة مانعة لإيقاف هذه المشكلة والضاء عليها في نهاية المطاف.

وتجنيد الأطفال واستخدامهم ليسا تحديا للقيم الإنسانية فحسب، بل وعقبة أساسية في سبيل التنمية الاقتصادية - الاجتماعية. والتحديات الاجتماعية والاقتصادية المفروضة على البلدان من جراء هذه الممارسات قد أحبطت، وتحبط، وستواصل إحباط التنمية الاقتصادية - الاجتماعية والتحول الاجتماعي.

ويود وفد بلادي أن يردد صدى القرار الذي اتخذته قمة دربن لحركة عدم الانحياز، التي أعرب فيها رؤساء الدول والحكومات عن عميق قلقهم إزاء الحالة الصعبة التي تكتنف الكثير من الأطفال الضحايا الأبرياء للصراع المسلح. وقد أدانوا تجنيد الأطفال، وتنظيمهم، وتوظيفهم في الصراع المسلح. واستمرت قمة حركة عدم الانحياز في حث البلدان الأعضاء على وضع حد استخدام الأطفال جنودا، وكفالة تسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.

ولأن أكثر من ٠٠٠ ١٥٠ جندي طفل يشاركون بشكل نشط في قتال عسكري في جميع أنحاء أفريقيا، اعتمد رؤساء الدول أو الحكومات الأفارقة الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاه الطفل في تموز/يوليه ١٩٩٠. والميثاق الأفريقي يكمل اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل ويبني عليها. وفي ذلك الميثاق أيضا دَون رؤساء دولنا أو حكوماتنا مسؤوليات الدول والمجتمع والأفراد في حماية حقوق الإنسان للطفل. وهذه أول معاهدة إقليمية لحقوق الإنسان للطفل. ونأمل أن تصدق على الميثاق دول أفريقية أكثر في وقت قريب. وندعو أيضا جميع الهيئات الحكومية الدولية الإقليمية أن تحذو حذو منظمة الوحدة الأفريقية، التي اعتمدت الميثاق.

في شهر تموز/يوليه الماضي، جدد رؤساء الدول والحكومات الأفارقة، الذين اجتمعوا في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية الذي عقد في الجزائر، عزمهم على العمل دون كلل لتعزيز حقوق ورفاه الطفل. وأكدوا من جديد التزامهم بمكافحة جميع أشكال استغلال الطفل، وعلى وجه الخصوص، وضع حد لظاهرة الجنود الأطفال.

وقبل انعقاد مؤتمر قمة الجزائر، يوم ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩، أعلن وزير دفاع جنوب أفريقيا أن حكومتي نفسها اتخذت قرارا بتعديل سياساتها الدفاعية الوطنية لرفع سن المجند في القوات المسلحة لجنوب أفريقيا من ١٧ إلى ١٨ عاما. وسياستنا تتمشى الآن مع الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاه الطفل، الذي وقعناه يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

ومن الجدير بالذكر أنه بينما كان البيان الرئاسي لمجلس الأمن عام ١٩٩٨ بشأن هذا الموضوع تطورا يلقى الترحيب، كان رأينا في ذلك الوقت، ولا يزال، أن بيانا من مجلس الأمن غير كاف. واليوم ندعو مجلس الأمن مرة أخرى إلى اعتماد مشروع قرار شامل عملي التوجه، مثل المشروع المعروض عليه الآن، وهذا ضروري لمواجهة محنة الأطفال المستخدمين كجنود. وإذا ما كان للمجلس أن يفشل في اعتماد مشروع القرار هذا، فإنه سيخاطر بأن يفسر عجزه عن التصرف بأنه افتقار للحزم في حماية الأطفال في هذه المرحلة الحاسمة. ونأمل أن يتوصل

المجلس في مداولاته إلى محصلة مفادها أن الوقت قد حان عشية ألفية جديدة لاتخاذ موقف ضد إساءة معاملة الأطفال على يد من يفضلون شن الحرب على صنع السلام.

وتود جنوب أفريقيا أن تعرب عن تأييدها القوي لولاية وأنشطة مكتب السيد أورالا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة. إن إرادته وعزمه على معالجة هذه المسألة بطريقة صحيحة، بإشراك العناصر الفعالة من الدول وغير الدول على حد سواء، يحظيان بتقديرنا وتأييدنا الكبيرين.

ونحن نتطلع بتوق إلى نظر مجلس الأمن الأول في تقرير الأمين العام عن أعمال متابعة التوصيات التي طرحت حتى الآن لحماية ورعاية الأطفال في حالات الصراعات المسلحة. ونعتقد أن التقرير سيكفل أن يبقي هذا الجهاز الموقر هذه المسألة الهامة قيد نظره.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جنوب أفريقيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي ممثل منغوليا، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد أنخسيخان** (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي شرفي أن أخاطب مجلس الأمن بشأن بند جدول الأعمال المعنون "الأطفال والصراعات المسلحة".

أود في البداية أن أعرب عن امتناني لكم، سيدي الرئيس، لمبادرتكم بتنظيم متابعة المناقشة المفتوحة للمجلس بشأن هذه المسألة الهامة، التي عقدت في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٨.

لقد رحب وفدي بمناقشة مجلس الأمن المفتوحة بشأن هذه المسألة باعتبارها وسيلة لاسترعاء الانتباه إلى محنة الأطفال في حالات الصراع وحالات ما بعد الصراع. كما رحب بالبيان الرئاسي الذي اعتمده مجلس الأمن بشأن هذه المسألة في العام الماضي، وأدان إدانة قوية استهداف الأطفال في الصراعات المسلحة. والمناقشة التي يجريها مجلس الأمن اليوم تجيء في أنسب وقت وهي ضرورية على حد سواء. إنها تمكننا من إعادة تركيز اهتمامنا على هذه المسألة مرة أخرى، واضعين في الاعتبار الخبرة السابقة. ومن المأمول أن يعتمد المجلس عقب هذه المناقشة، قرارا قويا عمليا فيرسل بالتالي رسالة واضحة من المجتمع الدولي بأن حماية الأطفال المتأثرين بالحروب والصراعات تندرج في قمة جدول أعماله وأن اعتماد تدابير قوية فعالة داخلية ودولية يحتاج إليه للتعامل مع هذه المشكلة.

ووفدي يتفق اتفاقا تاما مع المتكلمين السابقين على أن حماية الأطفال في الصراعات المسلحة أصبحت واحدة من أهم المسائل الملحة المتعلقة بالأمن الإنساني والقيم الإنسانية التي تواجه العالم. واليوم يعاني السكان المدنيون، وعلى الأخص النساء والأطفال أكثر من غيرهم في الصراعات المسلحة. إن ملايين الأطفال يستهدفون في الصراعات المسلحة؛ وتساء معاملتهم، ويختطفون، ويستخدمون في العمليات العسكرية ويقتلون. وفي حوالي خمسين بلدا، وربما أكثر من ذلك، يعاني الأطفال، سواء من الناحية البدنية أو النفسية، من آثار الصراعات المسلحة. والمسؤولية الكبرى الواقعة على ضمير الأمم المتحدة إنها سمحت، خلال العقد الماضي وحده، بأن يُقتل مليونا طفل، وأن يتحول مليون منهم إلى أيتام وأن يجرح أو يعوق بصفة نهائية ستة ملايين طفل. ومن المقدر أن عدد الجنود الأطفال وصل في ١٩٩٨، إلى أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠؛ وفي عام، زاد هذا الرقم إلى حوالي ٠٠٠ ٣٠٠. والتقرير الذي قدمه إلى مجلس الأمن في العام الماضي السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، وبيانه المستفيض المحفز للتفكير الذي أدلى به صباح اليوم، والتقرير الثري الذي قدمته السيدة غراسيا ماشيل، الخبيرة التي كلفها الأمين العام بدراسة أثر الصراعات المسلحة على الأطفال، كلها كاشفة ومثيرة للانزعاج. ومما يؤسف له، أن محنة الأطفال في الصراعات المسلحة، لم تتغير نحو الأحسن؛ بل ازدادت سوءا.

ونؤمن بأن من غير المجدي التكلم عن الأمن الإنساني إذا لم نتمكن من كفالة الحماية للأطفال في وقت الحرب أو في الصراعات المسلحة، وحماية حقوقهم بموجب القانون الإنساني الدولي. ونعتقد أن المجتمع، بدون حماية أطفاله، وهم أعضاؤه الصغار الأبرياء غير المحميين، لا يمكن أن يكون منصفا أو مستقرا أو مزدهرا. وجميع المجتمعات ملزمة من الناحية الأخلاقية بحماية الأطفال وتهيئة جميع الظروف الضرورية لتنميتهم وتعليمهم ورفاههم. والدول مطالبة بأداء دور هام. إن حماية الأطفال والعزل هي ببساطة، المعيار الحقيقي لقياس التزام أي دولة بحقوق الإنسان وكرامته.

إن النظر في هذه المناقشة المفتوحة بمشاركة أعداد كبيرة من الدول الأعضاء في الآثار السلبية للصراعات المسلحة على الأطفال، أمر مهم لا لاسترعاء اهتمام المجتمع الدولي مرة أخرى إلى هذه القضية الملحة فحسب، بل ولتحديد السبل العملية الملائمة للتغلـُّب على هذه الفظاعة. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي تأييدا تاما التوصيات الواردة بالنسبة لمجالات الاشتراك الخمسة التي بيـَّنها الممثل الخاص للأمين العام في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن في عام ١٩٩٨.

وبوسع الأمم المتحدة أن تؤدي، بل يجب أن تؤدي دورا هاما في الجهود المبذولة للتغلـُّب على انتهاكات القانون الدولي التي يـُجر فيها الأطفال إلى الصراعات المسلحة أو هم يتأثرون بها. وهذا هو سبب تأييدنا لعمل الممثل الخاص للأمين العام ولجميع جهود الأمم المتحدة الأخرى في هذا الصدد. وينبغي أن يستمر عملهما بل وأن يعزز.

وفي هذا السياق، يؤيـِّد وفدي الاعتماد المبكـِّر للبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة. كما أن لوفدي أملا وطيدا في أن يفرغ الفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان، والذي يصوغ البروتوكول الاختياري للاتفاقية، من عمله وأن يقدم النتائج إلى الجمعية العامة من خلال اللجنة. ونرى أيضا أن إنشاء محكمة جنائية دولية قوية لن يقوم بدور إيجابي في محاكمة مرتكبي هذه الأفعال الجنائية فحسب بل وبدور وقائي أيضا. ولذا ينبغي ألا يـُدخـَّر جهد في سبيل تعزيز المحكمة وقيامها بعملها في أقرب وقت ممكن.

والقرن المقبل هو قرن الأطفال. ولذا فعلينا مسؤولية حماية الجيل الفتي وجعل حياتهم أكثر أمنا وأمانا. وفي السياق العريض تصبح أكفأ وسائل حماية الأطفال هي درء حالات الصراع في المقام الأول.

وفي هذا السياق، تولي منغوليا أهمية كبيرة للدبلوماسية الوقائية، وأنشطة حفظ السلام وتدابير بناء السلام التي تتخذها الأمم المتحدة، ولا سيما في المناطق المتأثرة بالصراعات المسلحة. وفي هذا الصدد ينبغي للأمم المتحدة أن تتصدى على النحو الصحيح للأسباب الجذرية المختلفة للصراعات المسلحة، وأن تتلمس السبل لدرء وتحاشي حالات الصراع.

وترى منغوليا أنه على مجلس الأمن ألا يكتفي بالإدانة الشديدة لاستهداف الأطفال في حالات الصراع المسلح، بل أن يتخذ الخطوات الملموسة القانونية والسياسية وغيرها للتغلـُّب على تلك الحالات. ولذا فنحن نؤيد تأييدا تاما التدابير المتعلقة بهذه المسألة التي ستتخذ حسبما هو مبيـَّن في مشروع القرار. ومن ثم ينبغي لمجلس الأمن أن يؤكد بما لا لبس فيه استعداده للنظر في الاستجابات المناسبة للحالات التي يستهدف فيها الأطفال على وجه التحديد، ولأن يبقي المسألة قيد نظره إلى أن يحرز فيها تقدم هام. ونحن متفقون على أن يطلب إلى المجلس في غضون ذلك أن يقدم تقريرا عن الحالة في خلال عام.

وختاما، اسمحوا لي بالإعراب عن تأييد وفدي التام لأن تنظم عند اللزوم مناقشة مفتوحة للمسائل التي تؤثـِّر على السلم والأمن الدوليين بصفة عامة وللقضايا التي يمكن اعتبارها صورا من التدابير الوقائية والدبلوماسية الوقائية. فالنظر في هذه المسائل التي تهم كامل أعضاء الأمم المتحدة يمكن أن يفيد المجلس بتزويده بالخبرات الثرية وبإدراج المدخلات والمساهمات العملية الحقيقية من الدول الأعضاء.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل منغوليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي هو ممثل السودان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد عروة** (السودان) (تكلم بالعربية): يسعدني بداية أن أتوجه لكم بخالص التهنئة لتقلد بلدكم الشقيق الذي يعتبر قلعة من قلاع التحرر الأفريقي رئاسة أعمال المجلس لهذا الشهر. وأعبـِّر عن سعادتنا بأن نراكم أنتم شخصيا، سيادة الوزير، تترأسون هذا المجلس والشكر موصول لسلفكم وفد ماليزيا الشقيق لرئاسته النشطة للمجلس في الشهر المنصرم. واسمحوا لي أيضا، سيدي الرئيس، أن أشيد بمبادرة وفدكم في عقد وتنظيم هذا الاجتماع الهام الذي يعكس حرص واهتمام ناميبيا على بحث وإيجاد الحلول الناجعة لمسألة الأطفال في النزاعات المسلحة التي تهم المجتمع الدولي، وبصفة خاصة أفريقيا.

كما أنتهز هذه السانحة لنعرب عن تقديرنا للجهد الذي ظل يبذله السيدا أولارا أوتونو الممثل الخاص للأمين

العام المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة للتعريف بأبعاد هذه المشكلة ومبادراته البنّاءة في هذا الصدد. ونشيد بالتقرير الوافي الذي قدمه والشرح الضافي لموضوع الأطفال والنزاعات المسلحة.

تشكل النزاعات المسلحة استمرارا لمعاناة السكان وبشكل خاص الفئات الضعيفة مثل الأطفال والنساء، كذلك فإن الآثار السالبة المترتبة عليها، ونتائج ذلك على المدى الطويل، تؤثر بشكل مباشر على وجود مناخ ملائم للسلام والاستقرار. ولا تزال قناعتنا الراسخة هي أن الحل النهائي لهذه المعاناة يكمن في معالجة أسباب النزاعات سواء كانت عرقية أو اقتصادية أو تنموية، وتلك ذات الأبعاد الخارجية، باعتبار ذلك السبيل الوحيد لتجنب الويلات الناجمة عن هذه النزاعات. ويرى وفد بلادي ضرورة إيلاء الاهتمام اللازم بالأطفال في مثل هذه الظروف، وحشد الجهود لوقف هذه النزاعات والعمل على إعادة إدماج المتأثرين بالحرب والأطفال منهم بوجه خاص، داخل المجتمع، وإعادة بناء وتأهيل البنى التحتية لمناطق النزاعات بعد إحلال السلام.

ومن جانب آخر فقد جاء انعقاد المؤتمر الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية في عاصمة بلادي، الخرطوم في كانون الأول/ ديسمبر من العام الماضي، والتوصيات التي صدرت عنه حول اللاجئين والمشردين داخليا وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالأطفال والنساء في إطار الاهتمام الذي توليه المنظمة الأفريقية لهذه المسألة الهامة التي تتأثر بها القارة الأفريقية بصورة مباشرة.

يود وفد بلادي أن يُطلع المجلس الموقّر على الجهود التي تقوم بها حكومة بلادي فيما يتعلق بمسألة الأطفال والنزاعات المسلحة، حيث تولي الحكومة اهتماما خاصا بهذا الأمر انعكس في جهودها المستمرة لإيجاد حل شامل ودائم للحرب في جنوب البلاد، إذ منحت الحكومة حق تقرير المصير لجنوب السودان، وتعاونت بصورة كاملة مع الأمم المتحدة لتسهيل انسياب المساعدات الإنسانية للفئات المتضررة. ولعل أهم هذه الجهود هي المبادرات المتعددة التي اتخذتها لوقف إطلاق النار وآخرها قرار الحكومة بإيقاف إطلاق النار في كافة أنحاء البلاد في الشهر الماضي. وأود أن أعلن هنا وأمامكم أن حكومة بلادي مستعدة تماما للدخول في وقف مستديم لإطلاق النار لحين انتهاء المفاوضات الجارية لإيجاد حل نهائي لمشكلة جنوب السودان. هذا إلى جانب الجهود المتواصلة للحكومة لبسط السلام والاستقرار في المناطق المتأثرة بالحرب، وحث المجتمع الدولي لبذل مزيد من الضغوط على حركة التمرد للجلوس على طاولة المفاوضات بصورة جادة.

لقد تعاونت بلادي تعاونا كاملا ومستمرا مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة فيما يتعلق بموضوع الأطفال، فقد استقبلت بلادي العام الماضي وهذا العام الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة، ورحبت على أعلى المستويات بالمهمة التي يقوم بها، وفي سبيل ذلك اتخذت من الخطوات العملية ما ييسر مهمته النبيلة. وفي هذا الصدد أرجو أن أشير للآتي: أولا، تؤكد حكومة بلادي التزامها المبدئي والتام بعدم تجنيد الأطفال للخدمة العسكرية تحت سنة ١٨ سنة، وقد وضعت من القوانين الوطنية والسياسات الحاسمة ما يكفل ذلك، علاوة على التزامها بالاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية الأطفال وحقوقهم.

ثانيا، أوفت حكومة بلادي بالتزامها بالسماح لبعثة الأمم المتحدة للقيام بمسوحات في منطقة جبال النوبة لتقييم الاحتياجات الإنسانية، وقدمت لها كل التسهيلات لأداء مهمتها حيث تمت في حزيران/يونيه الماضي.

ثالثا، تتعاون الحكومة مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك المبعوث الخاص للأمين العام للأطفال والنزاعات المسلحة، في اقتفاء أثر وإطلاق سراح الأطفال الذين تم اختطافهم من قبل قوى المعارضة في دول مجاورة ولم شملهم بأسرهم، حيث تم إطلاق سراح عدد منهم من بينهم ثلاثة تم إطلاق سراحهم العام الماضي إبّان زيارة المبعوث الخاص للسودان.

لقد استمعنا باهتمام هذا الصباح لما ذكرته السيدة ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية الموقرة حول اهتمام بلادها وحرصها على رفع المعاناة عن الأطفال في أفريقيا. ونحن، سيدي الرئيس، نقدر ذلك تماما ونأمل في أن تتبع قولها بالعمل وتعترف بخطئها في قصف مصنع الشفاء للأدوية في السودان في العام الماضي.

في الأسبوع الماضي، تجمعت أعداد غفيرة من الشعب السوداني في احتفال حزين أمام أطلال مصنع الشفاء للأدوية بمناسبة مرور عام على العدوان الأمريكي على مصنع الشفاء. لقد انقضى عام كامل منذ أن قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعدوانها الغاشم على مصنع الشفاء في بلادي ظلت خلاله المعلومات تتضح يوما بعد

يوم، وبات العالم بأسره يعلم أن هذا العدوان لم يكن فقط ناتجا عن استخبارات خاطئة، إنما كان ناتجا أيضا عن بصيرة عمياء.

وإننا كنا نتوقع من دولة عظمى كالولايات المتحدة أن تضرب لنا مثلا في الإنسانية والحق والعدل والإنصاف وتعترف بهذا الخطأ وتعوض أطفال السودان عن حرمانهم من المصدر الذي يوفّر ٧٠ في المائة من احتياج البلاد من الأدوية التي تقيهم من الأمراض والأوبئة ومائة في المائة من أدوية الحيوانات التي هي مصدر للحليب والغذاء.

نود أن نؤكد مجددا استمرار حكومة بلادي في التعاون مع المبعوث الخاص للأمين العام في جهوده لمعالجة مشكلة الأطفال في النزاعات المسلحة. وفي هذا الصدد، نرى أنه من الضروري أن تتم معالجة هذه المشكلة وفق ما تقتضيه متطلبات الشفافية، وأنه ينبغي إعطاء مشكلة الأطفال في النزاع المسلح الأهمية القصوى التي تستحقها دون الوقوع في فخ التركيز على منطقة دون أخرى.

إن ما أشرنا اليه يشكل أهمية فائقة بالنسبة لبلادي، حيث ظلت حركة التمرد في جنوب السودان منذ سنوات عديدة تختطف أعدادا كبيرة من الأطفال الأبرياء وتجندهم قسرا في صفوفها كمقاتلين، وتحرمهم من العودة الى ذويهم. وقد كانت هذه الممارسات محل اهتمام الصليب الأحمر الدولي منذ سنوات، ولكنها لم تجد الاهتمام من المجتمع الدولي الذي كان ينبغي أن يوجه الإدانة والشجب لحركة التمرد لممارساتها هذه.

إن وفد بلادي يدعم الجهود التي يقوم بها الممثل الخاص والرامية الى مساندة وتدعيم التراث والقيم والأعراف الخاصة بالمجتمعات المحلية وحمايتها من التدهور والاندثار، لما لتلك القيم من أهمية بالغة في تربية النشء. كما نذكر بالتقدير الدراسة التي قدمتها السيدة غراسيا ماشيل من قبل حول أثر النزاعات على الأطفال. كذلك يرى وفد بلادي ضرورة تقديم الدعم اللازم للممثل الخاص في مهمته وجهوده المستمرة لرفع الوعي بهذه المشكلة الخطيرة.

لقد أطلع وفد بلادي على مشروع القرار المقدم من ناميبيا حول الأطفال والنزاعات المسلحة. إننا إذ نقدر اهتمام الدول الأعضاء في مجلس الأمن بهذه المسألة، نحثها مجددا على بذل مزيد من الجهود العملية لوضع حد لمعاناة الأطفال في مناطق النزاعات في إطار التنسيق الكامل مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالإضافة الى هيئاتها ووكالاتها المتخصصة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): **أشكر ممثل السودان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى بلدي وإليّ.**

المتكلمة التالية المدرج اسمها في قائمتي ممثلة كينيا. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

**السيدة أوديرا** (كينيا) (تكلمت بالانكليزية): سيدي الرئيس، تثني كينيا ثناء حارا على وجود ابن بار لأفريقيا هنا اليوم. إن كفاح بلدكم الشجاع من أجل الحرية، وهو ما عززتموه بنشاط هنا في الأمم المتحدة بصفتكم ممثلا للمنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية معروف جيدا. لذلك يسرنا أن نراكم تترأسون مناقشة نأمل في أن تتمكن من الإسهام في أن يتمتع الأطفال بحرية عدم المشاركة في الصراعات المسلحة.

واسمحوا لي أن أنضم إلى وفود أخرى في توجيه الشكر إليكم على اتخاذكم المبادرة بعقد هذه المناقشة بشأن موضوع أصبح للأسف مألوفا في قارتنا. وأود أيضا أن أعرب عن عميق تقدير وفد بلادي للجهود الدؤوبة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، السيد أولارا أوتونو، ليس في اطلاعه شخصيا على حالة هؤلاء الأطفال الخصوصيين فحسب، بل أيضا في محاولة تعميم محنتهم على العالم بأسره، على الرغم من القيود اللوجستية والإدارية. إننا نشجع السيد أوتونو وفريقه على مواصلة عملهم الخيّر.

أتذكر أنه قبل أكثر من عام بقليل، وفي مناقشة مشابهة، أعرب وفد تلو الآخر عن الغضب إزاء عدد الأطفال المعنيين ومدى الاعتداءات التي يتعرضون لها في حالات الصراع، حيث يكون الأطفال الضحية الرئيسية. والمؤسف أنه على الرغم من انتشار إدانة استهداف الأطفال الأبرياء في الصراعات المسلحة، لا يزال المجتمع الدولي يشهد هذه الأهوال تكرارا في أنحاء عديدة من العالم. ونعرف أيضا أن كل طفل يتعرض لأعمال وحشية، من المحتمل، أن يقوم ذلك الطفل يوما ما، إن ما لم تحدث له تغيرات مذهلة نحو الأفضل، بإساءة معاملة إنسان ضعيف آخر أو بمهاجمته. وتنشأ حلقة مفرغة من العنف تؤدي إلى نوع من الاعتداءات والمذابح الانتقامية والتي أصبحت بما يدعو إلى الحزن ظاهرة مشتركة لنشراتنا الإخبارية وأعمدة صحفنا.

إن وسائط الإعلام تساعد في تسليط الضوء على جرائم يعجز وصفها ترتكب ضد مَن لا صوت لهم - أي ضد الأطفال في الصراعات المسلحة. فمَن منا لم يحاول أن يمحو من مخيلته صورة ضحايا الاغتصاب أو التشوية أو سوء التغذية؟ فهم في أغلب الأحيان ضحايا سُلبت منهم طفولتهم. وبما أنهم سلبت منهم تلك الهدية الثمينة التي نسلّم بها في أوقات السلام، فكيف لنا أن نعيد إدماجهم في المجتمع؟ كيف نساعد ليس على تضميد الجراح الجسدية للأوصال المقطعة فحسب، بل أيضا الجراح العاطفية الناجمة عن جرائم جنسية عنيفة؟ وكيف لنا بالطبع أن نعمل على أن يستعيد ثقتهم بالبشرية عندما تكون البشرية نفسها في غياب؟

إن ما من شيء يمكن أن يوقف نمط ودورة هذا العنف سوى القيام بعمل حاسم. ولمجلس الأمن القدرة على الاضطلاع بدور ريادي ليس في منع تجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم فحسب، بل أيضا في كفالة حماية حقوقهم كأطفال. والواقع أنه منذ أصدر مجلس الأمن بتاريخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، بيانه الرئاسي بشأن مشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة أُحرز بعض التقدم في تحديد العناصر الجنائية في إطار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية، بما في ذلك الجرائم التي تخلّف أثرها على الأطفال في حالات الصراع المسلح. ويعتبر وفد بلادي هذا الأمر تطورا إيجابيا القصد منه إعادة تأكيد التزام الدول الأعضاء بمحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي.

ويتعين علينا على نحو متزايد أن ننظر إلى ما هو أبعد من نزع سلاح الجنود الأطفال وتسريحهم. ويتعين علينا أن ننظر في كيفية إرساء التدريب والتشجيع عليه وبناء القدرات على المستويات المحلية للذين يتعاملون مع الأطفال في حالات ما بعد الصراع. ويجب أن نكون قادرين على تقييم ومعالجة الأثر الناجم عن الضرر العاطفي المتأتي من انتهاكات حقوق الطفل. ولو سمح لي بإعادة صياغة أنشودة للأطفال عن تعثر وسقوط طفل لقلت إننا يجب أن نمسك بيده لينهض من جديد. ويمكن للمجتمع الدولي أن يحدث فرقا إيجابيا في التعامل مع هذه المشكلة المعقدة عن طريق الأخذ بنهج كلي متكامل ذي توجه نحو العمل يضم عناصر السياسة الاجتماعية والإرادة السياسية والالتزام الاقتصادي والمالي.

أخيرا، من المعروف جيدا أن الطريق إلى الجحيم معبد بالنوايا الطيبة. ومالم نؤيد المبادرات والأنشطة التي يضطلع بها الممثل الخاص لدى مواصلة العمل عن كثب مع برامج وصناديق ووكالات منظومة الأمم المتحدة، فإن أفضل نوايانا لن تترجم إلى أعمال. وفي هذا الصدد، ينبغي بذل جميع الجهود لتعبئة الأموال الكافية دعما للجهود التي يبذلها باسم هذه الفئة الخاصة من الأطفال. ونحن من جهتنا سنواصل تقديم ما أمكننا من مساعدة، لا سيما في سياق مجموعة الأصدقاء. فمن منا عندما يسأل تقديم سمكة إلى طفل يقدم له أفعى؟ فلنقدم إليهم السمك ليأكلوه. وإننا مدينون لهم بذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثلة كينيا على الكلمات الرقيقة التي وجّهتها إليّ.

المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل مصر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد أبو الغيط** (مصر): أود في بداية كلمتي أن أعرب عن سعادتي لرؤيتكم تترأسون جلسة المجلس اليوم وأن أعرب عن تقدير وفد بلادي العميق لكم ولبلدكم الشقيق، كما أود أن أتقدم بالتحية والشكر للسيد أولارا أوتونو على جهوده المضنية وإسهاماته الثمينة في تعزيز حقوق الأطفال أثناء الصراعات المسلحة، وأن أؤكد على التزام بلادي التام بمساندة كافة الجهود المبذولة في هذا المجال.

يعد الاهتمام بتنمية الطفل، بدنيا وذهنيا ونفسيا، واجبا وضرورة اجتماعية واقتصادية لكل دول العالم بمختلف ثقافاتها وحضاراتها، وبغض النظر عن نموها الاقتصادي وتقدمها العلمي. ولا شك أن نجاح القمة العالمية للطفل عام ١٩٩٠ في وضع عدد من الأهداف الطموحة لخدمة الطفولة والتنمية، بالإضافة الى قيام ١٩١ دولة - حتى الآن - بالتصديق على اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩، لأبلغ دليل على التزام المجتمع الدولي بالحفاظ على حقوق الطفل وقدراته، والرغبة في العمل الجاد للارتقاء بشؤونه وحماية كرامته.

ولكن، وبالرغم من المكاسب والانجازات الهامة التي تم تحقيقها خلال هذا العقد، شهد العالم عددا من العوامل التي أثرت سلبا على الأطفال في كثير من المناطق في العالم، مثل الأزمات الاقتصادية وتفاقم الديون وانتشار الأوبئة والأمراض. ولعل أخطر هذه العوامل على الإطلاق هو اتساع رقعة الصراعات المسلحة، بما تشهده من تغيرات جذرية طرأت على طبيعتها في السنوات الأخيرة، من حيث تجاهل قواعد القانون الدولي، خاصة القانون الإنساني الدولي - والى حد إيذاء المدنيين بكافة

الصور والأشكال وهو ما نتج عنه استفحال مشاكل الأطفال في مناطق النزاعات المسلحة بالرغم من كافة الجهود الدولية الساعية الى منع تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة والمطالبة بتسريح هؤلاء الأطفال الجنود وجمع شمل الأطفال المنفصلين عن أسرهم وحمايتهم من العنف المنظم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم بشكل كامل في مجتمعاتهم وديارهم.

قبل أن أستطرد في الحديث عن الموضوع قيد النقاش، أود أن أؤكد على موقف مصر الثابت الذي سبق وأن أوضحناه أمام المجلس الموقر في شباط/فبراير الماضي، من ضرورة النظر الى مسألة حماية الأطفال في الصراعات المسلحة في إطار أوسع وهو حماية كافة المدنيين. وإننا، إذ نتطلع الى تقرير الأمين العام حول مسألة حماية المدنيين في الصراعات المسلحة والذي طلب اليه إعداده إثر اجتماعات المجلس حول هذا الموضوع، نود أن نشير الى النقاط التالية التي نرى ضرورة أخذها في الاعتبار عند تناول مجلس الأمن للموضوعات الإنسانية.

أولا: ضرورة تعامل المجلس مع هذه الموضوعات في إطار من الاحترام الكامل للتوازنات الدقيقة بين الأجهزة الرئيسية التي حددها ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة الدور الأصيل للجمعية العامة، بالإضافة الى الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة وخارجها، حكومية وغير حكومية، التي تمثل حماية السكان المدنيين شاغلها الأول.

ثانيا: أهمية قيام مجلس الأمن بأداء دوره في حل النزاعات التي تهدد الأمن والسلم الدوليين من جذورها، وبأسلوب شامل ومتكامل يعالج مسبباتها وظروف نشأتها بحيث لا يؤدي تفاقمها الى تعاظم العداء بين الأطراف المتنازعة أو ترتيب أوضاع إنسانية جسيمة مثل تشريد أو طرد السكان أو لجوئهم الى دول مجاورة، من ثم المساس بحرمة المدنيين - خاصة الأطفال - والدخول في حلقات مفرغة لا خروج منها.

ثالثا: محورية مبدأ عدم تعارض تنفيذ القانون الإنساني الدولي، مع الحاجة الى احترام تنفيذ أحكام الميثاق. فنحن نرحب، بل نؤيد، استعداد المجلس للتجاوب مع الحالات التي يتم فيها استهداف المدنيين أو استهداف إعاقة المساعدات الإنسانية عمدا، ولكن فقط في إطار الفصل السابع من الميثاق، وكذلك المادة ٣٩ منه، إلا أنه وفي حالات فشل المجلس في ممارسة مسؤولياته لأسباب خارج بحثنا الحالي، فإنه ينبغي دائما التفكير في جدوى الاستفادة مما يتيحه قرار الجمعية العامة المعني بالاتحاد من أجل السلم في هذا الصدد.

لقد آلينا على أنفسنا، نحن شعوب العالم، في ميثاق الأمم المتحدة، أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب، والحقيقة أننا فشلنا في ذلك فشلا ذريعا، فمثلما ورد في تقرير السيد أولارا أوتونو المقدم الى الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، لا تزال الحروب في العالم تقتل الملايين من الأطفال الذين صاروا إما هدفا لها أو أداة فيها بحيث أصبحوا يقاسون حاليا، فيما يقرب من ٥٠ بلدا في أرجاء العالم، من آثار النزاع وما بعده. وبالرغم من ارتفاع عدد من قتل من الأطفال أو خطف أو حوصر في الاشتباكات أو شوه بالألغام الأرضية المضادة للأفراد، فلا يزال عدد من حرموا من احتياجاتهم المادية والذهنية والعاطفية في المجتمعات التي تمزقها الحروب والنزاعات أكبر بكثير. فقد فقد الملايين منهم أسرهم وديارهم، ناهيك عن سنوات الدراسة وضياع الشباب، وأصيب البعض منهم بصدمات نفسية دائمة من جراء ما شهدوه وما عاشوه من أحداث.

وفي الوقت الذي تمثل فيه صكوك حقوق الإنسان، بما فيها اتفاقيـــة حقوق الطفل، واتفاقيات القانون الإنساني الدولي، وأهمها اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاها الإضافيان لعام ١٩٧٧ - معالم بارزة حقا في مجال حماية الأطفال في مناطق النزاعات المسلحة، فإن الفجوة بين هذه القواعد وتطبيقها على صعيد الواقع العملي واسعة ومتنامية بشكل غير مسبوق. وبالرغم من إيماننا التام بأن المسؤولية الرئيسية في سد هذه الفجوة، وفي تطبيق القواعد الدولية التي تحمي الأطفال أثناء الحروب، تقع على عاتق الحكومات في المقام الأول، إلا أننا أيضا على اقتناع بأن للمجتمع الدولي دوره الهام في تقديم المساعدات المادية والفنية اللازمة لحماية الأطفال وإعادة دمجهم وتأهيلهم نفسيا.

إن بلادي تناشد المجتمع الدولي بذل كافة الجهود لكفالة أو ضمان:

- ضمان التزام أطراف أي نزاع بحماية الأطفال من الاستغلال والاساءة والعنف والاغتصاب والتشريد والقتل.

- الالتزام بوضع حد لإفلات مستهدفي الأطفال من العقاب، ولعل النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي تم اعتماده في روما العام

الماضي يعد تطورا هاما في مجال حماية الأطفال في النزاعات المسلحة حيث ينص على تجريم تجنيد الأطفال واستخدامهم في تلك النزاعات سواء كانت داخلية أو دولية.

• الالتزام أيضا ببذل أقصى الجهود لسرعة اعتماد البروتوكول الاختياري الخاص بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، فالاتفاق على تحديد الحد الأدنى لسن التجنيد الإجباري سوف يعتبر إنجازا هاما للأجيال المقبلة في كل دول العالم.

• الالتزام لضرورة وضع ضوابط على عمليات نقل الأسلحة - وخاصة الأسلحة الصغيرة - الى مناطق الصراعات.

• الالتزام بتعبئة وتنسيق المساعدات الإنسانية والاستجابة لاحتياجات الأطفال التنموية بكافة صورها، من تعليم وصحة وخدمات اجتماعية وغيرها. وذلك في مرحلة ما بعد النزاع بغرض استبدال ثقافة العنف التي قد يكون نما عليها أطفال الحروب بثقافة السلام والتنمية.

إن الأطفال هم مستقبل الحضارة البشرية ومستقبل كل مجتمع، وتنميتهم والحفاظ عليهم وعلى حقوقهم مسؤولية مشتركة لنا جميعا ستجني الأجيال القادمة ثمارها إما حربا وعنفا أو سلاما وتنمية.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل مصر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى بلدي وإلي.

المتكلم التالي هو ممثل إندونيسيا، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد بوهان** (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، يود وفد بلدي أن يعرب عن تهانيه الخالصة لكم، السيد الوزير، بمناسبة تولي وفدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس. ونحن واثقون تماما بأن المسائل المعروضة على المجلس ستصل إلى خاتمة ناجحة تحت قيادتكم الحكيمة والقديرة.

اسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن تقديرنا لسلفكم، السفير حزمي آغام، الممثل الدائم لماليزيا، لقيادته الماهرة لأنشطة المجلس في الشهر الماضي.

وفد بلدي يرحب بالمبادرة بعقد مناقشات مفتوحة بشأن العديد من المسائل الحاسمة في مجلس الأمن في السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك مناقشة اليوم المفتوحة بشأن بند جدول الأعمال المعنون "الأطفال والصراعات المسلحة". ونحن نعتقد أن تلك الممارسات تؤدي في نهاية الأمر إلى أفكار ونهج عملية وواقعية للتغلب على المسائل التي تواجهنا ولحلها. وفي هذا الشأن، فإن وفد بلدي يتطلع قدما الى بحث مسائل هامة واستراتيجية أخرى تناقش في مجلس الأمن لتحويله إلى مجلس أمن أكثر شفافية وديمقراطية ومحاسبة، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بصيانة السلم والأمن الدوليين.

في هذا القرن، لا تزال حالة الأطفال في أجزاء عديدة من العالم حرجة نتيجة لصراعات مسلحة. ولما كانت هذه المشاكل تؤثر في ضمير الإنسانية، يجب أن نعقد العزم على مواجهة التحديات والتغلب على المشاكل. ونحن نتشاطر القلق بشأن نتائجها الضارة الواسعة الانتشار الطويلة الأجل على السلم والأمن والتنمية الدائمة.

وفي هذا الشأن، يود وفد بلدي أن يذكر بالملاحظة التي أبدتها السيدة نفسية مبوي، وهي خبيرة إندونيسية، بصفتها رئيسة للجنة حقوق الطفل خلال الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاتفاقية حقوق الطفل التي عقدت في شهر تموز/يوليه الماضي. فقد قالت إن استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة كان مثالا صارخا على القبول العالمي لانتهاكات حقوق الأطفال، وهذه مسألة لا يمكن تجاهلها بعد الآن.

إن الأطفال يشاركون في الصراعات المسلحة أساسا بطريقتين: أولا، باعتبارهم أدوات للحرب؛ وثانيا باعتبارهم ضحايا للصراعات المسلحة.

في الحالة الأولى، كما أشار السيد أولارا أوتونو الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، بحق في تقريره الوارد في الوثيقة A/53/482، ينبغي ألا يكون للأطفال دور في الحرب. إن الأطفال الذين تبدأ عقولهم في التشكل يستخدمون أدوات للحرب، وكثيرون منهم، إن لم يكونوا جميعا، لا يدركون إدراكا تاما أسباب وأهداف الصراع المسلح الذي يشاركون فيه.

ومن الملح، أن نذكر أنه ساد في السنوات الأخيرة اتجاه مثير للانزعاج، ألا وهو المشاركة المتزايدة للأطفال في الصراعات المسلحة، سواء بشكل مباشر أو غير

مباشر. ومن المقدر أن أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ طفل يخدمون في الوقت الحالي جنودا في صراعات في بعض أجزاء العالم.

إن الصلة بين الطفولة والعنف، وبخاصة في المناطق المتأثرة بالصراعات، ترجع إلى حد كبير إلى توفير الأسلحة الصغيرة. وقد اتخذ المجتمع الدولي السبيل الصحيح في سعيه إلى وضع قيود على نقل الأسلحة غير المشروعة، وبخاصة في المناطق المعرضة للنزاعات. لكن هذا ينبغي تحقيقه.

وإندونيسيا تلاحظ الجهود التي تبذلها وفود عديدة، وأيضا الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، لرفع السن القانوني للتجنيد وللمشاركة في الأعمال العسكرية عن طريق اعتماد بروتوكول إضافي للاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل. والجهود المبذولة في مجالات أخرى - مثل بحث ضرورة استئصال الظروف السياسية والاجتماعية الاقتصادية التي كثيرا ما تسهل تجنيد الأطفال واشتراكهم في الصراعات المسلحة، والاستجابة الفعالة لاحتياجات الأطفال المحاربين في حالات ما بعد انتهاء الصراع - تستحق أيضا دراستنا الجادة.

فيما يتعلق بالحالة الثانية، أصبح الملايين من الأطفال بالفعل ضحايا لنزاعات مسلحة إما شاركوا فيها أو أصبحوا ضحايا لها. وبينما نلاحظ هذه الحقائق، لا يمكننا أن نتجاهل الآثار البدنية والنفسية. إن الملايين من الأطفال فقدوا أجزاء من أجسادهم، وفي كثير من الأحيان نتيجة للألغام، بينما فقد كثيرون منهم ديارهم، وآباءهم وربما كرامتهم. وباختصار، ضاعت على العديد من الأطفال سنوات تعليمهم وشبابهم وحياتهم الطبيعية.

من المعترف به بشكل عام أن البرنامج المستدام للمساعدة في فترة بناء السلام بعد انتهاء الصراعات بالغ الأهمية لتعزيز السلم ولدعم قدرات إعادة التأهيل. وهناك عنصر حاسم لهذا النهج يركز على احتياجات الأطفال، الأطفال الذين يستخدمون أدوات في صراع مسلح والأطفال الذين يقعون ضحايا لذلك الصراع.

إن أي نهج ضيق لتناول هذه المسألة لا يمكنه أن يتناول تناولا ناجحا حجم هذه الحالة. ولذلك فإن نهج شامل يحتاج إليه، بينما يبقي على السمات الفريدة لكل ثقافة وكل مجتمع. وفي ضوء هذا، ينبغي التركيز فورا على مصادر الصراع. ومن الجدير بالذكر أن طبيعة ونطاق الصراع في الوقت الحاضر قد تغيرت تغيرا نوعيا. إن الصراعات المسلحة أصبحت داخلية الطابع أكثر فأكثر وتنشب داخل حدود دولة قائمة. وفي هذه الصراعات يقدر الضحايا المدنيون - وأساسا النساء والأطفال - بنحو ٩٠ في المائة من الإصابات. والنهج الأصيل المقبول على نطاق واسع لمواجهة الحالة والتغلب عليها أصبح حتميا الآن. وهذا النهج ينبغي أن يقوم على المبادئ التي حظيت بتأييد دولي واسع النطاق، بما في ذلك تلك التي تحكم العلاقات بين الدول.

ونحن نرى أن أي نهج قيد النظر ينبغي أن يتضمن الجوانب المتعلقة بالأطفال في الصراع المسلح في شتى الميادين الهامة كحفظ السلام وبناء السلام والمعونة والمساعدة الإنسانيتين. وبالإضافة إلى هذا، نرى أن أفضل طريقة للتصدي لحالة الأطفال هي إنشاء وتنفيذ اتفاقات للسلام والإغاثة والحماية والتدابير الاجتماعية الاقتصادية. وهذه النهج والتدابير لا يمكن أن تنفذها الحكومات التي تشهد صراعا مسلحا، بمفردها، بل يلزم لها بذل جهود متضافرة منهجية ومنظمة من جانب كل الجهات الفاعلة في المجتمع الإقليمي والدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة بل والمواطنون العاديون. وفي هذا الصدد ترحب اندونيسيا بالعمل الذي قام به الممثل الخاص في تصدر الجهود الرامية إلى الربط بين الاستراتيجيات القانونية والسياسية والإنسانية بغية تعزيز إعادة تأهيل الأطفال، وفي الوقت نفسه منع إشراكهم في صراعات تنشب في المستقبل.

ولا شك في أن مستقبل الحضارة الإنسانية ومستقبل كل مجتمع على حدة يعتمد على الأطفال. واستخدام الأطفال في الصراع المسلح هو إلقاء للظلال على مستقبلهم، لأن الأطفال الذين يتعرضون للعنف يغلب أن يحملوا في قلوبهم وعقولهم مخاوف وكراهية مما له تأثير على المدى الطويل. فلمجرد عدد الأطفال المشتركين والمضحى بهم في الصراعات المسلحة في أنحاء العالم، أصبح المستقبل في خطر، خاصة عندما تكون فرص التعليم لإعدادهم للحياة العملية، والتشاور لمساعدتهم على التغلب على آلام الأعمال العسكرية، فرصا محدودة. وواضح أنه يلزم الكثير من العمل لتخفيف معاناتهم ولنكفل لهم مكانهم الصحيح في مجتمعاتهم عن طريق برامج الدعم الكافية. وبوسع المجتمع الدولي أن يواجه الحالة الخطيرة المحتملة، في حالة عجزنا عن اتخاذ خطوات موقوتة وملائمة لحل هذه المشكلة.

وقد تجلى في هذا العام الزخم اللازم لبدء عملية إصلاح الحالة، وخاصة من نواحيها القانونية، عند الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل. وكان من الممكن وقتها أن تعتمد مشاريع بروتوكولات اختيارية، وفي هذه الحالة بروتوكول إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة. بيد أنه من دواعي اليأس وخيبة الأمل لدى كثير من الدول الأعضاء أن مشاريع تلك البروتوكولات لم تعتمد.

ونرجو أن تصل مناقشة اليوم إلى خاتمة مرضية باعتماد مشروع قرار يتصدى لضرورة معالجة الشواغل الخطيرة المتعلقة بالأطفال في الصراع المسلح.

ونود في الختام أن نشدد على أن الأطفال هم بالفعل مستقبلنا. ولهذا السبب ما برح الأطفال وحقوقهم، ينالون أعلى الأولويات في سياسات اندونيسيا الإنمائية. وتصاغ تلك السياسات على أساس أن رعاية الأطفال هي أساس رفاه الأمة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل اندونيسيا على الكلمات الرقيقة الموجهة إليّ.

المتكلم التالي هو ممثلة أنغولا. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

**السيدة كولهو دا كروز** (أنغولا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تقديرنا العميق لناميبيا، البلد الجار الشقيق، لاختيارها عقد مناقشة ثانية بشأن حالة الأطفال في النزاع المسلح. ونحن متأكدون، سيدي، بأننا سنصل بقيادتكم لمناقشة اليوم، إلى نتيجة موفقة.

ولئن كان الموضوع قيد المناقشة موضوعا مؤلما فإن من دواعي سرور أنغولا البالغ أنها تشارك في هذه المناقشة. ونرجو أن نتمكن بإسهامنا المتواضع من إلقاء بعض الضوء على قضية الأطفال في الصراع المسلح وأن نساعد في التوصل إلى انفراج مستدام في هذه الحالة، وهو أمر ظل المجتمع الدولي ينتظره منذ زمن طويل.

ونمتدح الجهود التي بذلها حتى الآن الممثل الخاص للأمين العام في سبيل رصد تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير السيدة غراسا. وتعيد جمهورية أنغولا تأكيد استعدادها للتعاون مع السيد أولارا أوتونو بأي طريقة تكون لازمة.

وكما يعلم الأعضاء بالتأكيد، فأنغولا أحد البلدان الكثيرة التي ظلت تواجه هذا النوع من المشاكل لعدة سنوات. والجهود التي تبذلها الحكومة لحماية الأطفال الواقعين في هذه الحلقة المفرغة، ولتخفيف معاناتهم، تعرقلها على الدوام أعمال العصابات المسلحة التي تواصل شن الحرب كوسيلة لبلوغ أهدافها.

وكما أوضحت السيدة ماشيل في تقريرها، فالصراعات المسلحة تؤثر بلا شك على العوامل الهامة في تنمية الطفل وخاصة من النواحي البدنية والعقلية والعاطفية. وإذ تدرك الحكومة الأنغولية هذا الواقع فإنها لا تدخر جهدا، رغم التحديات الأخرى التي تواجهها، في سبيل تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات التي تقدم المساعدة إلى الأطفال وإلى ضحايا الحرب بصفة عامة. ففي كل عام ترصد الحكومة ميزانية خاصة للتنمية الاجتماعية وخدمات الإدماج، وللمعهد القومي للطفل، بغية دعم المشاريع المحددة المتصلة بوضع يتامى الحرب مع أفراد عائلاتهم؛ وبناء الملاجئ ومرافق الإقامة المؤقتة لإيواء الأطفال الذين يطول زمن عثور أهليهم عليهم؛ وبناء المدارس والمراكز الصحية في المناطق المنشأة للإقامة المؤقتة للمشردين؛ وتوفير الأمن الغذائي؛ وتقديم التمويل للمنظمات غير الحكومية التي ترعى شؤون الأطفال من ضحايا الحرب الذين يعانون من الآلام والمشاكل النفسية الأخرى؛ وتصنيع الأطراف الاصطناعية؛ وإرسال الأطفال ضحايا الألغام الأرضية المضادة للأفراد وسائر المتفجرات إلى بلدان أخرى للعلاج، وذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية غير الحكومية.

وقد أنشئ المعهد القومي للطفل في عام ١٩٩٤ لغرض محدد هو التصدي لمشاكل حماية الأطفال وإدماجهم في المجتمع الأنغولي. ومقر هذه المؤسسة في لواندا ولها مكاتب في جميع أنحاء البلد. وبدعم من مختلف وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يقوم المعهد، بالاشتراك مع عدد من المنظمات الوطنية والدولية غير الحكومية ببذل مجهود دائم وفعال لجمع البيانات وتحديد الأطفال الأنغوليين ضحايا الحرب وإعادة توطينهم، ولا سيما منهم يتامى الحرب وأطفال الشوارع. وقد استقبل حتى الآن قرابة ٣٠ ٠٠٠ طفل في المراكز المناسبة؛ وأكثر من نصفهم أعيدوا للعيش مع أقاربهم.

وللأسف فإن جهد هذه الحكومة لم يقترب من تلبية الاحتياجات المتوقعة بسبب النقص في الموارد الملائمة.

ونحن نعترف بالدعم القيِّم من وكالات الأمم المتحدة التي ذكرتها، ومن المجتمع الدولي، لكن الحالة الصعبة الجديدة التي يواجهها بلدنا كانت لها آثار على أولوياتها، وعادت بعض المشاريع التي كانت قد قطعت شوطا كبيرا إلى الأمام، إلى مستوى مراحلها الأولى حين قاست من العراقيل.

ونشير هنا مثلا إلى مجال إزالة الألغام الأرضية. فالألغام أسقطت كثيرا من الضحايا من بين الضعفاء من النساء والأطفال. وفي عام ١٩٩٧ أفادت الوكالة الوطنية المكلفة بإزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد وغيرها من المتفجرات، بأن نحو ٢٠ في المائة من مجموع الألغام الأرضية التي يقدر وجودها في جميع أنحاء البلد، قد أزيلت. ولا نخطئ اليوم إذا قلنا إن العدد نفسه من الألغام قد بث من جديد.

وهذه القضايا الوطنية وغيرها إذا أضيفت إلى التوصيات الواردة في تقرير السيدة ماشيل تجعل حكومتنا تفكر، وتجعلها تؤكد عزمها على عدم انتظار عودة السلام، حتى تستأنف جهودها الإنمائية، كلما كان ذلك ممكنا. وما يجري من تنفيذ لبرنامج الاستقرار والانتعاش الاقتصادي لفترة السنوات الثلاث ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٠، الذي يدعمه صندوق النقد الدولي، ما هو إلا مثال على ذلك.

وتؤيد حكومة أنغولا تأييدا تاما اتفاقية جنيف الرابعة وبروتوكوليها الإضافيين فضلا عن اتفاقية الأمم المحدة لحقوق الطفل التي حددت مبادئ ومعايير حماية الأطفال وتمكينهم. وبالرغم من ذلك، وكما أعلن بعض الوفود من قبل، فإن حالة الأطفال المتضررين بالنزاعات المسلحة تنطوي على العديد من الجوانب الهامة وقد يكون من الطموح الشديد التصدي لجميع هذه الجوانب بإسهاب في مداولة اليوم.

وحاليا، فإن مشكلة الأطفال والنزاع المسلح تتدهور مع وصول الأزمة الإنسانية الخطيرة إلى درجات مأساوية. وفي هذا السياق، نود أن ننتهز هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا للمعونة المتعددة الوجوه التي تلقيناها حتى الآن من وكالات الأمم المتحدة ومن عدد من البلدان الصديقة، وهي المعونة التي ساعدتنا وإن لم تكن كافية على تلبية احتياجات تلك المجتمعات التي وقعت ضحية للحرب.

وفي ضوء النداءات الأخيرة التي وجهتها حكومة بلدنا إلى منظومة الأمم المتحدة، يحدونا الأمل في أن يكون بالإمكان زيادة الإسهامات المقدمة إلى نداء الأمم المتحدة الموحد من أجل أنغولا لعام ١٩٩٩، ماليا وعينا، من أجل تمكين الوكالات من التصدي بفعالية لمحنة الأشخاص المشردين داخليا، وبخاصة الأطفال.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإعراب عن تأييد وفد بلدي لمشروع القرار الذي سيعتمد لدى انتهاء هذه الجلسة بوصفه التزاما من جانب المجتمع الدولي بتقديم المساعدة لقضية الأطفال المتضررين بالنزاع المسلح في أنحاء العالم.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة، وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد مواكاواغو** (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يسر وفد بلدي أن يراكم، سيدي، تترأسون هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وإننا نشيد بالمبادرة الناميبية لعقد هذه المناقشة التي أتيح الاشتراك فيها لجميع الدول الأعضاء في المنظمة. وإننا نتوجه إليكم، سيدي الوزير، وإلى أعضاء وفد بلدكم، بخالص تهانينا.

واسمحوا لي بداية أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للفرصة التي اتحتموها لنا لمخاطبة مجلس الأمن في هذه المناقشة الهامة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. وهذه المناقشة التي تأتي في أعقاب مناقشة مماثلة عقدها المجلس في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، تلقى أشد الترحيب لدى وفد بلدي.

وإذ نجتمع اليوم، هناك بعض التطورات الإيجابية التي تجري في أفريقيا. فالاتفاق الذي تم التوصل إليه في سيراليون وآفاق تحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتطلبان تخطيطا قويا لإعادة إدماج الأطفال في المجتمع. ويحدونا الأمل بأن يتخذ المجلس قرارا قويا يتصدى على نحو جدي للمشكلة في جميع تجلياتها.

لقد مرت تنزانيا بتجربة مؤسفة تمثلت في كونها شاهدا مباشرا على محنة الأطفال الذين يفرون من حالات النزاع المسلح في البلدان المجاورة. ولا شيء يعتصر القلب مثل النظرات الحزينة في عيون الأطفال الأبرياء الذين لا يفهمون سبب اقتلاعهم من حياة عرفوها إلى محيط غريب وغير مألوف. وفي ظل العلاقات الدولية المعاصرة فإن ما يبعث على الأسف أن التغير الذي طرأ على طابع

ونطاق الصراع قد جر الأطفال دونما استثناء إلى صراع القوى بين الأطراف المتصارعة، وهم آخر من يتحمل المسؤولية عن هذه الصراعات. ولا شيء يمكن أن يثير الحزن أكثر من طفل هدفه الوحيد في الحياة أن يعيش لكي يثأر لموت أحد الوالدين أو الأقارب. ويتعين على المجلس أن يتصدى لهذه المشكلة بما يمليه الواجب من خلال إرسال رسالة لا لـَبس فيها بأنه لن يتسامح أو يرضى باستخدام الأطفال أو الاعتداء عليهم تحت أي ظرف من الظروف.

لقد قرأنا تقرير الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، السفير اولارا أوتونو، ولا يسعنا إلا أن نشيد به على بلاغته في زيادة وعي المجتمع الدولي بمحنة الأطفال الذين وقعوا ضحية النزاع المسلح. فالأولويات والتوصيات التي حددها التقرير تتطلب إيلاء اهتمام جدي واتخاذ التدابير الضرورية. وإننا نعترف مع الأرتياح بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح في إعطاء مسألة الأطفال والنزاع المسلح المكان الرفيع الذي تستحقه.

وأشار الأمين العام في تقريره الذي قدمه إلى مجلس الأمن في نيسان/أبريل ١٩٩٨ عن أسباب النزاع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا بقوله:

"أدى الأداء الاقتصادي الهزيل أو التنمية غير العادلة إلى ما يقرب من الأزمة الاقتصادية الدائمة بالنسبة لبعض الدولي، مما يؤدي إلى تفاقم التوترات الداخلية والإقلال من قدرتها على الاستجابة لتلك التوترات بدرجة كبيرة". (A/52/871، الفقرة ٧٩)

ولذا فإن التخفيف من الفقر ينبغي أن يكون شاغلا مشتركا كخطوة ضرورية نحو إنهاء الصراعات وحماية حقوق الأطفال.

والبيانات التي أدلي بها في المجلس اليوم اعترفت بصورة أكبر بالعمل الهام الذي اضطلع به السفير أوتونو. وهـذا الاعتراف يحتـاج إلى أن يرقـى إلى مستوى العمل الملموس من خلال تقديم الدعم اللازم له - أي الدعم المالي والبشري والمادي - لكي يتمكن من الوفاء بالولاية التي أنيطت به. فالحالة تتسم بطابع العجالة وسيكون لتدابير المجلس أثرها الهام جدا على الطريقة التي تعالج بها المشكلة. وفي التأكيد على ضرورة تجهيز الوحدة الخاصة على النحو المناسب، فإننا نراعي الأدوار الدقيقة التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، على سبيل المثال لا الحصر، ومجتمع المنظمات غير الحكومية في هذا الصدد. وما له من أهمية حاسمة الآن تكثيف الجهود التعاونية لمختلف اللاعبين. وإنها لمهمة كبيرة ذات متطلبات متعددة ولا يمكن أن يعالج كيان واحد.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل أوغندا. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد بيينديزا** (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): يسر وفد بلدي، سيدي، أن يراكم تترأسون هذا المجلس وهذه المناقشة. وأود أن أشكركم على إتاحة الفرصة أمامي للمشاركة في هذه المناقشة، التي تتناول مسائل ذات أهمية خاصة بالنسبة لبلدي، الذي شهد منذ ١٩٨٦، عمليات اختطاف ١٠ ٠٠٠ طفل على أيدي القوات الإرهابية، أي جيش الرب للمقاومة الذي يعمل في الجزء الشمالي من أوغندا والقوات الديمقراطية المتحالفة، التي تتخذ من الجزء الغربي للبلاد مركزا لانطلاق عملياتها.

وسجل أوغندا بشأن التزامها بحقوق الإنسان معروف جيدا. وأوغندا هي موقعة أصيلة على اتفاقية حقوق الطفل، وهي أيضا طرف في الميثاق الأفريقي المعني بحقوق الطفل ورفاهه. لذلك، تلتزم أوغندا التزاما كاملا بتنفيذ هاتين الاتفاقيتين نصا وروحا.

إن أطفال أوغندا هم مستقبل مجتمعنا. ورفاههم وتربيتهم وحمايتهم وتوفير الأمن لهم هي أمور تتصف بمنتهى الأهمية والأولوية بالنسبة لأوغندا حكومة وشعبا. وما من شيء يمكن إذن أن يكون أكثر إيلاما لأوغندا أكثر من الخطف المنهجي والتعذيب والاحتجاز والرق وتقطيع الأوصال وقتل هؤلاء الأطفال الأبرياء. هذا هو بالضبط ما يحصل على مدى ١٢ عاما في شمالي أوغندا والآن في غربها.

واسمحوا لي أن أقدم لكم بعض الإحصاءات مبينا فداحة هذه المشكلة وهولها في بلادي. ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، إختطفت ١٣٩ فتاة من المدرسة الثانوية في آبوكي على يد جيش الرب للمقاومة؛ ولا تزال معظمهن مفقودات حتى الآن. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨، شـُن هجوم وحشي آخر على مدرسة كيتشوامبا التقنية في غربـي أوغندا على يد قوات التحالف الديمقراطـي

وحـُرق فيه ما يزيد على ٨٠ تلميذا حتى الموت واختطف منهم مائة. وهذان مثالان فقط على ما يتعرض له أطفالنا باستمرار منذ عام ١٩٨٦ بصورة منهجية.

وهذه المجموعات الإرهابية تكمن لأبناء المجتمعات المحلية، وغالبا ما تستهدف النساء والأطفال وهم أكثر أعضاء المجتمع افتقارا للحماية. وهي تستهدف الفتيان من عمر ١١ إلى ١٦ عاما، ولكنها تخطف في بعض الأحيان من هم أصغر سنا أي الأطفال من عمر ٥ إلى ٩ سنوات، وتأخذهم بعيدا بعد أن تقتل أهلهم وأقرباءهم. ونتيجة لذلك، أصبح الفقر وعدم اليقين ظاهرتين للحياة في شمالي أوغندا وغربها. والأمين العام قد وثـّق بالفعل هذه الحالة في تقريره، وطبعا لا يزال مجلس الأمن يبقي هذه المسائل قيد نظره لبعض الوقت. والواقع أنه في عام ١٩٩٧ أوجز رئيس وزرائنا شخصيا لأعضاء المجلس هذه الأعمال المقيتة.

وكنت أود أن أبيـّن التجارب المؤلمة للغاية التي يمر بها هؤلاء الأطفال - إن تيسر لهم الخروج منها أحياء - ولكن تقيدني الحاجة إلى الاختصار في كلامي. ويكفي الطلب إلى المجلس أن يبدأ على الأقل بالعمل بطرائق ملموسة تدل على العزم على وضع حد للكثير من المعاناة التي يعانيها الأطفال الأبرياء. فلنعمل على عدم تجاهل شوق العديدين جدا من الأطفال الصغار إلى العيش حياة كاملة وتكون أكثر إفادة. ولنعمل على إظهار أن المجلس والأمم المتحدة معنيان بالموضوع وأنهما سيعملان على حماية هؤلاء الأطفال.

إن ما فعله الثوار وما زالوا يفعلونه مع الإفلات من العقاب في أوغندا غريب عن الثقافة الأفريقية، وعن قيمنا التقليدية وطريقة حياتنا. والحالة هي حالة فريدة واستثنائية وتتطلب عملا استثنائيا. ونحن نرى أن هذه الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال ينبغي وصفها بأنها جرائم ضد الإنسانية.

ثمة قراران هامان يتعلقان بالأطفال اتخذتهما لجنة حقوق الإنسان حتى اليوم، إلا انهما لم يترجما إلى حرية تعطى للأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة. لذلك نطالب المجتمع الدولي بتنفيذ أحكام ذينك القرارين تنفيذا كاملا.

وستواصل أوغندا مطالبة المجتمع الدولي بممارسة الضغط على جيش الرب للمقاومة وعلى قوات التحالف الديمقراطي بغية وقف عمليات الاختطاف والقتل والتعذيب والإساءة الجنسية للأطفال والنساء، وإطلاق سراح جميع الأطفال الذين بحوزتهم دون شروط؛ وإدانة الأنشطة التي يقوم بها جيش الرب للمقاومة وقوات التحالف الديمقراطي باعتبارها جرائم ضد الإنسانية؛ وممارسة الضغط، بما في ذلك فرض المقاطعة إذا لزم الأمر، ضد جميع أولئك الذين يرعون هذه المجموعات الإرهابية ويؤيدونها.

وتؤيد أوغندا عمل مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة. ونحن نطلب أن توفر للمكتب الموارد الكافية بغية تنفيذ ولايته. ولقد تقدمت الحكومة الأوغندية بدعوة إلى الممثل الخاص كي يقوم بزيارة الأماكن المتأثرة في شمالي أوغندا وغربها. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأجدد الدعوة ولأعرب عن الأمل في أن يجد الوقت ضمن برنامجه المليء بالأعمال للقيام بزيارة رسمية إلى أوغندا في المستقبل القريب.

وستواصل الحكومة الأوغندية، من جهتها، حماية سكانها، ولا سيما الأطفال والنساء منهم، من الاختطاف؛ وكفالة أن يتسنى لجميع الأطفال الوصول الفوري والكافي للأدوية وتلقي النصح وهم تحت رعاية الحكومة؛ والإفراج عن الأطفال في أسرع وقت ممكن وتسليمهم إلى أسرهم أو إلى المنظمات المناسبة لرعاية الأطفال من أجل إعادة إدماجهم بسرعة في مجتمعاتهم المحلية؛ ومن ثم كفالة إمتثال جنود الحكومة الكامل لقواعد حقوق الإنسان الدولية.

وسنواصل الاعتماد على دعم المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية من أجل كفالة أن يحصل المشردون والذين يعيشون مؤقتا في مناطق محمية على ما يكفي من الأغذية والمياه والأدوية. وأخيرا، سنقوم بحملة توعية واسعة النطاق لتوعية المجتمعات المحلية وتثقيفها بشأن الاحتياجات الخاصة للأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة الذين يتعرضون للاختطاف أو خلاف ذلك.

وفي حزيران/يونيه من العام الماضي، أجرى مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن نفس القضايا. وفي تلك المناسبة أصدر المجلس بيانا رئاسيا. ونأمل أن يختلف الوضع في هذا العام، فيرسل المجلس رسالة واضحة الى المجتمع الدولي، وللمسؤولين عن هذه الجرائم التي ترتكب ضد الأطفال في الصراعات المسلحة، مفادها أن المجلس عازم على معالجة محنة هؤلاء الأطفال معالجة قوية، مهما كانت أسباب هذه الصراعات.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل أوغندا على كلماته الرقيقة التي وجهها اليّ.

والمتكلم التالي على قائمتي ممثل موزامبيق. وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد غوفيا** (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أضم صوتي الى من تكلموا قبلي في تهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وعلى الأسلوب الممتاز الذي تديرون به شؤون المجلس. وأود أن أشيد بصفة خاصة بسلفكم، السيد حسمي أغام، ممثل ماليزيا، على العمل الممتاز الذي اضطلع به في شهر تموز/يوليه. ويود وفد بلدي أن يضم صوته كذلك الى البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر باسم منظمة الوحدة الأفريقية.

إننا نثني بشدة على مبادرتكم، السيد الرئيس، بإدراج موضوع اليوم في جدول أعمال المجلس، ونحيي الدول الأعضاء في مجلس الأمن لموافقتها على إعطاء هذه القضية الأولوية التي تستحقها.

إن الأهمية التي تعلقها حكومة موزامبيق على قضية الأطفال والصراع المسلح تقوم على خبرة طويلة عبر سنوات من حرب الإخلال بالاستقرار. وقد نتج عن هذه الصفحة القاتمة في تاريخ بلادي خسارة في أرواح الكثيرين من أبناء موزامبيق، وتدمير البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، وتهتك النسيج الاجتماعي، وظهور مجموعات من أفقر الفقراء، تتألف من المشردين واللاجئين، ومعظمهم من النساء، والأطفال، والمسنين.

واتفاق روما للسلام نتج عن الاستعداد الصادق لشعب موزامبيق لكي ينهي دائرة الحرب والعنف، ومهدت الطريق لبذل جهود جماعية ترمي الى ضمان استعادة السلام الدائم في البلاد. وقرار حكومة موزامبيق بإنهاء الكراهية المتأصلة في قلوب أفراد الشعب وبتضميد جراح الحرب عن طريق البدء في حقبة من الحوار الدائم في بيئة من التسامح، والوحدة في التنوع، واحترام الحريات الفردية وسيادة القانون، أسفر عن إرساء السلام الدائم والتنمية المستدامة، مما كفل تطوير سياسات رفاه الطفل.

وتفخر حكومة بلادي باستضافتها المؤتمر الأفريقي المعني باستخدام الأطفال جنودا، الذي عقد في نيسان/أبريل الماضي في مابوتو. وحضر ذلك المؤتمر أكثر من ٢٥٠ ممثلا عن الحكومات، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، اعتمدوا إعلان مابوتو، الذي، في جملة أمور، شجب بقوة استخدام الجنود الأطفال الذين لم يبلغوا من العمر ١٨ عاما، وطالب جميع الدول الأفريقية بتهيئة مناخ مؤات للتنمية الآمنة والسليمة للأطفال، وباتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان عدم مشاركة أي طفل لم يبلغ من العمر ١٨ عاما في الصراعات المسلحة. وقد أعلن المجتمع الدولي بوضوح احتجاجه على مواصلة استخدام الجنود الأطفال في الصراع المسلح، وحث الجهات الدولية على النظر الجاد في تحريم هذا الاستخدام بالنسبة للجنود الأطفال الذين لم يبلغوا سن ١٨ سنة.

وفي البيان الرئاسي الصادر عقب المناقشة التي أجراها مجلس الأمن في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بشأن الأطفال والصراع المسلح، تعهد المجلس بدعم الجهود الرامية الى الحصول على التزامات بإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة انتهاكا للقانون الدولي، وبإيلاء اعتبار خاص لنزع سلاح الجنود الأطفال وتسريحهم ولإعادة إدماج الأطفال المشوهين أو المتضررين نتيجة للصراع المسلح.

وقد آن الأوان لتعزيز إرادتنا السياسية في سن تشريعات وطنية ودولية تستهدف وقف ومنع استخدام الجنود الأطفال في الصراعات المسلحة. وفي هذا الصدد، أود أن أطرح اقتراحنا المتواضع بأن تبدأ كل دول العالم وعلى الصعيد الوطني بالإمعان في استخدام الجنود الأطفال في الصراعات المسلحة. ويجب أن تتضمن هذه المناقشات ممثلين عن المؤسسات الحكومية، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية بغية التوصل الى توافق وطني في الآراء وسن تشريع بشأن استخدام الجنود الأطفال في الصراعات المسلحة.

وينبغي للمجتمع الدولي ككل أن يلعب دورا جوهريا في تعزيز المثل العليا لحروب الأطفال وتحريم استخدام الجنود الأطفال في الصراعات المسلحة. ونعتقد أنه يمكن للأمم المتحدة أن تكون أكثر الهيئات صلاحية للمناقشة الدولية حول مشكلة الأطفال والصراع المسلح. وبالتالي، فإننا نثني على العمل الممتاز الذي اضطلع به الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح، السيد أولارا أوتونو، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. وإننا إذ نثني على عمل الأمم المتحدة، نناشدها إيضا أن تواصل الاضطلاع بدورها القيادي في الجهود الدولية

لوقف، بل ومنع استخدام الجنود الأطفال في الصراعات المسلحة.

وأخيرا، أود أن أؤكد أن الجهود الوطنية والدولية الحالية التي تستهدف وقف ومنع استخدام الجنود الأطفال في الصراعات المسلحة لا يمكن أن تنجح إلا بفضل التعاون وتقديم المساعدة الدولية. ولهذا، نود أن نناشد المجتمع الدولي ألا يألو جهدا في تقديم كل ضروب المساعدة للبلدان التي تحتاج اليها.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل موزامبيق على كلماته الرقيقة التي وجهها اليّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل نيوزيلندا. وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد بولز** (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أبدأ بالقول إنه من دواعي الشرف الخاص لي أن أتمكن من مخاطبة مجلس الأمن في جلسة تترأسونها بنفسكم. وأود أيضا أن أتقدم لكم بالتهاني على مبادرتكم بالدعوة الى هذه المناقشة. وهذه مناسبة ثمينة أخرى لعدد أكبر من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لكي تسهم إسهاما بناء في العمل الهام لمجلس الأمن. وسوف تسفر عن الإبقاء على أولوية مسألة الأطفال والصراع المسلح في أذهان جميع الوفود.

وأود أن أبدأ بالإشارة الى العمل الممتاز الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام، أولارا أوتونو. ويعمل السيد أوتونو بأسلوب فعال جدا على تنمية الوعي المتعلق بقضايا الأطفال والنزاع المسلح، وعلى كفالة الالتزامات المتعلقة بتوفير حماية أفضل للأطفال. ونحن نشيد بإسهامه.

وللأمم المتحدة دور جوهري في حماية الأطفال. ويرد هذا الدور في طائفة عريضة من المعاهدات، بما فيها البروتوكول الأول والبروتوكول الثاني من اتفاقيات جنيف، وبطبيعة الحال في اتفاقية حقوق الطفل. وحماية الأطفال من آثار الصراع المسلح، بوصفهم ضحايا ومشاركين على حد سواء، جزء لا يتجزأ من مسؤولية الأمم المتحدة أمام أطفال العالم. وينبغي للأمم المتحدة أن تتحلى بالفعالية أيضا في كفالة الامتثال للمعايير الدولية للحماية. وفي هذا الصدد، ترحب نيوزيلندا بحقيقة أن استخدام الأطفال في الصراع المسلح جريمة حرب ستقع في دائرة اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

وبيان رئيس مجلس الأمن في حزيران/يونيه ١٩٩٨ بشأن مسألة الأطفال والصراع المسلح شجب عن حق استهداف الأطفال، وتجنيدهم، ووزعهم انتهاكا للقانون الدولي. وقد طالب الرئيس جميع الأطراف بالكف عن هذه الأنشطة. نرحب اليوم باعتراف المجلس من خلال مشروع القرار المعروض عليه بأن الاهتمام بالاحتياجات الخاصة للأطفال المتأثرين بالنزاع يمثل جزءا أساسيا من الجهود المبذولة لبناء السلام الدائم. ويتعين أن يهتم المجلس باحتياجات الأطفال كلما نظر في اتخاذ تدابير لمساعدة المجتمعات المحلية والدول في مرحلة الانتقال من حالة النزاع إلى حالة السلام.

تتحمل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المسؤولية عن وضع المعايير التي تحمي الأطفال من ويلات الحروب الصغيرة والكبيرة ومعاناتها. وتتسم المفاوضات الجارية حاليا لوضع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن الأطفال في حالات النزاع المسلح بأهمية خاصة لتطوير المعايير القانونية لحماية الأطفال في هذا الصدد.

يجب علينا مضاعفة جهودنا لتجاوز الاختلافات والوصول إلى توافق في الآراء بشأن البروتوكول الاختياري. وبخلاف ذلك نخشى من ضياع فرصة مهمة لتحسين أوجه الحماية القانونية للأطفال. وسيصبح البروتوكول الاختياري عند إجازته أداة قوية متاحة للجميع بمن فيهم السيد أوتونو، الذين يعملون على حماية حقوق الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة. كما أنه سيبعث رسالة واضحة إلى جميع القائمين على تجنيد الأطفال ومن يستهدفون الأطفال في أوقات النزاع مفادها أن أعمالهم غير مقبولة للمجتمع الدولي. وأخيرا أود أن أثني بصفة خاصة على أهمية العمل الذي تضطلع به اليونيسيف في مساعدة الأطفال ضحايا النزاعات المسلحة. ويعرب وفدي عن تشجيعه لأكبر قدر ممكن من التعاون بين اليونيسيف والممثل الخاص في العمل لتحقيق أهدافهما المتبادلة. فعلى سبيل المثال يدعو قرار مجلس الأمن ١٢٦٠ (١٩٩٩) الذي تم اعتماده يوم الجمعة الماضية الممثل الخاص واليونيسيف إضافة إلى حكومة سيراليون إلى توجيه اهتمام خاص إلى العملية الطويلة الأجل لإعادة تأهيل المقاتلين من الأطفال في سيراليون ونزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة اندماجهم. وكانت نيوزيلندا قد ساهمت في عدة مناسبات في عمل اليونيسيف المـُركز والعملي في سيراليون وغيرها. ومن الواضح أن هنالك فرصا متاحة لنا جميعا كدول أعضاء وكذلك لوكالاتنا الدولية للعمل معا ولتقاسم الخبرات في جميع هذه

الحالات لتحقيق أفضل النتائج لأولئك الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل نيوزيلندا على بيانه. المتكلم التالي هو ممثل غيانا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد إنسنالي** (غيانا) (تكلم بالانكليزية): لا يمكن أن تكون هنالك جريمة أبشع ترتكب ضد الإنسانية من استخدام الأطفال وإساءة معاملتهم في أوقات النزاع المسلح. فمعظم الحيوانات وحتى أضعف الكيانات منها تعمل بشكل غريزي على حماية صغارها من الأضرار. ومع ذلك فإن الإنسان وبالرغم من افتراض السمو في ذكائه وقدرته على التمييز بين الصواب والخطأ فقد عـُرف عنه إخضاع بنيه لفظاعات لا يمكن تصورها. والأطفال يموتون يوما كنتيجة لاستدراجهم في الحروب. وفي كل يوم وفي كل مكان نشاهد صورا متلفزة لأطفال اصابتهم الإعاقة ولحقت به الشيخوخة بسبب تعرضهم المستمر للاختطاف والعمل القسري وللعنف.

إن حكومة غيانا وبسبب اهتمامها بهذه الجريمة الفظيعة تضم صوتها إلى النداء القوي الذي تم توجيهه اليوم لإنهاء ما تم تسميته بحق بالصيغة المعاصرة لتضحيات الأطفال. إننا مدينون لكم يا سيدي ولوفدكم ولجميع أعضاء المجلس بالإشراف على هذه المناقشة التي أتت في حينها والرامية إلى زيادة الوعي بهذه المشكلة. وقد أثلج صدورنا بصفة خاصة أن نراك تترأس مداولاتنا بصفتك الشخصية وفي غير أنانية حتى في هذه الساعة المتأخرة.

وأود أيضا ان أحيي الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة السيد أولارا أوتونو لنجاحه في زيادة وعي العالم بهذا الموضوع بصفة أخص لعرضه القوي الذي قدمه اليوم. وفي الوقت ذاته نعرب عن تقديرها للمجموعة الواسعة من وكالات الأمم المتحدة كمنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وكذلك للكثير من المنظمات غير الحكومية التي تعمل بالرغم من المعوقات الكثيرة لخدمة الأطفال في العالم. إننا ندعوها إلى زيادة التنسيق والتعاون فيما بينها للاستفادة إلى أقصى مدى من جهودها الجماعية.

وكما نعلم بألم شديد أن النوع الجديد من النزاعات داخل الدول قد غير من طبيعة ونطاق الحرب على السواء. فاليوم تشمل خطوط الحرب السكان المدنيين بمن فيهم العجزة من النساء والأطفال. وتوفر التقارير التي قدمها الممثل الخاص السيد أوتونو والسيدة غراسيا ماشيل شهادة حية على أثر النزاعات المسلحة على الأطفال. وتبين تلك الوثائق الآثار المدمرة للنزاعات وأهم من ذلك الحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة من قبل المجتمع الدولي لوقف اشتراك الأطفال في الحرب من جديد. ويمكن أن يكون من بين هذه التدابير اتخاذ إجراء حازم لتقديم المسؤولين عن هذه الجرائم إلى العدالة حتى يشعروا بالثقل الكامل لإدانة المجتمع الدولي. كما ينبغي أيضا اعتبار الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى أثناء النزاعات المسلحة ومثلما يقترح الممثل الخاص جريمة تخضع لعقوبة قاسية.

يتعين علينا أن نسعى وعلى نحو مماثل وضمن النظام القانوني الدولي إلى حظر استخدام الأطفال كأدوات عسكرية في النزاعات. كما يتعين بذل مزيد من الجهود المثابرة لتعزيز احترام معايير السلوك المقبولة وإيجاد سبل أكثر فعالية لحماية الأطفال من آثار الحروب. وتكرر غيانا من جديد دعوتها إلى حظر ملموس للألغام المضادة للأفراد ومواصلة الجهود لتوسيع إزالة الألغام. وفيما يتعلق بكثير من الضحايا الذين يعانون من هذا النوع من الوحشية، يجب أن يوفر لهم المجتمع الدولي كل الفرص الممكنة للعلاج الجسدي والنفسي وإعادة التأهيل.

وكما ندرك أيضا فإننا لا نستطيع معالجة آثار النزاعات المسلحة على الأطفال دون دراسة مصادر هذه النزاعات. وقد أوضحت الدراسات المتكررة أن استمرار الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يساهم في تقويض القانون والنظام في جميع المجتمعات. وقد ورد فيما ذكرته السيدة ماشيل وغيرها أن التهميش الاقتصادي المستمر لكثير من البلدان النامية في الاقتصاد العالمي إضافة إلى الأثر الاجتماعي الذي يرتبه التكيف الهيكلي هي أوضاع تؤدي إلى عدم الاستقرار وإلى النزعات. وتؤدي النزاعات في النهاية سواء كان ذلك في أفريقيا أو في آسيا أو في الأمريكتين أو في أوروبا إلى تقويض الهياكل الأساسية في جميع البلدان المعنية وتجعل من الصعب إن لم يكن من المستحيل قيام اقتصادات إنتاجية.

وفي هذا الصدد، فإن وفدي شأنه شأن الوفود الأخرى، أن يوجه الاهتمام إلى الآثار السلبية التي يمكن أن تحدثها الجزاءات الاقتصادية على أكثر الفئات ضعفا في المجتمع. ففي كثير من الحالات إن لم يكن في معظمها

ربما تفضي الجزاءات إلى الحرمان من الإمدادات الغذائية الملائمة والخدمات الاجتماعية الأساسية مما تنتج عنه الصعوبات ولا سيما بالنسبة للأطفال.

إن آمال كل أمة في التنمية في المستقبل تنعقد على شبابها. وبدلا من أن يستخدم الشباب كوقود للحرب يتعين تربية شباب الأمة وتدريبهم ليصبحوا عمالا للبناء بدلا من الدمار. كما يتعين تعليمهم في مجالات الفنون وعلوم بناء الدول بدلا من تعليمهم لأن يصبحوا آليات للقتل. لأنهم إذا استخدموا بهذه الطريقة فسوف يصعب إعادتهم إلى الوضع الطبيعي. ونظرا لأنهم لاجئون أو أشخاص مشردون داخليا فيكونون محرومين من الفرص العادية للتعليم والتدريب والاستقرار الأسري الذي يحتاجون اليه إذا أريد لهم أن يكونوا مواطنين صالحين.

ويجب علينا إزاء هذه الحالة المحزنة، أن نسعى إلى تعزيز الصكوك القانونية الدولية التي وضعت لحماية حقوق المدنيين في أوقات الصراع، لا سيما الصغار والأبرياء. إن اتفاقية جنيف الرابعة وبروتوكوليها الإضافيين، وكذلك اتفاقية حقوق الطفل، تبين بشكل واضح المبادئ والمعايير لحماية الأطفال وتمكينهم. وتجار الحروب المتوحشون، الذين لا يردعهم رادع ولا ضمير، يضربون عرض الحائط اليوم بتلك الاتفاقيات بصورة روتينية. وهذه البربرية لا يمكن لمدنيتنا أن تتسامح معها. ففي النهاية، كما قال أحد شعراء بلدنا "كلنا مشتركون وكلنا مستهلكون". لذلك يجب أن نسعى جاهدين في سبيل جعل هذه الصكوك القانونية أكثر فعالية بتجاوز مرحلة التصديق عليها بتطبيقها التام فعلا.

ويقع على مجلس الأمن، بوصفه الضامن الأول للسلام والأمن الدوليين، التزام واضح وآني بأن يعالج بما يمليه الواجب هذا الاستغلال اللاإنساني للأطفال في الصراع المسلح. وبناء على ذلك يحدو وفدي وطيد الأمل بأن يتمخض هذا النقاش عن قرار قوي يعبر عن تصميم المجتمع الدولي على حماية الذين لا يستطيعون حماية أنفسهم، والذين لا بد لهم، بدلا من ذلك، أن يعتمدوا علينا في الدفاع عن قضيتهم.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل غيانا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل الفلبين. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد مابلانغن** (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين الذين سبقوني في الإعراب عن الامتنان لكم، سيدي، لعقد هذا الاجتماع. ومن المناسب في هذا الوقت لنا جميعا، ونحن على وشك الدخول في الألفية التالية، أن نجدد التزامنا بالرفاه والحماية المستمرين لجميع الأطفال في العالم.

لقد ظل رفاه الأطفال دائما يحتل مكانة بارزة في العديد من الاتفاقات والصطوط القانونية العالمية. واتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها واتفاقية حقوق الطفل. وأخيرا الاتفاقية المتعلقة بالقضاء على أسوأ أشكال تشغيل الأطفال، إنما هي جهود منسقة من جانبنا جميعا لزيادة تمتع أطفال هذه الأرض بالحماية الضرورية وتلبية احتياجاتهم حتى يشتد عودهم ويصبحوا أفرادا سعداء منتجين. ولما كنا نعرف أن أطفال اليوم سيكونون قادتنا غدا، فإننا نحاول جميعا أن نوفر لهم أفضل ما نملك وما نعرف وأحسن ما لدينا من الخبرات.

ونحن على مشارف عام ٢٠٠٠ يكون من المناسب حقا أن نعرف ما آلت إليه حال أطفال الجنس البشري، وكيف كان أداؤنا نحن في الاضطلاع بمسؤولياتنا في تعزيز رفاههم. إن ما نراه لا يبعث على التشجيع. فتقرير التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يفيد بوجود أكثر من بليون امرأة وطفل يعيشون في فقر مدقع. ووفقا لما قاله الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة - وأود أن أثني عليه - لقد أزهقت أرواح مليوني طفل في حالات الصراع المسلح منذ ١٩٨٧ وأصيب ثلاثة أمثال هذا العدد بجراح أو إعاقات دائمة. وتدل آخر البحوث على أن أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ طفل دون سن الثامنة عشرة يقاتلون في ٣٦ صراعا مسلحا في مختلف أنحاء العالم. والكثير من هؤلاء الأطفال جندوا بصورة غير مشروعة، واختطف آخرون أو أرغموا على الخدمة. وما يقرب من ٩٠ في المائة من الإصابات الناتجة عن الحروب في هذا القرن كانت بين المدنيين، ومعظمها بين النساء والأطفال. ونصف كل اللاجئين والمشردين على الأقل أطفال.

لعل بإمكاني أن أواصل الحديث وأعرض أرقاما عن عدد الأطفال الذين أصبحوا يتامى بسبب الصراعات، أو أصبحوا لاجئين أو مشردين داخل بلدانهم، ولعلي أستطيع أن أواصل تقديم أرقام عن أعداد الأطفال الذين شوهوا جسديا وأصيبوا بأذى نفسي وعاطفي بسبب الحرب يرافقهم مدى الحياة. بالأرقام ليس من الصعب العثور

عليها، والأمثلة ستكون جاهزة. وقد سبق لكثير من المتكلمين السابقين أن استشهدوا بها.

إن موضوع الأطفال والصراعات المسلحة مألوف لدينا جميعا. فهو موضوع حاولنا مرات عديدة أن نعالجه وما زلنا نواصل معالجته فرديا وجماعيا.

ونحن في الفلبين، التي كانت أول البلدان التي صدقت على اتفاقية حقوق الطفل، أقمنا مؤسسات إدارية وتشريعية لدعم حقوق الطفل ورفاهه. وهناك مركز لحقوق الطفل، تحت رعاية اللجنة الفلبينية المعنية بحقوق الإنسان، يواصل العمل بفعالية في الإجراءات القانونية والشروع بها نيابة عن الأطفال الضحايا ويحقق في انتهاكات حقوق الإنسان للأطفال. وإن اهتمام الفلبين واشتراكها الفعال في أفرقة العمل المعنية بالبروتوكول الاختياري المعني بمشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة إنما هو مؤشر على التزام الفلبين بالوفاء بحقوق الطفل، لا سيما حقه في الحياة. ولا تزال من الاهتمامات ذات الأولوية للحكومة الفلبينية صحة الطفل وغذاؤه وتعليمه ورفاهه.

نعرف أن الصراعات المسلحة والحروب تنتهك كل حق من حقوق الطفل - حقه في الحياة وحقه في أن يعيش في أسرة ومجتمع، والحق في الصحة والحق في نماء الشخصية والحق في الرعاية والحماية. ونعرف أيضا أن الأطفال أول الضحايا في الصراعات المسلحة. فهم يعذبون ويغتصبون وغالبا ما يقتلون. ومن ينجو منهم يعاني من ضرر لا حدود له في نمائهم الأخلاقي والنفسي.

ومادامت هناك صراعات وحروب في العالم، ينبغي لنا جميعا أن نواصل تصميمنا على توفير الحماية الكافية للأطفال. فلا يجوز لنا أن نتباطأ في نشر المعلومات عن الفظائع التي يعانيها هؤلاء الأطفال. وينبغي أن نواصل بعزم وتصميم البحث عن طرق وتدابير حماية حقوق الطفل التي لا يجوز أن تنتهك. وأود أن أكرر دعم الفلبين لفكرة "الطفل كمنطقة سلام"، كما اقترحتها الخبيرة التي كلفها الأمين العام بدراسة آثار الصراع المسلح على الأطفال. وتؤيد الفلبين أيضا التوصيات العديدة التي وضعتها الخبيرة فيما يتعلق بالعمل المنسق من جانب المجتمع الدولي والمجتمع المدني لتخفيف آلام الضحايا الأطفال نتيجة للصراع المسلح.

لقد بيَّن تقرير الأمين العام عن لاتقدم المحرز في تنفيذ الإعلان العالمي وخطة العمل اللذين أقرتهما قمة الطفل العالمية - التي حددت أهدافا لخفض معدلات وفيات الأطفال ومعدلات وفيات الأمهات وسوء التغذية، ولزيادة توفير المياه والصرف الصحي والتعليم الأساسي والحماية الخاصة للأطفال بحلول عام ٢٠٠٠ - إن كلفة تحقيق تلك الأهداف تقدر بأنها تقل عن ١ في المائة من الناتج العالمي. وتمثل الكلفة، في مجموعها، استثمارا صغيرا جدا في سبيل بناء مستقبل أفضل وأبهج لأطفالنا ولأنفسنا وللعالم كله.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الفلبين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل رواندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد موتابيا** (رواندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أضيف صوت وفدي إلى أصوات الوفود التي سبقتني في تهنئتكم، سيدي، بمناسبة قيادتكم دفة مداولات المجلس اليوم وفي هذه الليلة. ودعوني أخبركم بأننا سعداء برؤيتكم رئيسا هذه الليلة مثلما سعدنا في مناسبات سابقة عديدة حينما التقينا، كما تتذكرون، في اجتماعات أخرى تهمنا جميعا.

وأود أيضا أن أثني على السفير أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، لمحاولاته وتصميمه على توفير حماية أفضل للأطفال ورفاههم. إنه يحظى، كما تحظون، بمؤازرتنا الكاملة. ونتمنى لكم كل الخير.

أود كذلك أن أعرب عن أمل وفدي بأن نرى هذا المجلس يفتح أبوابه بتواتر أكبر في المستقبل لمناقشات من هذا النوع. والواقع إن التوصل إلى قرارات متعلقة بالسلم والأمن وإلى قرارات حكيمة يتم على أحسن وجه عندما تجري مناقشتها في جو مفتوح وبشفافية كبيرة، كما يحدث اليوم، فيشترك في النقاش كل المهتمين، مع ترك التصويت لأولئك الذين يمثلوننا جميعا.

وكما يعرف الجميع، عاشت رواندا أوقاتا لا تنسى إبان الحرب امتدت من ١٩٥٩ وحتى أوائل التسعينات: وهي حروب تسببت فيها الزعامات وسياسات الاستبعاد التي مارستها الأنظمة المتعاقبة. وجاءت عمليات إبادة الأجناس التي أعقبت تلك الحروب نتيجة الزعامات السيئة التي صاحبها انعدام الاتساق في القرارات التي

اتخذها العديدون ممن تولوا أو يتولون السلطة من أجل الحؤول دون وقوعها أو وقفها.

وكان الأطفال الأبرياء أول ضحايا تلك القيادة السيئة وسياسات الاستبعاد حيث لم تتح لهم إمكانية الوصول الى التعليم بسبب انتمائهم ومكان ولادتهم. وهؤلاء الأطفال هم نفس الأطفال الذين ترعرعوا في مناخ الظلم المتفشي وهم الذين تمت تعبئتهم بطيعة وكانوا على استعداد لأن يتجندوا كشهود مباشرين على القيادة السيئة وعلى تلك السياسات الظالمة التي منعت الناس من التمتع بحقوقهم الأساسية فالأطفال الذين يشهدون مثل هذه الحالة لفترة طويلة هم الذين لديهم إمكانية القتال ضد المظالم الموجهة ضدهم، ولكن لا يتم ذلك إلا عندما تتاح لهم الفرصة والوسائل للاضطلاع بذلك.

وهذه الوسائل تختلف من بلد الى آخر ومن حالة الى أخرى، وإننا نشيد بالذين فقدوا أرواحهم دفاعا عن حقوقهم. ومن أسف أنه باسم الدفاع عن تلك الحقوق فقد معظم هؤلاء الأطفال المزيد من حقوقهم، وأهم هذه الحقوق الحق في أن يكون طفلا. فأن تجند لخدمة قضية شيء، وأن تخوض حربا شيء آخر. ففي الصراعات المسلحة فإن أكثر الفئات ضعفا هم من المدنيين: أي الشيوخ والنساء والأطفال. وفي رواندا كان حجم المعاناة التي عاناها الأطفال قد وصل الى مستوى يعجز عنه الوصف. إلا أن الجراح النفسية التي لا تزال آثارها بادية عليهم يمكن أن تدلك على مدى معاناتهم الداخلية حتى عندما تستعاد حقوقهم. وأن من واجب مجلس الأمن أن يضمن عدم وقوع ذلك مرة أخرى - ليس في رواندا وحدها بل في أي مكان آخر في العالم.

وينبغي للعالم المحيط بالأطفال أن يوليهم عناية أكبر، لأنه نفس عالم اليافعين والزعماء الذين دفعوا بهم الى هذه الحالات في المقام الأول. فنحن لا نستطيع أن نتسامح إزاء رؤية الأطفال وهم يعاملون كمصدر لتحقيق أغراض الانحراف الجنسي من جانب الآباء والأقارب المنحرفين، ورجال الأعمال الموسرين أو قوات حفظ السلام الذين يمتلكون المال لشراء عذرية الفتيات الصغيرات وثمن ذلك جراح نفسية تدوم مدى الحياة ولا يستطعن حتى الكلام عنها. ومن بين الأطفال الذين يتعين علينا حمايتهم، عانى الكثيرون مظالم أشرنا اليها في وقت سابق، وعانى العديدون منهم بيئة الحرب القاسية والحاجة الى ارتكاب أعمال القتل: أي القتل من أجل إنقاذ حياتهم ومستقبلهم، أو القتل لأنهم أُمروا بالقيام به.

والقرار الذي يجري التماسه من المجلس اليوم يمكن أن يمنع وقوع العديد من أعمال القتل هذه في المستقبل. فالعديد من الأطفال بقوا على قيد الحياة بعد انفجارات الألغام فيهم ويحملون تلك الندوب، بأرجل وأذرع مقطوعة؛ ولا يزالون يعيشون مع هذه التجربة المؤلمة نفسيا بعد وقت طويل من انقضاء الحرب. وإن من واجب المجلس أن يعدهم بمستقبل أفضل ويضمن ألا يتعرض أطفالهم الى نفس الفظاعات وسوء المعاملة من جانب اليافعين.

ولدينا عدة آلاف من الأطفال أرباب الأسر والبيوت في رواندا، حيث يتجمع الأطفال فقط في بيت يسمونه أسرة - إلا أن هذه الأسرة تفتقر الى الأب والأم، وتفتقر الى وجود قريب يافع يهتم بأمورهم. والأكبر سنا بينهم، مهما كان صغيرا هو أو هي، قد أصبح رب الأسرة بحكم طبيعة الحالة نفسها. وقد شهد السفير أولارا أوتونو ذلك من خلال الزيارة التي قام بها لرواندا وبالتالي فإنه يُعد شاهدا على ذلك. وإن النظر من ناحية الى هؤلاء الأطفال وهم يحاولون بشكل يائس تدليل بعضهم بعضا على الطبيعة والاستماع الى المناقشات الفكرية مثل هذه المناقشة من ناحية أخرى يدلل على مدى بُعد الواقع عن صانعي القرار والعكس بالعكس. فالقرارات ينبغي لها أن تسد الثغرة وأن تقربنا من الناس الذين نتجاهلهم وإن كنا نود مساعدتهم.

ويجري إكراه الأطفال في مختلف أرجاء العالم وتقدم لهم الأسلحة ليقتلوا الأطفال والراشدين الآخرين. وتغدق عليهم الوعود بحياة أفضل، فتذكروا. ولكن أي نوع من الحياة الأفضل تكون لمثل هذه الذكريات الغضة بعد أن قاموا بقتل أعداد غفيرة من الناس؟ فالذين يحررون الأرض يفخر الناس بصنيعهم، إلا أن أولئك الذين يقتلون أندادهم وشبانهم بصورة جماعية سيظلون يعانون جراحا نفسية جراء ما فعلوه وشاهدوه.

ومع ذلك، وعلى أية حال، فإن المجموعتين من الأطفال تحتاجان الى المساعدة. ونحن نطلق على ذلك العدالة المنصفة. ففي رواندا، تم تسريح الذين شاركوا في القتال وأرسلوا الى المدارس لكي يتعلموا ويكتسبوا المهارات. وأولئك الذين ارتكبوا أعمال القتل زج بهم في السجون إلا أنهم أطلقوا فيما بعد لكي يعاد تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع، وإننا نود أن نشكر وكالات الأمم المتحدة على ما قدمته من مساعدة الى حكومتنا في هذه العملية، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالإضافة الى العديد من المنظمات غير الحكومية. وإننا نتوجه اليها جميعا بالشكر، ويحدونا الأمل بأن الجهود الرائعة التي تبذل من جانب العديد منها، بما فيها مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، لن تذهب هدرا لكي نتوصل الى فرض حظر شامل على الاعتداء على حقوق الأطفال.

ويحدو وفد بلدي الأمل القوي في أن يكون بمقدور مجلس الأمن أن يقف وقفة صلبة وأن يضطلع بواجبه لحماية سلام وأمن الأطفال، لأننا نعتقد أن غرس ثقافة السلام في نفوس الأطفال يمثل ضمانة تمكننا من صنع مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أناشد المجلس أن يفكر بأكثر فئات الأطفال ضعفا في النزاعات المسلحة اليوم: أي الأيتام. فهم لا يعانون فقط من جراح نفسية تتمثل في مشاهدتهم موت والديهم أو أقاربهم، إلا أنهم ظلوا أيضا على قيد الحياة بعد أن شهدوا أسوأ الأحداث. وحالف بعضهم الحظ بأن وجدوا الأسر التي تكفلهم؛ ولم يحالف الحظ غيرهم. والرسالة هي نفسها: فبقدر ما نحتاج الى نظام عالمي، ينبغي لنا أن ندرك أمرا هاما، وهو أنه لن يكون هناك أي عالم بعدنا إذا لم تتم العناية بالأطفال. وهذه مهمة ينبغي أن نضطلع بها جميعا، أي أن نحمي حقوق الأطفال.

فالنزعة الإنسانية قد أخفقت في معظم الحالات: لقد انتهك قانون البلاد، وانتهك القانون الإنساني الدولي واتفاقيات الأمم المتحدة على أيدي الذين يفترض بهم حماية هذه القوانين وتطبيقها. وما فتئ الأطفال يقعون ضحايا هذه الأعمال المحظورة، وينبغي للهيئة الدولية أن تتخذ تدابير الآن من أجل أن نضع الأطفال في المقام الأول وذلك بغية ضمان مستقبل أفضل للجميع.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل رواندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ.

المتكلم التالي ممثل بيلاروس، وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد سايكوف** (بيلاروس) (تكلم بالروسية): أود أولا أن أنضم، سيدي الرئيس، الى الوفود الأخرى في توجيه الشكر اليكم وإلى أعضاء المجلس الآخرين على مبادرتكم لمناقشة مسألة الأطفال والنزاع المسلح. ويعتقد وفد بيلاروس، سيدي الوزير، أن ترؤسكم لهذه الجلسة سيعزز تشكيل نهج جديدة لحسم هذه المشكلة المعقدة.

ونود أيضا أن ننوه بالدور الهام الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، السفير أوتونو، والجهود التي يبذلها. ونعتقد أن مبادراته وتوصياته تستحق الاهتمام والتنفيذ الجديينّ في الأنشطة العملية للأمم المتحدة.

وقبل ما يزيد على عام بقليل، عندما كان مجلس الأمن ينظر في مسألة مشابهة، أحاطت أغلبية المشاركين في المناقشة علما بالحالة المثيرة للجزع. وفي البيانات التي أدلى بها ممثلو الدول الأعضاء، كان التشاؤم يعلو التفاؤل في بعض الأحيان. وفي ذلك الصدد، يلاحظ وفد بلادنا بصورة خاصة حقيقة أن مجلس الأمن يكرس الآن اهتماما أكبر لمشكلة الصلة المأساوية بين الأطفال والصراعات المسلحة. ونحن على اقتناع بأن المجتمع الدولي بأسره سيصبح في التحليل النهائي مدركا تماما الأولوية القصوى التي يتعين أن تولى للقضاء على الصراعات، وقبل كل شيء قضية موت الأطفال والقضاء على حياتهم وهم الذين لهم أكثر تأثير مباشر على تقدم البشرية في المستقبل.

والمؤسف أنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومؤسسات ومنظمات دولية أخرى، لا يسعنا أن نتلمس اليوم وجود أي تحسن كبير في حالة الأطفال في مناطق الصراعات في جميع أنحاء العالم. والواقع أن الأطفال يظلون الضحايا الرئيسيين وأكثر الضحايا عرضة للخطر للصراعات المسلحة في مختلف مناطق العالم. والاحصاءات لا تزال تشهد على تنامي وفيات الأطفال نتيجة الاعتداءات المباشرة أو الآثار المدمرة التي تترتب على هذه الأعمال.

والواضح أن مجلس الأمن أجرى تحليلا دقيقا لأسباب مشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة والآثار المترتبة عليها في مستهل هذا القرن. واليوم، ثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات عملية من أجل تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات التي وضعت. وبعبارة أخرى، يجب أن تكون هناك استراتيجية جديدة تخفف إلى أكبر قدر ممكن من أثر الصراعات على الأطفال؛ وتستثني القاصرين من صفوف المقاتلين المسلحين؛ وتكفل أولوية وصول الأطفال إلى

المساعدة الإنسانية؛ وتضع آليات فعالة لمنع العنف ضد الأطفال ضحايا الصراعات المسلحة.

ويجب أن تكون من بين أكثر عناصر هذه الاستراتيجية أهمية زيادة تحسين الأساس القانوني لحماية حقوق اليافعين ضحايا الاعتداءات، واحتياجاتهم ومصالحهم. ونحن على اقتناع بأننا فيما نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين لاتفاقيات جنيف الأربع، ودعائم القانون الإنساني، والذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية حقوق الطفل، فإن لهذه المسألة أهمية متنامية خاصة. وبيلاروس التي صدقت على جميع هذه الاتفاقيات، مستعدة للإسهام في عملية إنشاء آلية تكون أكثر فعالية لتنفيذها، وتجمع - وهذا أمر هام بصورة خاصة - جميع مواضيع القانون الدولي. وأهم خطوة في هذا الاتجاه هي زيادة العمل من أجل تعزيز حالة المحكمة الجنائية الدولية التي ستوكل إليها اختصاصات هامة للنظر في جميع أنواع الجرائم المرتكبة ضد الأطفال.

وينبغي تكريس اهتمام خاص للجزاءات التي تواصل التأثير على ممثلي أكثر القطاعات ضعفا من السكان المدنيين: أي الأطفال. وإن الإثبات الأخير والأكثر إقناعا لهذه الحقيقة هو تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة عن حالة الأطفال في العراق وأنغولا. وفي هذا الصدد، يجب أن يعتمد مجلس الأمن إعفاءات خاصة ذات طابع إنساني للتقليل، بطريقة مستهدفة، من أثر تدابير القسر الاقتصادي.

وإننا نجد أهمية متواصلة في فكرة تضمين تقرير الأمين العام وتحتوي قرارات مجلس الأمن على أجزاء خاصة تقترح تدابير وقائية فيما يتعلق بحقوق القاصرين، بدءا بتدابير تجريد الشباب المسلحين من السلاح ومنع مشاركتهم في الاعتداءات، وانتهاء بالأنشطة الإنسانية في فترة ما بعد الصراع.

والواضح تماما أن مشكلة مشاركة الأطفال المأساوية في الصراعات ستظل مسألة محلية، إلى درجة كبيرة أو صغيرة، حتى تتمكن البشرية من حشد القوة والإرادة السياسية سعيا إلى إيجاد حلول سلمية للنزاعات. وجمهورية بيلاروس لا ترى أن عالما خاليا من الحروب أو الصراعات هو نموذج مثالي. ونحن نرى فيه تحقيقا لأهم هدف، وحاجة حتمية للمجتمع الدولي وللأمم المتحدة في القرن الجديد.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل كولومبيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد فالديفيسو** (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي في البداية أن أشكركم، سيدي، وأن أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة أمام الدول غير الأعضاء في المجلس للمشاركة في هذه الجلسة.

أود أن أبدأ بياني الموجز بإشادة خاصة بهيئات منظومة الأمم المتحدة التي تسهم في حماية القاصرين في الصراعات المسلحة. فالمجتمع الدولي بأسره، وكل دولة عضو فيه، ولا سيما الفتيان والفتيات والمراهقين المتأثرين بالصراعات المسلحة استفادوا من الأنشطة التي يضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ووكالات متخصصة أخرى تابعة للأمم المتحدة ومختلف المنظمات الإقليمية المتعددة الأطراف. وتؤكد كولومبيا على الطريقة الاحترافية التي تعمل كل منها من أجل تعزيز رفاه القاصرين في العديد من الصراعات المسلحة المنتشرة للأسف في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن هذا ينبغي أن يتيح الفرصة لوضع تعريف واضح لصلاحيات هذه الهيئات في التصدي لهذه الحالات المعقدة كالحالة المعروضة علينا اليوم.

إن هذه الجلسة التي يعقدها مجلس الأمن، على غرار الجلسة التي عقدها في حزيران/يونيه ١٩٩٨، لهي دليل آخر على الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على هذا الموضوع الإنساني. والمعترف به الآن هو أن مسألة الأطفال والصراعات المسلحة هي مجال لكل عضو في مجلس الأمن شواغل خطيرة إزاءه. والوقت قد حان الآن. وهذه الجهود تكمل مختلف الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة المهتمة كذلك بالتعمق في هذا البند المدرج في جدول الأعمال الدولي.

ومما يدعونا إلى الشعور ببالغ الارتياح، على سبيل المثال، أن نلاحظ الإشارة إلى الأطفال والصراعات المسلحة في الاستنتاجات المتفق عليها في الجزء الإنساني من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي انعقدت في جنيف في تموز/يوليه. ولقد أكد المجلس هناك بطريقة معينة جدا، في جملة أمور، أهمية الاعتراف

بضعف الأطفال والمراهقين في الصراعات المسلحة وتضمين أحكام معينة عن القاصرين في اتفاقات ومفاوضات السلام بين أطراف الصراع.

وهذه الإشارة التي صدرت عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هي التي تفضي بنا إلى طرح سؤال كنا طرحناه في مختلف المحافل الدولية التي تشرع أبوابها لجميع الدول. وحكومة كولومبيا على اقتناع بأن أفعل طريقة لحماية المدنيين، ولا سيما الأطفال، في صراع مسلح تكمن في إنهاء الصراع عن طريق إيجاد حل سياسي تفاوضي.

والحل السياسي التفاوضي هو الصك المثالي لحماية الأطفال من خطر الحرب. فهو يساعد على منع التشريد الداخلي ولهذا أهميته الخاصة في ضوء النسبة العالية للمشردين من الصغار، ويخفف آثار الاتجار غير المشروع في الأسلحة على الأطفال، ويضع حدا لما تمارسه مجموعات المتمردين وغيرها من المجموعات المسلحة غير القانونية من تجنيد للأطفال لكي يشاركوا في الأعمال القتالية، وأخيرا، فإنه يساعد الأطفال على استعادة كرامتهم التي يستحقونها في كل المجتمعات.

وأختتم بياني بدعوة الدول الأعضاء في المجلس، والدول الأخرى التي شاركت في مناقشة اليوم، فضلا عن الدول التي لم تفعل ذلك بعد لسبب أو لآخر، والدول الأعضاء في مجموعة أصدقاء الممثل الخاص للأمين العام، السيد أولارا أوتونو، إلى مواصلة هذه المناقشة في الجمعية العامة، وهي أفضل هيئة لتبادل الآراء حول موضوعات مثل الموضوع الذي نناقشه اليوم، والجمعية العامة مكان ملائم للغاية لمناقشة حالة الأطفال والصراع المسلح، والتناظر بشأنها، والاستغراق في الجدل حولها، والتأمل فيها، والنظر فيها، ودراستها بتعمق.

لقد حان الوقت لإيجاد توافق عالمي حقيقي في الآراء يوطد نظاما عادلا لحماية الصغار المتضررين من الصراع المسلح. ولهذا نؤكد من جديد استعدادنا للعمل صوب تحقيق الحلم المشترك بطفولة خالية من الأعباء الثقيلة التي وضعها الكبار ظلما على عاتق أعظم آمالنا.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): معروض على الأعضاء الوثيقة S/1999/911، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة.

أفهم أن المجلس على استعداد للتصويت على مشروع القرار (S/1999/911) المعروض عليه. وإذا لم أسمع اعتراضا فسأطرح مشروع القرار على التصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

**المؤيدون:**
الاتحاد الروسي، الأرجنتين، البحرين، البرازيل، سلوفينيا، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كندا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٢٦١ (١٩٩٩).

طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة، وأعطيه الكلمة الآن.

**السيد منتون** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أعتذر لطلب الكلمة مرة أخرى. وسأوجز.

إن المادة المضللة التي وردت في بيان ممثل العراق الدائم في وقت مبكر الليلة أجبرت وفد بلدي على طلب حق الرد هذا المساء. وسأتناول الموضوع مباشرة.

إن القيادة الحالية في العراق هي الطرف الوحيد المسؤول عن نواحي القصور في الظروف داخل الأراضي التي تحكمها. وقد أوجدت القيادة العراقية، ولا تزال مبقية على الأحوال التي من سوء الطالع أن شعب العراق يجد نفسه فيها. وعدم استعداد القيادة في العراق للوفاء بالالتزامات المقبولة وفقا لما حدده هذا المجلس، أو للتنفيذ الفعال للبرنامج الإنساني المأذون به، هو الذي يديم الحالة البائسة داخل البلد.

والعراق يجعل الدول الأعضاء تعتقد أنه ملتزم برفاه سكانه، وبخاصة الأطفال منهم، وهو موضوع مناقشتنا اليوم. ولكن كل الشواهد المتاحة تؤدي بالأعضاء إلى النتيجة العكسية. والقيادة العراقية الحالية، تبين بتصرفاتها أنه ليس لديها إلا أقصى ازدراء لشعبها نفسه.

ويذكر الزملاء أن الأمين العام قد أوصى منذ أكثر من عام بأن تشتري حكومة العراق إضافات غذائية مستهدفة للأطفال - وأكرر، للأطفال - وللأمهات. وانضمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مرة أخرى إلى هذه المناشدة بإصدارها بحث استقصائي عن معدلات وفيات الأطفال والأمهات في العراق.

ومن الواضح أن حكومة العراق لا تتفق في الرأي مع تقييم الأمين العام ولا اليونيسيف. فلم تطلب إلا حوالي ١١ في المائة من إجمالي المخصص وهو ١٥ مليونا من هذه الإضافات الهامة للأطفال والأمهات. والأسوأ من ذلك أنها خفضت، ولم تزد، قيمة البسكويت العالي البروتين واللبن العلاجي التي كان من المفروض أن تطلبها من أجل السكان الضعفاء.

وكما ذكر الأمين العام في تقارير سابقة، لا تزال حكومة العراق تطلب أقل من اللازم من المواد الغذائية الرئيسية، مثل الحبوب ومنتجات الألبان، أو لا تطلبها على الإطلاق. واستنتج الأمين العام أن نقص هذه المواد، وبعضها لم تطلبه حكومة العراق على الإطلاق، يتسبب في انخفاض قيمة السعرات الحرارية في المواد الغذائية الرئيسية المتاحة لشعب العراق.

والدول الأعضاء في المجلس تدرك ما قيمته ٢٤١ مليون دولار من الأدوية والمعدات الطبية محتجزة في مخازن، وغير متاحة لاستعمال الأطفال أو الأمهات أو أي فرد من عامة السكان. وهذا يعني أن زهاء ٤٠ في المائة من كل الأدوية والإمدادات الطبية التي وصلت العراق خلال ست مراحل لبرنامج النفط مقابل الغذاء تجمع الغبار في مخازن حكومة العراق.

وإن لم يكن ذلك دليل كان على حكومة لا تعمل من أجل شعبها، فقد أصبحنا جميعا مدركين مؤخرا لنتائج البحوث الاستقصائية لليونيسيف عن معدلات وفيات الأطفال والأمهات. وتبين هذه البحوث الاستقصائية بجلاء أنه حيث تكون حكومة العراق مسؤولة عن السكان، فإن معدلات الوفيات ارتفعت ارتفاعا ملحوظا منذ عام ١٩٩١. وفي نفس الوقت، في الشمال، حيث تنفذ الأمم المتحدة البرنامج، انخفضت بالفعل أرقام معدلات الوفيات إلى مستويات أفضل مما كانت عليه قبل حرب الخليج. وبعبارة أخرى، كان هناك تحسن ملحوظ حيث لم تكن حكومة العراق هي المسؤولة.

ورغم مواجهة حكومة العراق بهذه الدلائل، فإنها ترفض أن تطلب إضافات غذائية للأمهات والأطفال بوجه خاص، وترفض أن تطلب كل المواد الغذائية اللازمة لإكمال المواد الغذائية الرئيسية، وترفض الإفراج عن الأدوية الهامة من المخازن التي تتكدس فيها، وترفض أن تزيد الإنفاق زيادة كبيرة على المواد الصيدلية اللازمة.

وتؤيد الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأعضاء في المجلس توصيات اليونيسيف بتحسين نوعية الحياة لنساء وأطفال العراق. ومن الواضح أن حكومة العراق لا توافق على ذلك. بل على العكس من ذلك، إذ يبدو أنها تصمم على ترويج سياسات تحرم شعب العراق من الانتفاع الكامل بالبرامج الإنسانية التي أذن بها المجلس، وربما يكون ذلك لكي تتمكن عندها من مواصلة استخدام الحجة الخادعة المتمثلة في إلقاء اللوم على الجزاءات للمعاناة التي يصر عليها النظام نفسه.

ونتفق مع النتيجة التي توصل إليها الأمين العام، وهي أنه رغم الجهود القصوى للقيادة العراقية لكي تخرب الجهود الإنسانية للمجلس، فإن برنامج النفط من أجل الغذاء لا يزال يقدم دعما أساسيا في الحالة الحاضرة. وقد قدم البرنامج أكثر من ٧ بلايين دولار من الأغذية، والأدوية، والإمدادات الطبية، وطائفة عريضة من السلع الإنسانية.

ويؤدي مجلس الأمن والأمم المتحدة دورهما بمساعدة شعب العراق كله. وقد آن الأوان للقيادة العراقية لكي تستجيب بالمثل وتبدأ في نهاية المطاف بوضع رفاه شعبها فوق مصالحها الضيقة. ومما لا شك فيه، وللأسف، أننا سنستمع إلى المزيد من الكلام المنمق الطنان بشأن هذا الموضوع، وربما هذا المساء حتى. ولكن حقيقة هذه الحالة البائسة يراها الجميع في أحدث تقرير للأمين العام إلى المجلس، وفي مناشدته القوية للعراق بأن ينفذ بالكامل البرامج الإنسانية الموجودة التي سبق أن صرح بها المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): طلب ممثل العراق الكلمة. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد حسن** (العراق) (تكلم بالعربية): وأنا أيضا آسف لأخذ الكلمة للمرة الثانية، ولا أعرف لماذا يصر الممثل

الأمريكي على أخذ حق الرد فكل منا تحدث وأبرز وجهة نظره. وهذه ليست طريقة ديمقراطية في عمل الأمم المتحدة.

ما قاله ممثل الولايات المتحدة كله تافه ولا يستحق الرد، فبرنامج العراق أكد في تقرير الأمين العام الذي قدم إلى مجلس الأمن أن العراق متعاون مع هذا البرنامج، والمشكلة أن هذا البرنامج لا يمكن أن يعمل ولا يمكن أن يوقف تدهور الحالة الإنسانية في العراق مهما حاول الأمريكان وضع فقرة هنا وهناك فيه تلقي اللوم على العراق. أنا أفهم أن القوة الأقوى في العالم لا تحتاج إلى الكذب ولكن يبدو أن مظاهر القوة الأمريكية فارغة وتخفي وراءها ضعفا فكريا وأخلاقيا لا حدود له.

تقرير اليونيسيف، ورئيسته الأمريكية السيدة بيلامي، يقول إن العقوبات تسببت في موت نصف مليون طفل في عمل أقل من خمس سنوات. وتقرير السفير أموري الذي قدم إلى مجلس الأمن يقول إن العقوبات دمرت النسيج الاجتماعي للعراق. الحقائق التي أوردتها الأمم المتحدة قبل العقوبات تشير إلى أن العراق حقق أعلى مستوى للتقدم الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة وتحت نفس الحكومة الحالية التي تهتم بشعبها. فلماذا يصر الأمريكان على إنكار هذه الحقائق. لماذا تصر الولايات المتحدة على أن الأمبراطور يلبس أجمل الثياب إذا اليوم العراق لوحده يقول إن الأمبراطور عار، وأن الأمبراطور كذاب وتاجر سلاح ومصاص دماء الشعوب. وغدا سترتفع أصوات كثيرة لتقول لكم ذلك.

أما الحديث عن علاقة حكومة العراق بشعبها فليس الأمريكان هم الذين يحكمون على ذلك، بل الحقائق تتحدث عن ذلك. والعراقيون ملتفون حول حكومتهم وقائدهم الرئيس صدام حسين رغم الحصار الذي تفرضه أمريكا ورغم الجوع. والجوع - لعلمكم - لا يجعل الأمم العظيمة تركع.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): ليس هناك متكلمون آخرون مدرجون على قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.